ضروریّاً کالتّنفّس[۱]، أو یصیر ضروریّاً کمن یری فی منامه شیئاً مخیفاً جدّاً أوحبیباً جدّاً، فربّما[۲] انزعج للهرب أوللطّرب.

و أمّا قوله : «و اعلم أنّ التّخیّل شیء؛ و الشّعور بالتّخیّل، أنّه هوذا یتخیّل، شیء؛ و انحفاظ ذلک الشّعور[۳] فی الذّکر[۴] شیء؛ و لیس یجب أن ینکر[۵] التّخیّل لأجل فقدان[۶] أحد الأمرین[۷]»؛ فاعلم أنّ الغرض منه أنّه لمّا ادّعی أنّ الفعل لایتأتّی بدون التّخیّل أوالظّنّ أوالعلم، و أجاب عن سؤال النّائم بأنّ له تخیّلاً أیضاً، کان ههنا لسائل أن یقول: لوکان للنّائم تخیّل لعرف بعد الانتباه حصول ذلک التّخیّل له حال النّوم، و لمّا لم‌یکن کذلک علمنا أنّه لیس للنّائم تخیّل. فأجاب الشّیخ عن هذا السّؤال بأن قال: لانسلّم أنّه[۸] لوکان للنّائم تخیّل لعرف بعد الإنتباه حصوله؛ لأنّ التّخیّل شیء، والعلم بکونه متخیّلاً فی الحال شیء آخر، و تذکّر أنّه کان متخیّلاً فی الوقت الّذی مضی شیء ثالث. و لایلزم من فقدان هذا التّذکّر فقدان الأمرین الأوّلین[۹].

۱- کالتّنفّس : کالنّفس مص. ۲- فربّما : فإنّه ربّما س. ۳- الشّعور : المشعور مج. ۴- الذّکر : الذّهن مج.
۵- ینکر :+ وجود م، مج. ۶- فقدان : فقد مج. ۷- الأمرین : الآخرین م. ۸- أنّه : بأنّه س.
۹- الأوّلین : الآخرین س. :+ و باللّه التّوفیق م، مج، مص. :+ و هذا آخر النّمط الثّالث و الحمدللّه علی توفیقه س. :+ و هذا آخر الکلام فی هذا النّمط مج.

النّمط الرّابع[۱]

فی الوجود و علله

التّفسیر: لقائل أن یعترض علی هذا العنوان، فیقول: لوکان للوجود، من حیث هو وجود، علّة، لکان واجب الوجود مفتقراً[۲] إلی العلّة لکونه موجوداً. و جوابه: أنّه لایلزم من قولنا: للوجود علّة؛ قولنا: الوجود من حیث هو وجود له علّة. بل یحتمل أن یکون افتقاره إلی العلّة لالکونه وجوداً فقط، بل لکونه وجوداً مع قید آخر. و لفظة الوجود لفظة مهملة، فلاتقتضی الکلّیّة، فاندفع السّؤال.

و اعلم أنّ المطالب المقصودة بالّذات من هذا النّمط ثمانیة:

الأوّل : الرّدّ علی من زعم أنّ ما[۳] لایکون محسوساً لایکون معلوماً و لامتصوّراً.

الثّانی : تفصیل القول فی العلل.

الثّالث : إثبات واجب الوجود.

الرّابع : وحدة واجب الوجود.

الخامس : تنزیه[۴] ذات واجب الوجود[۵] عن الکثرة. و یندرج فیه أنّه غیر مرکّب من الجنس و الفصل، و لامن الأجزاء العقلیّة، و لامن الأجزاء الحسّیّة.

السّادس : لاضدّ له ولاندّ[۶].

السّابع : عاقل و معقول.

الثّامن : بیان أنّ إثبات واجب الوجود و إثبات صفاته بالطّریق المذکور أجود من إثباته تعالی

۱- من أوّل النّمط الرّابع إلی قوله «و أمّا إن لم‌یکن بین الجزئین ملازمة فإن کان» (ص ۳۶۶ س ۱۳) مفقودة من نسخة ط فاستدرک بخطّ جدید مع أغلاط و إسقاطات. ۲- مفتقراً : یفتقر ط. ۳- ما :- ط. ۴- تنزیه : تبرئة مص.

بسائر [١] الطّرق.

فهذه هى المطالب الكلّيّة، و أكثرها ممّا لايتأتّى إلّا بفصول [٢]، و سنأتى [٣] على شرح كلّ واحد منها وكيفيّة ارتباط بعضها بالبعض [٤] إن شاء اللّه تعالى.

المسئلة الأولىٰ

فى الرّدّ على من زعم أنّ مالايكون محسوساً لايكون معلوماً

و فيه أربعة فصول من هذا النّمط [٥].

[الفصل الأوّل]

تنبيه : إنّه قد يغلب على أوهام النّاس أنّ الموجود هو المحسوس، و أنّ مالاينالهُ الحسّ بجوهره ففرض وجوده محال، و أنّ مالا يتخصّص بمكان أو وضع [٦] بذاته كالجسم أو بسبب ما هو فيه كأحوال الجسم، فلاحظّ له من الوجود.

و أنت يتأتّى لک أن تتأمّل نفس المحسوس، فتعلم منه بطلان قول هؤلاء. لأنّک و من يستحقّ أن يخاطب تعلمان أنّ هذه المحسوسات قديقع عليها اسم واحد، لاعلى [٧] الاشتراک الصّرف بل بحسب معنى واحد. مثل اسم الإنسان، فإنّكما لاتشكّان فى أنّ وقوعه على زيد و عمرو بمعنى واحد موجود. فذلک المعنى الموجود [٨] لايخلو إمّا أن يكون بحيث يناله الحسّ، أو لايكون. فإن كان بعيداً من أن يناله الحسّ فقد أخرج التّفتيش من [٩] المحسوسات ماليس بمحسوس، و هذا أعجب. و إن كان محسوساً، فله لامحالة وضع و أين و مقدار معيّن و كيف معيّن لايتأتّى أن يُحَسّ، بل [١٠] ولا أن [١١] يُتخيّل إلّاكذلک. فإنّ كلّ محسوس و كلّ متخيّل فإنّه يتخصّص لامحالة بشيء من هذه الأحوال. و إذاكان كذلک لم يكن ملائماً لما ليس بتلک الحال، فلم يكن مقولاً على كثيرين يختلفون [١٢] فى تلک

١- أجود ... بسائر : أولىٰ من سائر ط.   ٢- ممّالا... بفصول : ثابتة على الهامش بخطّ الأصل س.
٣- سنأتى : سيأتى م، ط، مص.   ٤- وكيفيّة ارتباط بعضها بالبعض : - س.   ٥- من هذا النّمط : - مص.
٦- وضع : موضع مص.   ٧- على : + سبيل مص.   ٨- الموجود : - س.   ٩- من : عن س.
١٠- بل : - س.   ١١- أنّ : - م.   ١٢- كثيرين يختلفون : كثير يختلفون س. : كثيرين مختلفين م.

الحال. فإذن الإنسان من حيث هو واحد الحقيقة، بل من حيث حقيقته الأصليّة الّتى لاتختلف فيها الكثرة، غيرمحسوس بل معقول صرف. وكذلک الحال فى كلّ كلّى.

التّفسير: الدّليل على فساد قول من يقول [١]: مالايكون محسوساً لايكون معقولاً [٢] و لامتصوّراً، هو أنّا نعلم بالضّرورة اشتراک الأشخاص الإنسانيّة فى حقيقة الإنسانيّة. فتلک الحقيقة المشترک فيها إمّا أن يكون لها شكل معيّن و قدر معيّن و حيّز معيّن، و إمّا أن [٣] لايكون لها [٤] شيء من ذلک. فإن كان الأوّل لزم أن لايكون مشتركاً فيها [٥] بين الأشخاص ذوات الصّفات المختلفة، لأنّ كلّ شيء معيّن فإنّه يخالف كلّ ما عداه. و إن كان الثّانى، كان ذلک القدر المشترک إذا أخذ، من حيث أنّه هو فقط، لم يكن له شكل و لاقدر و لاحيّز، و مثل هذا لايكون محسوساً [٦] مع أنّه معقول. فقد بطل ما يقال: ما لايكون محسوساً لايكون معقولاً، بل البحث [٧] و التّفتيش قد أخرج من المحسوس ماليس بمحسوس. و لنرجع إلى التّفسير.

قوله: «إنّه قد يغلب على أوهام النّاس أنّ الموجود هو المحسوس»، فاعلم أنّه إنّما قال: قد يغلب على أوهام النّاس [٨]، و لم يقل: على خيالات النّاس لما بيّنّا أنّ القوّة الّتى تحكم على غيرالمحسوس بالمحسوس [٩] ليست إلّا الوهم.

و أمّا قوله: «و أنّ ما لا يناله الحسّ بجوهره ففرض وجوده محال»، فمعناه [١٠] أنّ مالايكون محسوساً حقيقته [١١]، استحال أن يكون له وجود.

و أمّا قوله: «و أنّ ما لايتخصّص بمكان أو وضع [١٢] كالجسم أو بسبب ماهو فيه كأحوال الجسم، فلا حظّ له من الوجود»؛ فمعناه أنّ الشّيء إمّا أن يكون جسماً، أو حالاً فيه، أو لايكون [١٣] جسماً ولا حالاً فيه [١٤]. فالجسم له الوضع و الموضع بذاته، و الحالّ فيه هما [١٥] حاصلان له لكن بسبب

١- يقول : قال ط، م، مج، مص.   ٢- معقولاً : معلوماً مج.   ٣- و إمّا أنّ : أو س.   ٤- لها : - س.
٥- فيها : فيه م، مص.   ٦- لايكون محسوساً : - ط.   ٧- بل البحث : - س.
٨- أنّ الموجود ... أوهام النّاس : - ط.
٩- على غير المحسوس بالمحسوس : على غير المحسوسات بالمحسوسيّة مج.   ١٠- فمعناه : فإنّ معناه ط.
١١- حقيقته : حقيقةً ط، م، مج، مص.   ١٢- وضع : موضع مص. : بوضع بذاته مج.
١٣- يكون : - ط، م، مج.   ١٤- أولايكون ... فيه : ثابتة على الهامش بخطّ الاصل س.
١٥- هما : فهما مج، ط. : وهما م، مص.

الجسم الّذى هو محلّه. فهؤلاء قد اعترفوا بهذين القسمين و أنكروا القسم الثّالث.

و أمّا قوله: «و أنت يتأتّى لك أن تتأمّل نفس المحسوسات[1] فتعلم منه بطلان قول هؤلاء»، فمعناه أنّ هؤلاء زعموا أنّ ماليس بمحسوس فليس له وجود[2]، و هذا باطل. لأنّك إذا تأمّلت فى المحسوس[3] علمت[4] أنّ فيها ما ليس بمحسوس. ثمّ إنّه بعد ذلك ذكر الدّلالة الّتى حرّرناها بعبارات[5] واضحة غنيّة عن الشّرح.

و لقائل أن يقول: الشّيخ فى هذا الفصل إنّما حاول الرّدّ على من قال: لاموجود إلّا الأجسام والأعراض. و ما ذكره من الدّلالة لايبطل قولهم، لأنّه بيّن أنّ الإنسانيّة الكلّيّة مجرّدة[6] عن جميع اللّواحق الغريبة، و هى غير محسوسة. ولكنّ الإنسانيّة الكلّيّة[7] لاوجود لها فى[8] خارج الذّهن، و إنّما وجودها فى الذّهن. والقوم إنّما منعوا من وجود شىء غير محسوس[9] خارج الذّهن. فالحاصل أنّ القوم منعوا من وجود شىء[10] غير المحسوس خارج الذّهن[11]، و الشّيخ أثبت أمراً غيرمحسوس فى الذّهن، فلم يكن كلامه مبطلاً لمقالة[12] أولئك.

والجواب عنه[13] من وجهين: الأوّل؛ إنّا بيّنّا فيما مضى أنّ القدر المشترك من الإنسانيّة بين الأشخاص الخارجيّة موجود فى[14] الخارج. لأنّ هذا الإنسان عبارة عن الإنسان[15] المقيّد بقيد أنّه هذا. و متى كان المركّب موجوداً، كانت بسائطه أيضاً موجودة[16]. فالإنسان، من هو حيث هو إنسان لابشرط شىء، موجود[17]. لكنّ الإنسان لابشرط شىء[18] غيرمحسوس، فإنّه مالم يتقيّد بالقيود الجزئيّة المشخّصة لايصير محسوساً. فثبت أنّ ماليس بمحسوس موجود.

والثّانى؛ لوسلّمنا أنّ الأمر الكلّى ليس إلّا فى الذّهن، لكنّا نقول: قد عرفنا بالدّلالة أنّه لايلزم من كون الشّىء غيرمحسوس أن لاتكون ماهيّته معقولة متصوّرة. و إذا ثبت ذلك، ثبت أنّه لايمكن ادّعاء

١- المحسوسات : المحسوس مج. ٢- له وجود : بموجود ط، مج. ٣- المحسوس : المحسوسات ط، م، مص.
٤- علمت : عرفت ط، م، مص. ٥- بعبارات : بعبارة ط.
٦- لأنّه بيّن ... مجرّدة : فإنّ الانسانيّة الكلّيّة و إن كانت مجرّدة م. ٧- ولكنّ الانسانيّة الكلّيّة : لكنّها ط، م.
٨- فى : - مص. ٩- محسوس : + فى مص. ١٠- شىء : - س. ١١- و الحاصل أنّ ... خارج الذّهن : - ط.
١٢- لمقالة: لما قاله س. ١٣- عنه : - ط. ١٤- الخارجيّة موجود فى : - ط. ١٥- عبارة عن الإنسان : - ط.
١٦- كانت بسائطه ... موجودة : كان بسيطه ... موجوداً مج. ١٧- موجود : - س.
١٨- لكنّ الانسان لابشرط شىء ...

الضّرورة فى امتناع[1] هذا النّوع من الموجودات. و هذا هو تمام الغرض لأنّه ليس الغرض من هذا الفصل إثبات الموجودات المجرّدة[2]، بل الغرض إبطال قول من ادّعى الضّرورة فى امتناع وجودها، و قد حصل هذا الغرض.

[الفصل الثّانى]

وهم و تنبيه : و لعلّ قائلاً منهم يقول[3]: إنّ الإنسان مثلاً إنّما هو إنسان، من حيث له أعضاؤه[4] من يد و عين و حاجب و غير ذلك، و من حيث هوكذلك فهو محسوس. فننبّهه و نقول[5]: إنّ الحال فى كلّ عضو ممّاذكرته أو تركته كالحال فى الإنسان نفسه.

التّفسير: توجيه هذا السّؤال أن يقال: إنّكم ذكرتم أنّ القدر المشترك من[6] الإنسانيّة بين زيد و عمرو و غيرهما أمر مجرّد عن جميع اللّواحق، و هذا ممنوع. بل القدر المشترك بينهما أن يكون هيكلاً مركّباً من أعضاء مخصوصة كاليد و الرّجل و غيرهما، وكلّ واحد من هذه الأعضاء[7] محسوس.

و أجاب عنه : بأنّ الحجّة الّتى ذكرناها فى الأشخاص الإنسانيّة قائمة بعينها فى كلّ واحد من هذه الأعضاء؛ فإنّ اليد الّتى لزيد و لعمرو مشترك فى كونها يداً، و متباينة بخصوصيّاتها[8]، و حينئذ تعود[9] الحجّة بتمامها فى هذه الأعضاء.

[الفصل الثّالث]

تنبيه : إنّه لوكان كلّ موجود بحيث يدخل فى الوهم و الحسّ، لكان الحسّ و الوهم يدخلان[10] فى الحسّ و الوهم، و لكان العقل الّذى هو الحَكَمُ الحقّ يدخل فى الوهم. و من بعد هذه الأصول، فليس شىء[11] من العشق و الخجل و الوجل و الغضب و الشّجاعة و الجبن ممّا يدخل فى الحسّ

١- امتناع : + وجود ط، م، مص. ٢- الموجودات المجرّدة : المجرّدات س. ٣- يقول :- س.
٤- أعضاؤه : أعضاء م، مص. ٥- و نقول : + له م. ٦- من : فى مج، مص. ٧- الأعضاء :- م، مج.
٨- مشترك فى كونها يداً و متباينة بخصوصيّاتها : مشتركتان فى كونهما يداً و متباينتان بخصوصيّاتهما س.
٩- تعود : تقوم ط، م، مص. ١٠- يدخلان : يدخل س. ١١- شىء : الشّىء مص.

والوهم، و هى من علائق الأمور المحسوسة. فما ظنّك بموجودات إن كانت خارجة الذّوات عن درجات[1] المحسوسات و علائقها؟

التّفسير: هذه حجّة ثانية على فساد قول من يقول: لاموجود إلّا المحسوس و المتوهّم. و تقريرها[2] أنّ من اعترف بالمحسوس و المتوهّم، فلابدّ له من الاعتراف بالحسّ والوهم. وكلّ واحد منهما غير محسوس بشىء من الحواسّ، و لامتوهّم[3] أيضاً. فإذن يلزم من الاعتراف بالمحسوس و المتوهّم الاعتراف بغير المحسوس و غير[4] المتوهّم. و أيضاً فكلّ عاقل لاينكر عقله[5] نفسه، مع أنّ العقل غير محسوس ولامتوهّم.

و أمّا قوله : «و من بعد هذه الأصول» إلى آخره؛ فمعناه أنّ الاعتراف بالمحسوس و المتوهّم يوجب الاعتراف بغير المحسوس و غير المتوهّم، و ذلك هو الحسّ و الوهم و العقل. و أمّا هذه الصّفات الأخر فليست كذلك، أى ليس يلزم من الاعتراف بالمحسوس و المتوهّم الاعتراف بها[6]، ولكنّا نعلم بالضّرورة وجودها و أنّ شيئاً منها غير محسوس و لامتوهّم. و إذا ثبت أنّ فى الموجودات المحسوسة أموراً غير محسوسة، فكيف يمكن الاستبعاد من وجود موجودات لاتعلّق لها بالمحسوسات أصلاً؟

[الفصل الرّابع]

تذنيب : كلّ حقّ فإنّه من حيث حقيقته الذّاتيّة، الّتى بها هو حقّ، فهو متّفق واحد غير مشاراليه. فكيف مابه ينال كلّ حقّ وجوده؟

التّفسير: قوله[7]: «كلّ حقّ»؛ أى كلّ موجود. و حاصله أنّ كلّ موجود[8] فإنّك إذا أخذت ماهيّته، محذوفاً عنها مشخّصاتها[9]، فإنّها تكون غير محسوسة ولا موهومة. وإذاكان الأمر فى كلّ

۱- درجات : درجة مص. ۲- تقريرها : تفسيرها ط. ۳- لامتوهّم : لابمتوهّم مج، مص. : لايتوهّم م.
۴- غير : - مج. ۵- عقله : عقل م.
۶- الاعتراف بالمحسوس و المتوهّم الاعتراف بها : الاعتراف بها الاعتراف بغير المحسوس و غير المتوهّم س.
۷- قوله : - س. ۸- أى كلّ موجود ... كلّ موجود : - م. ۹- مشخّصاتها : مشخّصاته م، مج، مص.

الحقائق كذلك، كانت الحقيقة الّتى هى علّة حقّيّة[1] جميع الحقائق، أى علّة وجود جميع الحقائق، أولى بهذا التّجرّد. و هذه الحجّة إقناعيّة.

المسئلة الثّانية

فى تفصيل القول فى العلل الأربعة الّتى هى : العلّة المادّيّة، و الصّوريّة، و الفاعليّة، و الغائيّة، و أحكامها

والشّيخ بيّن غرضه من هذه المسئلة فى فصول ثلاثة من هذا الكتاب.

[الفصل الخامس]

تنبيه : الشّىء قديكون معلولاً باعتبار[2] ماهيّته و حقيقته، و قديكون معلولاً فى وجوده. و إليك أن تعتبر ذلك مثلاً بالمثلّث، فإنّ حقيقته متعلّقةٌ بالسّطح والخطّ الّذى هو ضلعه و يقوّمانه من حيث هو مثلّث و له حقيقة[3] المثلّثيّة، كأنّهما علّتاه المادّيّة والصّوريّة.

و أمّا من حيث وجوده، فقد يتعلّق بعلّة أخرىٰ أيضاً غير هذه، ليست هى علّةً تُقَوِّمُ مثلّثيّته و تكون جزءاً من حدّها[4]، و تلك هى العلّة الفاعليّة أو الغائيّة[5] الّتى هى علّة فاعليّة للعلّة[6] الفاعليّة.

التّفسير: الشّىء الّذى يفتقر إليه الشّىء إمّا أن يكون جزءاً منه، أو لايكون. فإن كان جزءاً منه فإمّا أن يكون هو[7] الجزء الّذى لأجله يكون الشّىء بالقوّة، و هو العلّة المادّيّة. مثاله السّطح فإنّه مادّة المثلّث. و إمّا أن يكون هو الجزء[8] الّذى لأجله يكون الشّىء بالفعل و هو العلّة الصّوريّة، و مثاله الأضلاع الثّلاثة للمثلّث. و أمّا الّذى لايكون جزءاً من الشّىء؛ فإمّا أن يكون مؤثّراً فى وجود الشّىء، و هو العلّة الفاعليّة. أو مؤثّراً فى عليّة العلّة الفاعليّة، و هى العلّة[9] الغائيّة[10]. فإنّ الانسان إنّما يفعل الفعل المعيّن لأجل غرض، فلولا ذلك الغرض لبقى فاعلاً بالقوّة كماكان. فصيرورته فاعلاً بالفعل أمر

۱- حقّيّة : حقيقة مج، ط. :- مص. ۲- باعتبار : بحسب اعتبار م، مج، مص.
۳- متعلّقةٌ ... له حقيقة : -م. و ثابتة على الهامش بعد التّصحيح. ۴- حدّها : أحدها مص.
۵- أو الغائيّة : و الغاية س. ۶- للعلّة : لعليّة العلّة مص. ۷- هو : - س. ۸- هو الجزء : الشّىء س.

معلّل بذلك الغرض.

[الفصل السّادس]

تنبيه : إعلم أنّك تفهم[١] معنى المثلّث، و تشكّ هل هو موصوف بالوجود فى الأعيان، أم[٢] ليس؟ بعد ما تمثّل عندك أنّه من خطّ و[٣] سطح، و لم يتمثّل لك أنّه موجود فى الأعيان.

التّفسير: لمّا ذكر أنّ علّة الماهيّة مغايرة لعلّة الوجود، و هذا الكلام فرع على كون الماهيّة مغايرة للوجود[٤]، احتجّ ههنا على ذلك: بأنّك تعلم[٥] حقيقة الشّىء عند شكّك[٦] فى وجوده، و المعلوم مغاير لغير المعلوم. و هذه الحجّة فى هذه المسئلة قد ذكرها فى أوّل المنطق، و ذكرنا ما فيها و ما[٧] عليها، فلاحاجة إلى الإعادة.

[الفصل السّابع]

إشارة : العلّة الموجدة للشّىء، الّذى له علل مقوّمة للماهيّة، علّة لبعض تلك العلل كالصّورة، أو لجميعها فى الوجود و هى علّة الجمع بينها. و العلّة الغائيّة، الّتى لأجلها الشّىء، علّة بماهيّتها[٨] و معناها لعلّيّة العلّة الفاعليّة و معلولة لها فى وجودها، فإنّ العلّة الفاعليّة علّة مالوجودها، إن كانت من الغايات الّتى تحدث بالفعل، و ليست علّة لعلّيّتها ولا لمعناها.

التّفسير: الغرض من هذا الفصل أحكام الأقسام الأربعة من العلل. فمن أحكام العلّة الفاعليّة أنّها إذا كانت علّة للشّىء المركّب[٩] من الأجزاء، فقد تكون علّة لبعض تلك الأجزاء، و[١٠] قد تكون علّة لجميعها. أمّا الأوّل[١١] فكما يقال للبنّاء: إنّه هو الفاعل للدّار، أى هو المحدث لصورتها فى مادّتها، و الأفعال البشريّة كلّها[١٢] كذلك. و أمّا الثّانى؛ فكالمفارقات الّتى هى علل الهيولى و الصّورة و علّة الجمع بينهما[١٣].

١- تفهم : تعلم م.   ٢- أم : أو س.   ٣- و : أو م.   ٤- للوجود : الوجود مص.
٥- بأنّك تعلم : بأنّا نعلم م، ط.   ٦- شكّك : شكّنا م، ط.   ٧- ما :- ط، م، مص.
٨- بماهيّتها : لماهيّتها مص.   ٩- كانت علّة للشّىء المركّب : كان الشّىء مركّباً مص.   ١٠- و : أو ط.

و من أحكام العلّة الغائيّة أنّها علّة بماهيّتها[١] لعلّيّة العلّة الفاعليّة بالفعل، و معلولة[٢] فى وجودها للعلّة الفاعليّة.أمّا الأوّل فكما بيّنّاه. و أمّا الثّانى، فلأنّ العلّة الفاعليّة إنّما تحرّك لتحصيل ذلك الغرض و الغاية. فلولا أنّ حصول ذلك الغرض معلول ذلك التّحريك، و إلّا[٣] لما كان التّحريك لأجله.

و لقائل أن يقول : قولك: العلّة[٤] الغائيّة علّة بماهيّتها لعلّيّة العلّة الفاعليّة، فيه إشكال، لأنّكم تثبتون[٥] العلّة الغائيّة للأفعال الطّبيعيّة، و القوى الطّبيعيّة لارويّة لها و لاشعور لها[٦] أصلاً. فماهيّة العلّة الغائيّة ههنا لايمكن أن يقال: إنّها موجودة فى الذّهن، لأنّه لاذهن هناك و لاشعور، و غير موجودة فى الخارج لأنّ وجودها فى الخارج معلول العلّة الفاعليّة. و إذاكان كذلك،كانت معدومة صرفة. والمعدوم الصّرف لايمكن أن يكون علّة للأمر[٧] الموجود. فكيف يمكن تعليل العلّة الفاعليّة بماهيّة العلّة الغائيّة؟ و لاخلاص عنه إلّا أن يقال: ليس للأفعال الطّبيعيّة غايات، ولكن ذلك على خلاف مذهبهم؛ و تحقّقه[٨] أوّل طبيعيّات كتاب الشّفاء[٩].

و أمّا قوله : «إن كانت من الغايات الّتى تحدث بالفعل»؛ فاعلم أنّ الفاعل قد يكون فعله على سبيل القصد والإرادة، و قديكون[١٠] على سبيل الفيضان و العناية. أمّا القسم الأوّل فغاية فعله لابدّ و أن تكون حادثة. فأمّا القسم الثّانى فغايته[١١] لابدّ و أن[١٢] لاتكون حادثة[١٣]. فإنّهم يقولون : إنّه تعالى هو الفاعل و هو الغاية، وكذا القول فى العقول.

و أمّا قوله : «و ليست علّة لعلّيّتها و لالمعناها[١٤]»، فالمراد[١٥] منه أنّ العلّة الفاعليّة و إن كانت علّة لوجود العلّة الغائيّة، لكن يستحيل أن تكون علّة لعلّيّتها لأنّ علّيّتها علّة لعلّيّة العلّة الفاعليّة، فلوكانت العلّة الفاعليّة علّة لعلّيّتها لزم الدّور.

١- بماهيّتها : فى ماهيّتها مص. : لماهيّتها مج.   ٢- معلولة : +لها س.   ٣- و إلّا :- مج، مص.
٤- العلّة : للعلّة مص.   ٥- تثبتون : لاتثبتون م.   ٦- لها :- ط.
٧- معدومة صرفة ... علّة للأمر : ثابتة على الهامش بخطّ الأصل س.   ٨- تحقّقه : تحقيقه فى مج، مص.
[٩- طبيعيّات الشّفاء؛ السّماع الطّبيعى؛ الفصل الرّابع عشر من المقالة الأولى؛ ١/٧٢-٧١.]
١٠- قديكون :+ فعله ط.   ١١- فغايته : فغاية فعله مج.   ١٢- لابدّ و أن :- م.
١٣- لاتكون حادثة : أن تكون غير حادثة مج. : تكون حادثة ط.   ١٤- لمعناها : بمعناها مص.

[الفصل الثّامن]

إشارة : إن كانت علّة أولىٰ، فهى علّة لكلّ وجود، و لعلّة حقيقة كلّ وجود فى الوجود.

التّفسير: معناه إن كان فى الوجود شىء هو علّة أولىٰ، فهى علّة لوجود كلّ شىء، و لوجود علل ماهيّات الأشياء أيضاً، و هذا ظاهر[١].

المسئلة الثّالثة

فى إثبات واجب الوجود

و[٢] الكلام فى هذه المسئلة مبنىّ على أمور:

أحدها؛ تحقيق ماهيّة الإمكان. و ثانيها؛ بيان أنّ الممكن لابدّ له من مرجّح. و ثالثها؛ أنّ المؤثّر لابدّ و أن يكون موجوداً مع الأثر. و رابعها؛ إبطال التّسلسل. و خامسها؛ إبطال الدّور[٣]، والشّيخ ما ذكر إبطال الدّور ههنا لعلّة سنذكرها بعد ذلك. و نحن نشرح كلام الشّيخ[٤] فى هذه المقدّمات[٥] فى سبعة فصول[٦].

[الفصل التّاسع]

تنبيه : كلّ موجود إذا التفتّ إليه من حيث ذاته، من غير التفات إلى غيره، فإمّا أن يكون بحيث يجب له الوجود فى نفسه، أو لايكون. فإن وجب فهو الحقّ بذاته، الواجب وجوده من ذاته، و هو القيّوم.و إن لم يجب، لم يجز أن يقال: إنّه ممتنع بذاته بعد ما فرض موجوداً. بل إن قرن باعتبار ذاته شرط مثل شرط عدم علّته[٧] صار ممتنعاً، أو مثل شرط وجود علّته صار واجباً[٨]. و أمّا[٩] إن لم يقرن بها شرط، لاحصول علّة و لاعدمها، بقى له فى ذاته الأمر الثّالث و هو الإمكان، فيكون باعتبار ذاته الشّىء الّذى لايجب و لايمتنع. فكلّ موجود: إمّا واجب الوجود بذاته، و إمّا[١٠] ممكن الوجود بحسب ذاته.

١- ظاهر :+ و باللّه التّوفيق م، ط، مج. ٢- و :+ إعلم أنّ ط. ٣- الدّور :+ هاهنا ط.

٤- كلام الشّيخ : كلامه مج، مص. ٥- المقدّمات : المقامات م، مج، مص. ٦- فى سبعة فصول :- ط، م.

التّفسير : كلّ موجود إذا اعتبر حاله فإمّا أن يكون بحيث[١] لايصحّ العدم عليه لماهو[٢]، أو يصحّ. و الأوّل هو الواجب لذاته، و الثّانى هو الممكن. فكلّ موجود: إمّا واجب، و إمّا ممكن. و اعلم أنّ الممكن إنّما يبقى ممكناً إذا اعتبرت حقيقته من حيث هى هى. فأمّا إذا لم تنظر إليها من هذا الاعتبار فربما لايبقى ممكناً، بل يصير واجباً أو ممتنعاً. فإنّك لو أخذته بشرط وجوده أو بشرط وجود سببه كان واجباً، لأنّه حال كونه موجوداً[٣] يستحيل أن يكون معدوماً لاستحالة الجمع بين الوجود والعدم. و حال حضور سببه الموجب له، يستحيل أيضاً أن يكون[٤] معدوماً. و حال كونه معدوماً[٥] أو[٦] عند حضور سبب عدمه[٧]، يستحيل أيضاً أن يكون موجوداً[٨]. ولكن كونه ممكناً لما هو هو، لاينافى كونه واجباً أو ممتنعاً مع هذه الاعتبارات. و لفظ الكتاب فى هذا الفصل غنىّ عن[٩] الشّرح.

[الفصل العاشر]

إشارة : ما حقّه[١٠] فى نفسه الإمكان فليس يصير موجوداً من ذاته، فإنّه ليس وجوده من ذاته أولىٰ من عدمه من حيث هو ممكن. فإن صار أحدهما أولىٰ، فلحضور شىء أو غيبته. فوجود كلّ ممكن الوجود هو من غيره.

التّفسير: لمّا تكلّم فى ماهيّة الواجب و الممكن، تكلّم الآن فى أنّ الممكن لايوجد إلّا لسبب[١١]. و بيّن ذلك بأن أبطل كون الممكن موجوداً من ذاته، فإنّ[١٢] الممكن لمّا[١٣] صحّ عليه الوجود والعدم، فليس ذاته باقتضاء أحدهما أولىٰ منها باقتضاء الآخر. فثبت أن الممكن لايجوز أن يكون موجوداً[١٤] من ذاته. و لمّا بطل ذلك، ثبت أنه موجود بغيره[١٥].

و لقائل أن يقول: ذكرتم فى هذا الفصل أمرين: أحدهما؛ أنّ الممكن لايجوز أن يكون وجوده من ذاته. و الثّانى؛ أنّه متى لم يكن وجوده من ذاته، فلابدّ و أن يكون وجوده من غيره. أمّا الأوّل

١- يكون بحيث :- م، مج. ٢- لماهو :+ هو مج. :بماهو ط. ٣- موجوداً :+ موجود مج.

٤- يكون :+ موجوداً م. ٥- و حال كونه معدوماً :- م. ٦- أو: و س. ٧- سبب عدمه : عدم سببه مج.

٨- موجوداً :- س. ٩- عن :- س. ١٠- ما حقّه : ما حقيقته مج. ١١- لسبب : بسبب مج، ط.

فمستغنى[1] عنه، لأنّ الممكن مفسّر[2] بما لايقتضى لذاته[3] الوجود ولا العدم. و إذاكان الممكن مفسّراً[4] بذلك، كان الاشتغال بأنّ الممكن لايجوز أن يكون وجوده من ذاته جارياً مجرى بيان أنّ مالايكون وجوده من ذاته[5] لايكون وجوده من ذاته؛ و هذا ممّا لافائدة فيه. و أمّا الثّانى فلابدّ فيه من بيان زائد؛ لأنّه لايلزم من فساد قولنا: الممكن موجود من ذاته؛ صحّة قولنا: أنّه موجود من غيره؛ لأنّ بين القسمين واسطة و هى: أن لايكون وجوده من شىء أصلاً لامن ذاته و لامن غيره. و إذاكان كذلك، لم يتمّ[6] البرهان إلّا بذكر هذا القسم. و إبطاله إمّا بادّعاء الضّرورة فى فساده[7]، و إمّا[8] بذكر البرهان على فساده؛ و الشّيخ لم يفعل[9] شيئاً من ذلك. و لعلّ الجواب أنّ هذا القسم لمّاكان معلوم البطلان بالضّرورة، لاجرم لم يلتفت الشّيخ إليه.

[الفصل الحادى عشر]

تنبيه : إمّا أن يتسلسل ذلك إلى غير النّهاية، فيكون كلّ واحد من آحاد السّلسلة ممكناً فى ذاته؛ و الجملة متعلّقة[10] بها، فتكون غير واجبة أيضاً، و تجب بغيرها[11]. و لنزد هذا بياناً.

التّفسير: لمّا بيّن أنّ الممكن لابدّ له من سبب، تكلّم ههنا[12] فى فساد[13] التّسلسل. و لقد كان من[14] الواجب عليه[15] أن يتكلّم قبل هذا الفصل فى بيان أنّ السّبب المؤثّر لايجوز أن يكون متقدّماً تقدّماً زمانيّاً على المسبّب. فإنّه لوجاز ذلك، لما امتنع استناد[16] كلّ ممكن إلى آخر قبله، لا إلىٰ أوّل؛ و ذلك عنده[17] غير ممتنع. فكيف يمكن إبطاله لإثبات واجب الوجود؟ فأمّا إذا أقام[18] الدّلالة على أنّ السّبب لابدّ من وجوده مع المسبّب، فحينئذ لوحصل التّسلسل، لكانت تلك الأسباب و المسبّبات بأسرها حاضرة معاً؛ و ذلك عنده محال. و البرهان الّذى ذكره[19] أيضاً مختصّ بهذه الصّورة، فكان الأولىٰ تقديم الكلام فى هذه المسئلة على هذا الموضع. لكنّه لمّاكان فى عزمه أن يذكره[20] فى موضع

١- فمستغنى : فمغنى م. : فغنى ط. ٢- مفسّر : معتبر مص. ٣- لذاته :+لا مج، ط.
٤- مفسّراً : معتبراً مص. ٥- جاريا ... ذاته :- ط. ٦- لم يتمّ : لايتمّ مج، م. ٧- فى فساده :- مص.
٨- و إمّا : أو ط، م، مج، مص. ٩- لم يفعل : لم يقل مص. ١٠- متعلّقة : معلّقة س.
١١- بغيرها : لغيرها مص. ١٢- ههنا : ثابتة على الهامش س. ١٣- فساد : إفساد س. ١٤- من :- ط.
١٥- عليه : علينا س. ١٦- استناد : إسناد مص. ١٧- عنده : ثابتة على الهامش س.
١٨- أقام : قامت ط، م. : قام مص. ١٩- ذكره :+ فى إبطال التّسلسل م، مج، ط. ٢٠- يذكره : ذكره مص.

آخر، و هو أوّل النّمط الخامس من هذا الكتاب، لاجرم تساهل فيه ههنا.

ثمّ إعلم أنّ البرهان المذكور على فساد التّسلسل تارة يذكر على وجه لايحتاج فيه إلى التّقسيمات، و تارة يذكر بحيث يحتاج فيه[1] إليها. و الشّيخ أورد الوجه الأوّل أوّلاً، ثمّ أردفه بالوجه[2] الثّانى[3]. و بيان الوجه الأوّل أن يقول: لوتسلسلت تلك الأسباب الّتى هى بأسرها ممكنة، و كلّ ممكن[4] فلابدّ من افتقاره إلى موجود آخر[5]، فإذن لابدّ من شىء تتعلّق به جملة تلك الممكنات و كلّ واحد من آحادها. و كلّ موجود مغاير لجميع الممكنات و لجميع آحادها، وجب أن لايكون ممكناً. إذلوكان ممكناً، لكان منها، لاخارجاً عنها. فإذن ثبت استناد جميع الممكنات إلى موجود[6] واجب الوجود؛ و هو المطلوب.

ولنطبّق هذا المعنى على لفظ الكتاب فنقول: قوله[7] «إمّا أن يتسلسل ذلك[8] إلى غير النّهاية، فيكون كلّ واحد من آحاد السّلسلة ممكناً فى ذاته، و الجملة متعلّقة بها، فتكون غير واجبة الوجود، و تجب بغيرها[9]»، فاعلم أنّ معناه إنّها[10] إن لم تتسلسل فقد انتهت إلى سبب غنىّ؛ و هو[11] المطلوب. و لمّاكان هذا هو نفس المطلوب لاجرم لم يتعرّض الشّيخ له، بل إنّما تعرّض للقسم الآخر. فهذا هو السّبب فى حذف أحد جزئى المنفصلة. و أمّا إن تسلسلت إلى غير النّهاية، فعلى هذا التّقدير كلّ واحد منها ممكن، والجملة المتعلّقة[12] بتلك الآحاد الممكنة[13] ممكنة، فالجملة و الآحاد بأسرها ممكنة. فتكون الجملة والآحاد مفتقرة إلى شىء آخر، و إلّاكان[14] الممكن غنيّاً عن السّبب. و الّذى يغاير جميع الممكنات، و جميع آحادها، لابدّ و أن لايكون ممكناً[15]. و إذا لم يكن ممكناً[16]، كان واجباً؛ و هو المطلوب.

١- إلى التّقسيمات ... يحتاج فيه :- ط. ٢- بالوجه : فى الوجه ط. : الوجه مص.
٣- الثّانى :+على ما تقرّره ط. ٤- و كلّ ممكن :- مص. ٥- موجود آخر : موجد مج، م، ط.
٦- موجود :+ هو ط. ٧- فنقول قوله : فقوله ط، م. ٨- ذلك :- ط، م، مج، مص.
٩- بغيرها : لغيرها مص. : تغيرها ط، م. ١٠- إنّها :+ و مص. ١١- هو :+ نفس ط.
١٢- المتعلّقة : متعلّقة مص. ١٣- الممكنة : ثابتة على هامش مج. :- ط، م، مص.
١٤- كان : لكان ط، م، مص. ١٥- لايكون ممكناً : يكون غير ممكن ط. ١٦- و إذا لم يكن ممكناً :- ط.

[الفصل الثّانی عشر]

شرح : کلّ جملة کلّ واحد منها معلول، فإنّها تقتضی علّة خارجة عن آحادها. و ذلک لأنّها إمّا أن لاتقتضی علّة أصلاً، فتکون واجبة غیر معلولة. وکیف یتأتّی هذا، و إنّما تجب بآحادها؟

و إمّا أن تقتضی علّة، هی الآحاد بأسرها، فتکون معلولة لذاتها. فإنّ تلک[1] و[2] الجملة والکلّ شیء واحد. و أمّا الکلّ بمعنی کلّ واحد، فلیس تجب به الجملة.

و إمّا أن تقتضی علّة[3] هی بعض الآحاد، و لیس بعض الآحاد أولی بذلک من بعض، إذا کان کلّ واحد منها معلولاً؛ لأنّ علّته أولیٰ بذلک.

و إمّا أن تقتضی علّة خارجة عن الآحاد کلّها، و[4] هو الباقی.

التّفسیر: لمّا قرّر البرهان علی الوجه الإجمالی، شرح ذلک الوجه الإجمالی بهذا الوجه التّفصیلی. فنقول[5]: لوقدّرنا استناد کلّ ممکن إلی[6] ممکن[7] آخر، لا إلی نهایة، لحصلت هناک جملة، کلّ واحد منها معلول. فنقول: تلک الجملة إمّا أن تکون واجبة لذاتها، أو لاتکون. و الأوّل باطل، لأنّ کلّ جملة فهی مفتقرة إلی کلّ واحد من أجزائها، و کلّ واحد من أجزائها غیرها، فکلّ جملة فهی مفتقرة إلی غیرها. وکلّ ما افتقر إلی الغیر کان ممکناً لذاته[8]. فکلّ جملةٍ ممکنةٌ لذاتها[9].

و أیضاً فهذه الجملة مفتقرة إلی کلّ واحد من أجزائها؛ وکلّ واحد من أجزائها ممکن؛ و المفتقر إلی الممکن أولیٰ بأن[10] یکون ممکناً، فثبت أنّ هذه الجملة ممکنة.

فهی إمّا أن تفتقر إلی مؤثّر[11]، أولاتفتقر. و الثّانی باطل، و إلّا لکان الممکن غنیّاً عن المؤثّر. ولوکان الممکن غنیّاً عن المؤثّر لمااستند شیء من الممکنات إلی شیء آخر[12]. ولوکان[13] کذلک، لکان التّسلسل أیضاً باطلاً، لأنه إنّما یلزم لو افتقر کلّ ممکن إلی سبب. فثبت أنّ تلک[14] الجملة مفتقرة إلی مؤثّر.

۱- تلک :+العلّة م. ۲- و :- مص. ۳- علّة :- مص. ۴- و :- س. ۵- فنقول : فقال ط، م.
۶- کلّ ممکن إلی :- ط. ۷- إلی ممکن : ثابتة علی الهامش س. ۸- لذاته : لذاتها م. : فی ذاته ط.
۹- فکلّ ... لذاتها :- م. ۱۰- بأن : أن مص. ۱۱- مؤثّر : المؤثّر ط.

و ذلک المؤثّر لایخلو: إمّا أن یکون هو ذلک[1] المجموع؛ و إمّا أن یکون شیئاً[2] داخلاً فیه؛ و إمّا أن یکون شیئاً[3] خارجاً عنه.

و الأوّل محال؛ لأنّ ذلک المجموع هو نفس تلک الجملة، و الشّیء الواحد من الاعتبار الواحد لایکون مؤثّراً فی نفسه.

و أمّا القسم الثّانی فهو ینقسم إلی أقسام ثلاثه: لأنّه إمّا أن یکون المؤثّر فی تلک الجملة کلّ واحد من آحادها؛ و إمّا أن تکون العلّة واحداً منها غیر معیّن، أو[4] تکون العلّة واحداً منها معیّناً.

و الأوّل باطل؛ لأنّ کلّ واحد واحد من آحادها غیر مستقلّ بتحصیل الجملة.

والثّانی أیضاً باطل؛ لأنّا إذا قلنا: العلّة[5] واحد منها لاعلی التّعیین؛ کان المعنی: أنّ کلّ واحد منها مستقلّ بایجاد تلک الجملة وحده؛ فرجع إلی القسم الّذی قبله.

و الثّالث أیضاً باطل؛ لأنّ کلّ واحد یفرض علی التّعیین فإنّه لایکون علّة لنفسه، ولا[6] لعلّته، ولا لعلّة علّته إلی مالانهایة له. و إذا کان کذلک، لم یکن ذلک الواحد علّة لبعض[7] آحاد الجملة. و ما لایکون علّة لبعض آحاد الجملة، لایکون علّة للجملة.

و لمّا بطل هذا القسم، ثبت افتقار هذه الجملة إلی شیء[8] خارج.

هذا آخر ما قرّره[9] فی هذا الفصل، و عبارة الکتاب غنیّة عن الشّرح.

[الفصل الثّالث عشر]

إشارة: کلُّ علّةِ جملةٍ، هی غیرُ[10] شیء من آحادها، فهی علّة أوّلاً[11] للآحاد، ثمّ للجملة؛ و إلّا[12] فلتکن الآحادُ غیرَ محتاجة إلیها. فالجملة[13] إذا تمّت بآحادها لم تحتج إلیها؛ بل ربّما کان[14] شیءٌ ما[15] علّةً لبعض الآحاد دون بعض[16]، فلم یکن علّةً للجملة علی الإطلاق.

۱- ذلک :- م. ۲- شیئاً : سبباً مص. ۳- شیئاً : سبباً مص. :- مج. ۴- أو : و إمّا ط، م.
۵- العلّة :- ط. ۶- ولا : و إلّا م. ۷- لبعض :- ط. ۸- شیء : أمر س. ۹- قرّره : قرّرناه مج، مص.
۱۰- غیر : علّة مج. ۱۱- أوّلاً : أولیٰ م. ۱۲- و إلّا :- مص.
۱۳- فالجملة :+ هی غیر شیء من آحادها فهی علّة م. ۱۴- کان :- س. ۱۵- ما :- م.

التّفسير: إنّا[1] إنّما[2] أبطلنا القسم الثّالث من أقسام القسم الثّانى و هو ما يقال: إنّ علّة الجملة واحد منها معيّن؛ بأن[3] قلنا: إنّها ليست علّة لبعض آحاد تلك الجملة، و ما لايكون علّة لبعض آحادِ جملة[4] لايكون علّة لتلك الجملة. فهذه المقدّمة لابدّ لها من الدّلالة، فذكر فى هذا الفصل ما يدلّ عليها وهى: أنّ كلّ ماكان علّة لجملة فإمّا أن لايكون علّة لشىء من أجزائها، و إمّا أن يكون علّة لبعض أجزائها دون البعض، و إمّا أن يكون علّة لجميع أجزائها.

فإن لم يكن علّة لشىء من أجزائها استحال أن يكون علّة لها[5]؛ لأنّ جميع أجزائها إذاكان غنيّاً عن تلك العلّة، و متى حصل جميع أجزاء الشّىء كان[6] حصول ذلك الشّىء واجباً، فحينئذ يكون حصول ذلك الشّىء غنيّاً عن تلك العلّة.

لايقال: لِمَ لايجوز أن يقال: إنّ[7] أجزائها غنيّه بأسرها عن العلّة، إلّا أنّ تلك الجملة لاتحصل إلّا عند[8] اجتماع تلك الأجزاء، و ذلك الاجتماع مفتقر[9] إلى تلك العلّة؟ لأنّا نقول: ذلك الاجتماع أحد[10] أجزاء ماهيّة ذلك المركّب، فإذا افتقرت فى ذلك الاجتماع إلى تلك العلّة لم تكن غنيّة عنها فى جميع أجزائها. بل تكون مفتقرة إليها فى بعض أجزائها، و هو تلك الهيئة الاجتماعيّة.

و أمّا القسم الثّانى، و هو أن يفتقر بعض أجزاء تلك الجملة إلى العلّة دون البعض، فهذا جائز. ولكنّ العلّة بالحقيقة لاتكون علّة لذلك المجموع، بل لذلك الجزء فقط.

و أمّا القسم الثّالث، و هو أن تكون علّةُ الجملة علّةً لجميع أجزائها، فهو المقصود. فظهر حينئذ أنّ علّةَ كلِّ جملةٍ فلابدّ و أن تكون علّة لجميع أجزائها.

[الفصل الرّابع عشر]

إشارة: كلّ جملة مرتّبة من علل و معلولات على الولاء، و فيها علّة غير معلولة، فهى طرف؛ لأنّها إن كانت وسطاً فهى معلولة.

التّفسير: لمّا ثبت افتقار جملة تلك الأسباب و المسبّبات[11] الممكنة الغير المتناهية إلى شىء

١- إنّا :- ط. ٢- إنّما : لمّا مج. ٣- بأن : أن مص. ٤- جملة : الجملة مص. ٥- لها :- مص.
٦- كان : فيكون ط. ٧- يقال إنّ : تكون مص. ٨- عند : بعد ط. ٩- مفتقر : يفتقر ط.

خارج عنها، فذلك الخارج[1] وجب أن لايكون ممكناً و معلولاً، لأنّه لوكان كذلك لكان أحد تلك الجملة، لا[2] شيئاً خارجاً عنها.

و اعلم أنّه يريد بالطّرفِ الواجبَ، و بالوسطِ الممكنَ؛ لأنّ كلّ ممكن مستند إلى غيره، فيكون كأنّه فى[3] الوسط. والواجب لايستند إلى غيره، فيكون كالطّرف. فقوله: «كلّ جملة فيها علّة غير معلولة فهى طرف»؛ يعنى[4] فهى واجبة. و قوله: «لأنّها إن كانت وسطاً فهى معلولة»؛ معناه إن كانت ممكنة كانت معلولة، لكنّا فرضنا أنّها غير معلولة؛ هذا خلف.

[الفصل الخامس عشر]

إشارة: كلّ سلسلة مرتّبة من علل و معلولات ـ كانت متناهية أو غير متناهيه ـ فقد ظهر أنّها إذا لم يكن فيها إلّا معلول احتاجت إلى علّة خارجة عنها، لكنّها تتّصل بها لامحالة طرفاً. و ظهر أنّه إن كان فيها ما ليس بمعلول فهو طرف و نهاية، فكلّ سلسلة تنتهى إلى واجب الوجود بذاته[5].

التّفسير[6]: كلّ سلسلة مرتّبة[7] من علل و معلولات ـ سواء فرضناها متناهية أو غير متناهية ـ فلايخلو حالها من أحد[8] قسمين: فإمّا أن يكون جميع آحادها معلولاً، أو لايكون؛ بل يكون فى آحادها ماليس بمعلول[9].

فإن كان الأوّل؛ افتقرت إلى علّة خارجة عنها، و الخارج عن جميع الممكنات ليس بممكن[10] بل واجب، و هو الطّرف؛ فلتلك الجملة طرف.

و إن كان القسم الثّانى؛ و هو أن يكون فى جمله آحادها ما ليس بمعلول. و الّذى لايكون معلولاً فهو واجب لذاته، و هو طرف. فإذن كلّ سلسلة فهى لامحالة منتهية إلى واجب الوجود بذاته[11] و هو[12] الطّرف. و هذا آخر كلام الشّيخ ههنا فى إثبات واجب الوجود.

١- فذلك الخارج :- ط. ٢- لا :+ يكون مص. ٣- فى : من مج.
٤- يعنى : معنى مص. : يقال مج. و فى هامشها «يعنى».
٥- كلّ سلسلة مرتّبة من علل ... واجب الوجود بذاته :- ط. ٦- التّفسير :- ط، مص. ٧- مرتّبة : مترتّبة س.
٨- أحد :- ط. ٩- ما ليس بمعلول : مالايكون معلولاً م، مج، مص. ١٠- بممكن : ممكناً ط.

و قد بقى ههنا مقام آخر و هو إبطال الدّور؛ و هو أن يكون هذا يترجّح بذلك[١]، و ذلك[٢] يترجّح بهذا. و اعلم أنّ الدّور باطل، و المعتمد فى إبطاله أن يقال: العلّة متقدّمة على المعلول؛ فلوكان كلّ واحد منهما علّة للآخر، لكان[٣] كلّ واحد منهما متقدّماً على[٤] الآخر. و إذاكان كذلك، كان كلّ واحد منهما متقدّماً على المتقدّم على نفسه؛ والمتقدّم على المتقدّم[٥] على الشّىء متقدّم على ذلك الشّىء، فيلزم تقدّم كلّ واحد منهما على نفسه؛ و ذلک محال.

و لقائل أن يقول: ما تعنى[٦] بتقدّم العلّة على المعلول: التّقدّم بالزّمان، أو بالذّات، أو بمعنى ثالث؟

و الأوّل باطل بالاتّفاق. و أيضاً فإذا انفكّت العلّة عن المعلول فى زمان واحد، جاز انفكاكها عنه فى سائر الأزمنة؛ و ماكان كذلك لم يكن علّة للشّىء. و أيضاً[٧] فإذا وجدت العلّة فى الزّمان الأوّل خالية عن المعلول، ثمّ حصل المعلول فى الزّمان الثّانى، فتأثير العلّة فى المعلول إمّا أن يكون فى الزّمان الأوّل، أو فى الزّمان الثّانى. فإن كان الأوّل كان وجود المعلول متأخّراً عن وقت وجود العلّة، و قد بيّنّا أنّه متى كان كذلك انسدّ على الفلاسفة باب[٨] إثبات واجب الوجود. و إن كان الثّانى، لم تكن العلّة متقدّمة[٩] على المعلول فى[١٠] الزّمان؛ لأنّه إنّما صار علّة لذلك المعلول فى الزّمان الثّانى، و قد حصل المعلول معه فى ذلك الزّمان.

و الثّانى أيضاً باطل؛ لأنّا سنبيّن[١١] أنّا لانعقل من التّقدّم[١٢] بالذّات على المعلول إلّاكون العلّة مؤثّرة فى المعلول. فقول القائل: لوكان شيئان كلّ واحد منهما علّة للآخر، لكان كلّ واحد منهما متقدّماً على الآخر؛ يرجع معناه إلى: أنّه لوكان شيئان كلّ واحد منهما علّة للآخر[١٣]، لكان كلّ واحد منهما علّة للآخر، ولايبقى حينئذ فرق بين التّالى والمقدّم أصلاً. بلى لوفسّرنا تقدّم العلّة على المعلول بأمر وراء التّأثير، لكان الكلام مستقيماً؛ ولكنّ الشّأن[١٤] فيه.

١- هذا يترجّح بذلک : يترجّح هذا بذاک س. ٢- بذلک و ذلک : بذاک و ذاک : مج، م. ٣- لكان : كان ط.
٤- على :+ المتقدّم ط. ٥- على المتقدّم : ثابتة على الهامش م.
٦- ما تعنى : إمّا أن تعنى مص، مج. : إمّا أن يعنى ط. :يعنى م. ٧- و أيضاً :- مج.
٨- باب : ثابتة على الهامش س. ٩- متقدّمة : المتقدّمة م. ١٠- فى :+ ذلک ط.
١١- سنبيّن :+ بعد ذلک مج. :+ بعد ذلک إن شاء اللّه تعالى ط، م، مص. ١٢- التّقدّم : تقدّم العلّة ط، م، مج.
١٣- لكان كلّ واحد ... علّة للآخر : ثابتة على الهامش [illegible]

و أمّا الثّالث فلابدّ من بيانه. ثمّ لئن[١] وقعت المساعدة على ذلک، فقولنا[٢]: المتقدّم على[٣] الشّىء متقدّم على ذلک الشّىء؛ فيه بحث[٤]. فإنّ ذلک التّقدّم إن كان بالزّمان كان صحيحاً، و إن كان بالذّات فهو ممنوع. و فيه بحث ذكرناه فى كتاب النّهاية، و الانصاف أن الدّور معلوم البطلان بالضّرورة، و لعلّ الشّيخ إنّما تركه لذلک[٥].

المسئلة الرّابعة

فى وحدة واجب الوجود[٦]

خمسة فصول[٧].

البرهان الّذى تمسّک الشّيخ به[٨] فى إثبات[٩] هذا المطلوب مفتقر إلى مقدّمتين، فلأجل ذلک تكلّم الشّيخ[١٠] أوّلاً فى تينک المقدّمتين، ثمّ خاض بعد ذلک فى البرهان.

[الفصل السّادس عشر]

إشارة : كلّ أشياء تختلف بأعيانها[١١] و تتّفق فى أمر مقوّم لها:

فإمّا أن يكون ماتتّفق فيه لازماً من لوازم ما تختلف فيه[١٢]، فيكون للمختلفات[١٣] لازم واحد؛ و هذا غير منكر[١٤].

و إمّا أن يكون ما تختلف به[١٥] لازماً لما تتّفق فيه[١٦]، فيكون الّذى يلزم الواحد مختلفاً متقابلاً؛ و هذا منكر.

و إمّا أن يكون ما تتّفق فيه عارضاً عرض لما تختلف فيه[١٧]؛ و هذا[١٨] غير منكر.

١- لئن : إن مج، ط. ٢- فقولنا : لكن فى قولنا م، ط، مج. : لكان فى قولنا مص. ٣- المتقدّم على :- مص.
٤- فيه بحث : بحث م، مج. :كلام مص. :كلام فاسد ط. ٥- لذلک :+ و باللّه التّوفيق م.
٦- الوجود :+ و فيها مج. ٧- خمسة فصول :- ط، م.
٨- تمسّک الشّيخ به : ذكره الشّيخ س. : تمسّكه الشّيخ ط. ٩- إثبات :+ واجب الوجود ط.
١٠- به فى إثبات ... تكلّم الشّيخ : ثابتة على الهامش م. ١١- بأعيانها : فى أعيانها ط. ١٢- فيه : به م.
١٣- للمختلفات : المختلفات مص. ١٤- من لوازم ... غير منكر : ثابتة على الهامش س. ١٥- به : فيه م.
[illegible]

و إمّا أن یکون ما[١] تختلف فیه عارضاً عرض لماتتّفق فیه؛ و هذا أیضاً غیر منکر.

التّفسیر: الغرض من هذا الفصل بیان إحدی المقدّمتین اللّتین ذکرناهما[٢]، و قبل الخوض فی تقریر غرض الشّیخ من[٣] هذه المقدّمة نحن نقدّم مقدّمتین:

الأولی: أنّ کلّ[٤] شیئین أو أکثر فلابدّ و أن یکونا متخالفین فی هویّتهما[٥] و تشخّصهما[٦]، لأنّ تشخّص هذا لوکان حاصلاً لذلک، لکان هذا ذلک[٧] لاغیره؛ هذا خلف.

و الثّانیة: أنّ الأشیاء قدتکون متوافقة فی شیء من المقوّمات کالأشخاص الدّاخلة تحت نوع واحد،و الأنواع الدّاخلة تحت جنس. و قد لاتکون متوافقة فی شیء من المقوّمات کالأجناس العالیة، فإنّها لاتکون متوافقة فی شیء من المقوّمات[٨]، و إن کانت ربّما توافقت فی شیء من الصّفات العرضیّة.

و إذا عرفت هاتین المقدّمتین فنقول: کلّ أشیاء فهی مختلفة بأعیانها[٩] -کما بیّناه- فإذا اتّفقت فی أمر مقوّم لهاکان ما به الاختلاف مغایراً لما به الاشتراک لامحالة، فتکون هویّة کلّ واحد منهما مرکّبة ممّا به[١٠] شارک الآخر[١١] و ممّا به امتاز عن الآخر. و عند ذلک إمّا أن یکون ما به الاشتراک لازماً لما به الاختلاف أو بالعکس[١٢]؛ أو یکون ما به الإشتراک عارضاً مفارقاً لما به الاختلاف أو بالعکس. فهذه أقسام أربعة لامزید علیها، فلنعتبر[١٣] أحوالها. فنقول:

أمّا القسم الأوّل؛ و هو أن یکون ما به الاشتراک لازماً لما به الاختلاف، فهو غیر منکر. و مثاله فصول الأنواع الدّاخلة تحت جنس واحد، فإنّ طبیعة ذلک الجنس لازمة لطبائع تلک الفصول. و کالوجود والوحدة اللّازمین للمقولات؛ و کالتّماثل و الاختلاف و التّضادّ و التّغایر اللّازمة للحقائق المختلفة الکثیرة، فإنّ السّواد و البیاض مثلاً و إن کانا مختلفین لکنّهما یشترکان[١٤] فی کون کلّ واحد منهما ضدّاً للآخر. و إنّما أوجبنا اختلاف مقدّمتی الشّکل الثّانی فی السّلب و الإیجاب لهذه العلّة. فإنّه

١- ما : ممّا س. ٢- ذکرناهما : ذکرهما مص. ٣- من : فی ط. ٤- کلّ : کان مص.
٥- هویّتهما : هویّتیهما مص. ٦- تشخّصهما : تشخیصهما س. ٧- ذلک : ذاک س، م، مج.
٨- المقوّمات : المقدّمات ط. ٩- بأعیانها :+ لامحالة م. ١٠- ممّا به :- مص. : ممّا مج.
١١- شارک الآخر : الاشتراک س. ١٢- أو یکون ... أو بالعکس : ثابتة علی الهامش م.

لمّا کان اشتراک المختلفات فی الوصف الواحد ممکناً، کما أنّ[١] اشتراک المتماثلات فیه أیضاً ممکن، لاجرم لم‌یمکن الاستدلال بالاشتراک فی الوصف[٢] علی اختلاف الموصوفات ولا علی تماثلها.

و أمّا القسم الثّانی؛ و هو أن یکون ما به الاختلاف لازماً لما به[٣] الاشتراک، فهو محال؛ لأنّه لوکان لازماً له لکان حاصلاً معه أبداً[٤]. ولوکان حاصلاً معه أبداً لما وقع الاختلاف فیه. مثلاً لوکان النّاطق لازماً للحیوان لحصل[٥] أینما حصل الحیوان، ولوکان کذلک استحال أن یتمیّز لأجله[٦] حیوان عن حیوان.

و أمّا القسم الثّالث؛ و هو أن یکون ما به الاشتراک عارضاً مفارقاً لما به الاختلاف فهو ظاهر الجواز. وکذا القسم الرّابع، و هو أن یکون ما به الامتیاز عارضاً مفارقاً لما به الاشتراک. و متی وقفت علی ما قلناه[٧] عرفت ما فی الکتاب؛ فإنّ ألفاظه فی هذا الفصل بیّنة جلیّة.[٨]

[الفصل السّابع عشر]

إشارة : قد یجوز أن تکون ماهیّة الشّیء سبباً لصفة من صفاته. و أن تکون صفة له، سبباً لصفة أخری، مثل الفصل للخاصّة. ولکنّ لایجوز أن تکون الصفّة الّتی هی الوجود للشّیء، إنّما هی بسبب ماهیّته الّتی لیست من الوجود[٩]، أو بسبب صفة أخری؛ لأنّ السّبب متقدّم فی الوجود، و لامتقدّم بالوجود قبل الوجود.

التّفسیر: هذا هو المقدّمة الثّانیة المحتاج إلیها فی تقریر البرهان الّذی ذکره فی التّوحید. و هی أنّ ماهیّة الشّیء یجوز أن تکون سبباً لصفة من صفاته، و یجوز أیضاً أن تکون صفة الماهیّة[١٠] سبباً لصفة أخری. ولکن لایجوز أن تکون الماهیّة، ولاصفة من صفاتها سبباً لوجود نفسها؛ لأنّ العلّة متقدّمة بالوجود علی المعلول. فلوکانت الماهیّة علّة لوجود نفسها لکانت متقدّمة بوجودها[١١] علی وجود

١- کما أنّ : وکان س. : کان ط. ٢- بالاشتراک فی الوصف : باشتراک الوصف ط، م. : بالوصف مج.
٣- لما به : له م. ٤- ابداً :- س. ٥- لحصل : یحصل ط. ٦- لأجله : لأحد مج.
٧- ما قلناه : ما قلنا ط، م. : ما قدّمناه س. ٨- جلیّة : جدّاً س. ٩- الوجود : الموجودات م.

نفسها؛ فيلزم إمّا تقدّم الشّيء على نفسه، أو أن يكون الشّيء موجوداً مرّتين؛ و هو[1] محال. و لأنّا ننقل الكلام حينئذ إلى الوجود الأوّل، و الكلام فيه كالكلام فى الأوّل؛ فيلزم التّسلسل. هذا حاصل ما فى هذا الفصل[2].

و اعلم أنّ الكلام فى هذه المسئلة من أجلّ المباحث الإلٰهيّة و قد اضطربت العقول و الأفهام فيه. و أنا أشير إلى النّكت المعتبرة فيها و أحيل بالاستقصاء على سائر مصنّفاتنا. فأقول[3]: لاشكّ ولاشبهة فى أنّ اللّه تعالى موجود. فلايخلو إمّا أن يكون قول الموجود عليه و على الممكنات الموجودة بالاشتراك اللّفظى، أو بالاشتراك المعنوى.

و الأوّل و هو أن يقال: وقوع لفظ الموجود[4] على الواجب و الممكن كوقوع لفظ العين على مسمّياته، و الجَوْن[5] على السّواد و البياض. و قد اتّفقت الفلاسفة المعتبرون على فساد هذا الاحتمال، و إن كان قد ذهب إليه طائفة معتبرة[6] من حذّاق المتكلّمين. و احتجّت الفلاسفة على فساد[7] هذه المقالة بأمور:

الأوّل؛ أنّا نعلم بالضّرورة أنّ مقابل الانتفاء الثّبوت. فلو لم يكن للثّبوت مفهوم واحد محصّل[8] لم يكن المقابل للانتفاء أمراً واحداً بل أموراً كثيرة. و ذلك يقدح فى العلم الضّرورى بأنّ قولنا[9]: الشّيء إمّا أن يكون و إمّا أن لايكون[10]، قسمة منحصرة.

الثّانى؛ و هو أنّه يمكننا تقسيم الموجود إلى الواجب و الممكن. و مورد القسمة[11] لابدّ و أن يكون مشتركاً بين الأقسام، فإنّه لايصحّ أن يقال: العين إمّا أن تكون رُكْبَة أو جاسوساً[12]، اللّهم إلّا أن يكون المراد[13] المسمّىٰ بلفظ العين إمّا هذا و إمّا هذا[14]. و حينئذ يستقيم التّقسيم، و يكون المورد[15] أمراً معنويّاً مشتركاً؛ لأنّ كون الشّيء مسمّىٰ باللّفظة الفلانيّة حالةً نسبيّة معقولة، وهى مشتركة بين الأمرين.

و الثّالث؛ و هو أنّا إذا أقمنا الدّلالة على أنّ العالم لابدّ له من مؤثّر موجود و[16] قطعنا بوجود

١- هو: هذا س. ٢- الفصل: + مع مزيد تقرير ط، م، مج. ٣- فأقول: + و باللّه التّوفيق س.
٤- الموجود: الوجود مج. ٥- الجون: اللّون مص. ٦- معتبرة: - مص. ٧- فساد: - س.
٨- للثّبوت مفهوم واحد محصّل: الثّبوت مفهوماً واحداً محصّلا مج. ٩- قولنا: قلنا م.
١٠- و إمّا أن لايكون: - ط. ١١- القسمة: التّقسيم م، مج.
١٢- ركبة أو جاسوساً: دكية و جاسوساً مص. : تزكية أو جاسوساً ط. ١٣- المراد: + أنّ م، مج.
١٤- هذا: ذاك ط، م، مص.

المؤثّر، ثمّ لو[1] تشكّكنا فى أنّ ذلك[2] الموجود: واجب، أو ممكن، أو جوهر، أو عرض، لم يقدح تشكّكنا فى كلّ واحد من الأقسام[3] فى[4] قطعنا بأنّه موجود. ولو أنّا[5] إعتقدنا أنّه واجب، ثمّ تشكّكنا فى أنّه ممكن، فإنّه لايبقى فى هذه الحالة اعتقاد كونه واجباً. فلولا أنّ كونه موجوداً أمر مشترك بين جميع هذه الأقسام و إلّا لوجب أن لايبقى القطع بكونه موجوداً[6] عند الشكّ فى هذه الأقسام، كما لايبقى القطع بكونه واجباً عند الشّكّ[7] فى كونه ممكناً.

الرّابع؛ و هو أنّ من قال بأنّ الوجود[8] أمر[9] غير مشترك، فقد قال بكونه مشتركاً فيه[10] من حيث لايشعر به؛ لأنّ الوجود فى كلّ شيء لمّا[11] كان بخلاف وجود الآخر، لم يكن ههنا[12] شيء واحد يحكم عليه بأنّه غير مشترك[13]. بل ههنا مفهومات لانهاية لها، و لابدّ من اعتبار كلّ واحد منها ليعرف أنّه: هل هو مشترك فيه، أم لا؟ فلمّا لم يحتج إلى ذلك، بل الحكم على الوجود: بأنّه غير مشترك فيه مطّرد فى جميع الموجودات، علمنا أنّ الوجود مشترك[14].

الخامس؛ أنّا كما نعقل فى السّوادات أنّها متساوية فى السّواديّة، و كذا القول فى جميع الطّبائع النّوعيّة، فكذلك نعقل فى الموجودات أنّها متساوية فى مجرّد الوجود. فلو جاز إنكار هذه القضيّة لجاز أيضاً إنكار تلك القضايا. و ذلك يفضى إلى أن لايقطع بتماثل شيء من الأشياء أصلاً.

السّادس؛ و هو أنّ رجلاً لو[15] ذكر شعراً و جعل قافية[16] جميع[17] أبياته لفظ الموجود[18]، لاضطرّ كلّ أحد إلى العلم[19] بأنّ القافية مكرّرة. ولو جعل قافية جميع أبياته لفظة العين مثلاً[20]، بحيث يكون اللّائق بكلّ بيت معنى من معانى لفظ العين، فإنّه لايقال فيه: إنّ القافية[21] مكرّرة. ولولا أنّ العلم الضّرورى حاصل للكلّ بأنّ المفهوم من لفظ الموجود[22] واحد فى الكلّ، و إلّا لما حكموا بالتّكرير[23] ههنا كما

١- لو: - س. ٢- ذلك: - س. ٣- الأقسام: هذه الأقسام ط، م. : الأجسام مص.
٤- فى: لمّا ط، م. : مع س. ٥- أنّا: - ط، م، مص. ٦- أمر مشترك ... موجوداً: ثابتة على الهامش م.
٧- فى هذه الأقسام ... عند الشّك: - ط. ٨- الوجود: الموجود ط. ٩- أمر: - س. ١٠- فيه: - مج، س.
١١- لمّا: لو مج، م. ١٢- ههنا: هناك ط. ١٣- مشترك: + فيه ط، م.
١٤- مشترك: غيرمشترك مص، م. ١٥- لو: إذا س. ١٦- شعراً و جعل قافية: ثابتة على الهامش س.
١٧- جميع: - س. ١٨- لفظ الموجود: لفظ الوجود ط، مج. : لفظة الوجود مص.
١٩- لاضطرّ كلّ أحد إلى العلم: لجزم كلّ أحد س. ٢٠- مثلا: - س. ٢١- إنّ القافية: - ط.

لم‌يحكمو به فى الصّورة الأخرى.

فهذا جملة ما ذكروه[1] فى إبطال قول من يقول: إنّ لفظ الموجود واقع على الواجب و الممكن بالاشتراك. و بالجملة ففساده كالمجمع عليه بين[2] الفلاسفة. و لمّا بطل هذا القسم فحينئذ[3] نقول:

لوثبت[4] أنّ وجود اللّه تعالى مساو لوجود الممكنات من حيث أنّه وجود، و حينئذ لايخلو: إمّا أن يكون وجود اللّه تعالى مقارناً لماهيّة أخرى، و إمّا أن لايكون. و القسم الأوّل مذهب كثير من المتكلّمين، فيقولون: وجود اللّه تعالى زائد على ماهيّته و صفة من صفات حقيقته. و القسم الثّانى مذهب أكثر الفلاسفة و يقولون: إنّ وجوده[5] تعالى عين[6] حقيقته و يعبّرون عن هذا المعنى بأنّ: «إنّيّته عين ماهيّته». و الشّيخ صحّح[7] هذا القول بالدّليل المحكىّ[8]، و لا بأس بأن نعيده مع مزيد تقرير نضمّه[9] إليه من قبلنا[10]. فنقول:

وجود اللّه تعالى لوكان زائداً على ماهيّته تعالى لكان ممكناً، لأنّ وجوده على هذا التّقدير صفة من صفات ماهيّته، و لاتتقرّر الصّفة بدون الموصوف، فيكون وجوده تعالى مفتقراً إلى ماهيّته، وكلّ مفتقر إلى غيره فهو ممكن. فثبت أنّه لوكان وجوده زائداً على ماهيّته لكان ممكناً، و لابدّ له من سبب لما عرفت من افتقار الممكن إلى السّبب. و ذلک[11] السّبب[12] إمّا ماهيّته، أو غيرها. و الثّانى باطل، لأنّ وجوده تعالى لوكان مستفاداً من شىء آخر لكان البارى تعالى ممكناً[13] معلولاً، مفتقراً إلى مؤثّر آخر، تعالى اللّه عن ذلک علوّاً كبيراً[14]. و الأوّل أيضاً[15] باطل، لأنّ ماهيّته تعالى لوكانت علّة لوجوده لكانت متقدّمة بالوجود على نفسها، ضرورة أنّ العلّة متقدّمة بالوجود على المعلول؛ و حينئذ يلزم المحال المذكور. فهذا تقرير ماعوّل الشّيخ عليه فى إبطال قول من يقول: إنّ وجوده تعالى مغاير لماهيّته.

و اعلم أنّ لنا على فساد القسم الثّالث، و هو الّذى اختاره الشّيخ من: أنّ وجوده[16] تعالى يساوى

١- ذكروه : ذكره مص، ط. ٢- بين : من مج. ٣- فحينئذ : - س. ٤- ثبت : لوثبت مص.
٥- وجوده : وجود اللّه م. ٦- عين : غير م. ٧- صحّح : أبطل م، مج، مص. : أيّد ط.
٨- المحكىّ : الجلىّ ط. ٩- نضمّه : - ط. ١٠- من قبلنا : - س. ١١- و ذلک : ثمّ ذلک م. : فذلک مج.
١٢- ذلک السّبب : و هو س. ١٣- ممكنا : - مص. ١٤- تعالى ... كبيرا : تعالى عنه ط، م.

وجود[1] الممكنات فى كونه وجوداً، ثمّ إنّ ذلک الوجود غير عارض لشىء من الماهيّات، بل وجوده[2] وجودٌ قائم بنفسه؛ أدلّةً قويّة جليّة و نحن نشير ههنا إلى بعضها:

فالأوّل: أنّ الوجود الّذى هو مشترک بين الواجب و الممكن، من حيث هو وجود[3]، إمّا أن يقتضى أن يكون عارضاً للماهيّة، أو يقتضى أن لايكون عارضاً لها[4]، أو لايقتضى و لاواحداً من القيدين[5].

فإن اقتضى أن يكون عارضاً للماهيّة وجب فى كلّ وجود أن يكون عارضاً لها[6]، لأنّ لازم الحقيقة الواحدة حاصل أينما حصلت[7]. فيلزم أن يكون وجود اللّه تعالى عارضاً لماهيّته[8]، و هو المطلوب.

و إن اقتضى أن لايكون عارضاً لشىء من الماهيّات، وجب فى كلّ وجود أن لايكون عارضاً للماهيّة[9] فوجب أن لايكون وجود الممكنات عارضاً لماهيّاتها[10]؛ هذا خلف بالاتّفاق. و أيضاً فالممكنات موجودة، فإذا لم‌تكن موجودة بوجود عارض لها وجب أن تكون موجودة بوجود هو نفس ماهيّاتها؛ فحينئذ يكون قول الموجود[11] على الموجودات بالاشتراک اللّفظى[12]، و هو عود إلى القسم الّذى أبطلناه.

و أمّا إن قيل: الوجود لايقتضى لا أن يكون عارضاً لماهيّة[13] ولا أن يكون غير عارض لها[14]، لم‌يتقيّد بأحد هذين القيدين إلّا بسبب منفصل؛ فلايتحقّق وجود ذات[15] واجب الوجود -من حيث أنّه[16] هو- إلّا بسبب خارجىّ. فلايكون واجب الوجود واجب الوجود؛ هذا خلف.

الثّانى؛ و هو أنّ الحكماء اتّفقوا على أنّ العقول البشريّة غير مدركة لحقيقة ذات اللّه[17] تعالى و

١- يساوى وجود : مساوٍ لوجود س. ٢- وجوده : هو م. ٣- وجود : موجود مص.
٤- أو يقتضى ... عارضا لها: أو يكون غير عارض لها مص، مج. : أو أن يكون غير عارض لها ط، م.
٥- ولا واحداً من القيدين : واحدا من هذين القيدين ط، م، مج. ٦- لها :- م.
٧- حصلت : ثابتة على الهامش س. ٨- لماهيّته : لماهيّة س. ٩- للماهيّة : لماهيّة س. : لماهيّته مص.
١٠- لماهيّاتها : لماهيّتها مص. ١١- الموجود : الوجود ط، مج. ١٢- اللّفظى : - ط، م، مص.
١٣- لايقتضى لا أن يكون عارضاً لماهيّة : لا أن يكون عارضاً لماهيّة س. : لا يقتضى أن يكون عارضاً لماهيّة م. :لايقتضى أن لايكون عارضاً لماهيّته مص. ١٤- لها :+ فحينئذ مص. ١٥- ذات : - م. ١٦- إنّه : هو س.

اتّفقوا على أنّها مدركة لوجوده تعالى. و كيف[١] و مطلق الوجود عندهم متصوّر تصوّراً أوّلياً. و هذا يقتضى أن تكون حقيقته تعالى مغايرة لوجوده تعالى. هذا هو الدّليل الّذى عليه أبداً يُعَوّلون و به يصولون[٢] فى أنّ وجود الممكنات زائد على ماهيّاتها[٣]. فإنّهم يقولون: إنّا قدنعقل ماهيّة المثلّث مع الشكّ فى وجوده، و المعلوم مغاير لما ليس بمعلوم. فهنا أيضاً لمّا[٤] كان الوجود معلوماً، و الحقيقة غير معلومة، وجب أن يكون الوجود مغايراً للحقيقة، و إلّا فما الفرق؟

الثّالث؛ و هو أنّه لولم‌تكن حقيقته تعالى إلّا مجرّد الوجود مع سائر القيود السّلبيّة، لم‌يكن لتلك القيود السّلبيّة مدخل فى علّيّة وجود الممكنات؛ لأنّ العدم لايكون علّة للوجود ولا جزءاً منها. و إذا خرجت تلك القيود السّلبيّة عن أن تكون معتبرة فى علّيّة الممكنات، كانت علّيته[٥] للممكنات ليس إلّا لذلك الوجود. فإذاكان ذلك الوجود مساوياً لوجود سائر الموجودات[٦]، لزم[٧] أن تكون سائر الموجودات[٨] مساوية لوجوده تعالى فى علّيته للممكنات؛ فيلزم أن يكون وجودكلّ شىء مساوياً لذات اللّه تعالى فى صفاته و أفعاله.

الرّابع؛ هو أنّهم اتّفقوا على أنّ[٩] الطّبيعة النّوعيّة يصحّ على كلّ فرد منها ما يصحّ على سائر أفرادها[١٠]. و بهذه المقدّمة استدلّوا على إثبات الهيولىٰ للأفلاك، و على إبطال مذهب ذيمقراطيس فى الجزء الّذى لايتجزّأ على ما قرّرنا[١١] هذين المقامين[١٢] فيما مرّ. و بها[١٣] استدلّوا أيضاً على فساد القول[١٤] بالأبعاد الخالية[١٥] فقالوا: لمّا افتقرت الأبعاد فى بعض المواضع إلى المادّة وجب افتقارها إليها أبداً، لأنّ مقتضى الطّبيعة المحصّلة النّوعيّة لايختلف. و إذا ثبت ذلك فنقول: الوجود ـ من حيث هو وجود محذوفاً عنه سائر العوارض ـ طبيعة واحدة نوعيّة، فلايجوز أن يختلف مقتضاها[١٦]. و إذاكان كذلك

١- كيف :+ لانقول ذلک م. :+ يقولون ذلک ط.
٢- عليه أبداً يعوّلون و به يصولون : أبداً عليه يعوّلون و به يقولون مص. : ابداً يصولون و عليه يقولون ط. : عليه أبداً يقولون و به يصولون م. ٣- ماهيّاتها : ماهيّتها مص. ٤- لمّا : إذا س. ٥- علّيته : علّيتها مص.
٦- كانت علّيته ... الموجودات : كانت علّيّة الممكنات وجود لوجود سائر الموجودات ط.
٧- لزم : بل يلزم مص. : يلزم ط. ٨- الموجودات : الوجودات مج، م. ٩- أنّ :- مص.
١٠- على سائر أفرادها : على الآخر س. ١١- قرّرنا : قرّرنا فى مج. : قرّرناه فى م.
١٢- هذين المقامين : هاتين المقدّمتين ط. ١٣- بها : ربّما س. : و بهذا ط. ١٤- القول :- س.

فالوجود فى حقّنا عرض مفتقر إلى الماهيّة محتاج إليها، فكيف يعقل انقلاب مثل هذا الوجود فى حق اللّه تعالى جوهراً قائماً بالنّفس، بحيث يكون أقوى الموجودات[١] و أشدّها قياماً بالنّفس؟

و أمّا الحجّة الّتى عوّل الشّيخ عليها فى بيان أنّه لايجوز أن يكون وجود اللّه تعالى زائداً على ماهيّته، فجميع مقدّماتها مسلّمة إلّا قوله: لوكانت الماهيّة علّة لوجود نفسها لكانت متقدّمة بالوجود[٢] على نفسها، فإنّ العلّة[٣] متقدّمة بالوجود على المعلول. فإنّا نمنع هذا التّقدّم، و بيانه من وجوه:

الأوّل: إنّا سنبيّن ـ إن شاء اللّه تعالى فى النّمط الخامس من هذا الكتاب ـ أنّ تقدّم العلّة على المعلول بالذّات إن أريد به كونها مؤثّرة فيه؛ فهذا معلوم مسلّم. ولكن قول القائل: العلّة متقدّمة على المعلول بالوجود؛ يرجع حاصله إلى أنّ العلّة لاتؤثّر فى المعلول إلّا بعد وجودها، و هذا هو المصادرة على المطلوب الأوّل. فإنّا ندّعى أنّ المؤثّر فى وجود اللّه تعالى هو نفس ماهيّته فقط لاباعتبار وجود آخر سابق، فيكون كلامكم إعادة لمحلّ النّزاع بعبارة أخرىٰ، و ذلک ممّا لافائدة فيه. و إن أريد بالتّقدّم أمر وراء المؤثّريّة فذلك غير متصوّر[٤]، فضلاً عن أن يكون مصدّقاً به.

الثّانى؛ أنّا نزلنا[٥] عن[٦] هذا المقام لكنّا[٧] نقول: لم‌قلتم إنّ كلّ علّة فهى متقدّمة بالوجود على المعلول؟ ألا ترى أنّ ماهيّات الممكنات قابلة لوجوداتها[٨]، فماهيّاتها علل قابلة[٩] لوجوداتها. ففى هذا الموضع العلّة القابليّة[١٠] لايجب تقدّمها على المعلول بالوجود. و إذاكان كذلك، فلم لايجوز مثله فى العلّة الفاعليّة؟ و أيضاً فالشّيخ ذكر فى أوّل هذا[١١] الفصل من هذا الكتاب: «أنّه قد يجوز أن تكون ماهيّة الشّىء سبباً لصفة من صفاته». فنقول: الماهيّة إذاكانت مؤثّرة فى صفة من[١٢] صفات نفسها، كانت علّة لتلك الصّفة. و لايجوز أن يكون تقدّمها[١٣] على تلك الصّفة بالوجود، و إلّا لم‌تكن[١٤] العلّة نفس الماهيّة فقط بل الماهيّة الموجودة، لكنّه سلّم[١٥] أنّ العلّة هى نفس الماهيّة. فثبت أنّ تقدّم المؤثّر على

١- الموجودات : الوجودات مج. ٢- بالوجود : ثابتة على الهامش س. ٣- فإنّ العلّة : فالعلّة ط.
٤- متصوّر : مشعور م. ٥- أنّا نزلنا : إن نزلنا س. ٦- عن : من س، م، مص. ٧- لكنّا : لكن س.
٨- لوجوداتها : لوجود ذاتها ط، م. ٩- قابلة : قابلية ط، م. ١٠- القابليّة : القابلة س. ١١- هذا :- س.
١٢- صفة من : ثابتة على الهامش س. ١٣- تقدّمها : تقديمها م. ١٤- لم‌تكن :+ تلک م، ط.

الأثر لايجب أن يكون بالوجود.

فإن قيل : إذ[١] لم‌يكن الوجود معتبراً فى كون الماهيّة مؤثّرة، و كلّ مالايكون موجوداً كان معدوماً، فحينئذ يلزم أن تكون الماهيّة حال عدمها مؤثّرة فى وجود نفسها؛ و ذلك محال. فنقول: إنّه لايلزم من قولنا: إنّه لايتوقّف علّيّة الماهيّة لوجود نفسها على وجود الماهيّة؛ صحّة كون الماهيّة حال عدمها مؤثّرة[٢] فى الوجود. كما أنّه[٣] لايلزم من قولنا: إنّه لايتوقّف[٤] كون الماهيّة الممكنة قابلة للوجود على وجود تلك الماهيّة؛ صحّة كونها حال عدمها قابلة للوجود. بل الحقّ أنّ الماهيّة من حيث هى هى مغايرة لوجودها و عدمها، و نحن إنّما جعلنا المؤثّر فى الوجود نفس تلك الماهيّة فقط، و ذلك لايمنع من خلوّها عن الوجود.

فإن قيل : فكما جوّزتم أن تؤثّر ماهيّته[٥] قبل الوجود فى وجود نفسها، فلم لايجوز أن تؤثّر تلك الماهيّة قبل وجودها فى وجود العالم؟ و حينئذ لايمكن الاستدلال بوجود الأفعال على وجود الفاعل؛ قلنا: البديهة فرّقت بين الموضعين، فإنّا نعلم بالبديهة أنّ الشّىء ما لم‌يوجد، لايكون سبباً لوجود غيره؛ و نعلم أنّه لا استبعاد فى أن يكون الشّىء موجوداً لذاته[٦]. و المعقول من قولنا لشىء[٧]: إنّه موجود لذاته؛ أنّ ذاته يقتضى[٨] وجود نفسه. و إذا جزمت بديهة الفكرة بالفرق صحّ كلامنا[٩].

فهذا تمام[١٠] الكلام فى هذه المسئلة. و يجب أن تعلم أنّه لايمكن أن يحصل فى هذه المسئلة قول وراء الأقوال الثّلاثة الّتى ذكرناها. و يجب أيضاً[١١] الاحتياط فى تمييز[١٢] كلّ واحد من هذه الأقوال عن الآخر[١٣] ليتّضح الكلام فى[١٤] المسئلة سريعاً[١٥]. و باللّه التّوفيق.

١- إذ : إذا م. ٢- لوجود نفسها ... مؤثّرة : ثابتة على الهامش س. ٣- كما أنّه : لأنّه مص.
٤- بدل قوله : «صحّة كون الماهيّة ... أنّه لايتوقّف» : قولنا يتوقّف علّيّة الماهيّة لوجود نفسها على عدم الماهيّة فمالايلزم من عدم توقّف صحّة ط. ٥- ماهيّته : ماهيّة مج. ٦- لذاته : من ذاته ط. ٧- لشىء : للشّىء م.
٨- يقتضى : +كونه مج. ٩- فإن قيل فكما جوّزتم ... صحّ كلامنا : - س، مص. ١٠- تمام : إتمام مص.
١١- أيضاً : - س. ١٢- تمييز : تميّز ط، م. ١٣- عن الآخر : عن غيرها س. ١٤- فى : +هذه مص.
١٥- سريعاً : + و يجب أيضا أن تعلم أنّ القسم [القسم: القول ط.] الّذى اختارته الفلاسفة ممّا لاريب فى فساده. فأمّا القسمان الباقيان فلسنا فى غاية التّعصّب لترجيح أحدهما على الآخر. ط، م، مج. لكن فى نسخة ط. بدل «فلسنا فى ... على

[الفصل الثّامن عشر]

إشارة : واجبُ الوجود المُتَعَيِّنُ إن‌كان تعيّنه ذلك لأنّه واجب الوجود، فلاواجبَ وجودِ غيرُه. و إن لم‌يكن تعيّنه لذلك، بل لأمر آخر، فهو معلول. لأنّه إن‌كان واجب الوجود لازماً لتعيّنه، صار[١] الوجود لازماً لماهيّة غيره أو صفته[٢]، و ذلك محال. و إن‌كان عارضاً، فهو أولىٰ بأن يكون لعلّة. و إن‌كان ما تعيّن به عارضاً لذلك، فهو لعلّة. فإن‌كان ذلك و ما يتعيّن به ماهيّته واحداً، فتلك العلّة علّة لخصوصيّة ما لذاته يجب وجوده، و هذا محال. و إن‌كان عروضه بعد تعيّن أوّل سابق، فكلامنا فى ذلك[٣]. و باقى الأقسام محال.

التّفسير: لمّافرغ عن[٤] تقرير المقدّمتين شرع الآن[٥] فى ذكر الدّلالة على التّوحيد. فقال: لوقدّرنا شيئين واجبى الوجود، لكان كلّ واحد منهما مخالفاً للآخر فى تعيّنه و مشاركاً له[٦] فى وجوب وجوده. و ما به الاشتراک مغاير لما به الاختلاف، فإذن ذات كلّ واحد منهما مركّب من الوجوب الّذى به[٧] شارک الآخر و من التّعيّن الّذى به امتاز عن الآخر. و عند ذلک تفرض[٨] الأقسام الأربعة المذكورة فى المقدّمة الأولىٰ:

فأحدها[٩]؛ أن يكون الوجوب الّذى به الاشتراک لازماً للتّعيّن الّذى به الامتياز. و هذا القسم و[١٠] إن‌كنّا[١١] قد بيّنّا أنّه صحيح فى الجملة لكنّه باطل فى هذا الموضع بالدّلالة الّتى قرّرناها[١٢] فى المقدّمة الثّانية. فإنّ[١٣] وجوب الوجود لوكان لازماً لماهيّة أخرىٰ، لكان معلولاً لتلک الماهيّة. و لكانت تلک الماهيّة متقدّمة بالوجود على الوجود[١٤]، و بالوجوب على الوجوب[١٥]؛ و ذلک محال على مامرّ[١٦].

و أمّا القسم الثّانى، و هو أن يكون التّعيّن لازماً للوجوب[١٧]، و هذا يقتضى أن يقال[١٨]: أينما[١٩] حصل الوجوب حصل ذلک التّعيّن، فكلّ واجب وجوده[٢٠] فهو ذلک المعيّن. فواجب الوجود ليس إلّا ذلک المعيّن، فيكون واحداً لاكثيراً.

١- صار : كان س. ٢- صفته : صفة مص. ٣- ذلک :+ السّابق م. ٤- عن : من ط، م، مج.
٥- الآن : ثابتة على الهامش س. ٦- له :- م. ٧- به :- س. ٨- تفرض : تفترض مج.
٩- فأحدها : وأحدها مص. ١٠- و :- ط، م. ١١- كنّا : كان مص. ١٢- قرّرناها : قدّرناها مج.
١٣- فإنّ : فإذن س. : بأنّ ط. ١٤- على الوجود :- ط. ١٥- على الوجوب :- ط.
١٦- على مامرّ : لما قرّرنا ط. ١٧- للوجوب : للوجود ط. ١٨- يقال :+ إنّه ط، مج. ١٩- أينما : إذا س.

و[1] القسم الثّالث و الرّابع، و هو[2] أن یکون الوجوب عارضاً للتّعیّن أو یکون التّعیّن عارضاً للوجوب، فهما[3] باطلان لوجوه کثیرة و أقربها: أنّ کلّ عارض مفارق فلابدّ له من علّة خارجیّة، فیلزم افتقار کلّ واحد من واجبی الوجود إلی علّة خارجیّة[4] إمّا فی وجوبه أو فی تعیّنه. و ذلک یخرجهما عن الوجوب بالذّات و یقتضی إمکانهما. هذا تمام تقریر الدّلالة.

و لقائل أن یقول: أمّا ما ذکرتموه فی إفساد[5] القسم الأوّل[6] من أنّ التّعیّن لوکان علّة للوجود للزم[7] تقدّمها بالوجود علی نفسها، فالکلام علیه ما مرّ فی الفصل السّالف. ثمّ[8] لئن[9] سلّمنا ذلک[10]، لکن لم لایجوز أن یقال: الوجوب وصف سلبیّ، و بتقدیر أن یکون الأمر کذلک یبطل هذا الدّلیل.

لایقال: الدّلیل[11] علی أنّ الوجوب وصف ثبوتیّ أمران: الأوّل[12]، أنّ الوجوب مناقض للامتناع الّذی هو أمر عدمیّ؛ و مناقض العدم ثبوت؛ فالوجوب أمر ثبوتیّ. الثّانی[13]، و هو أنّ الوجوب عبارة عن تأکّد الوجود. فلوکان الوجوب عدماً، و العدم مناقض للوجود، لکان الوجود[14] متأکّداً بمنافیه و مناقضه؛ و هو[15] محال.

و الجواب عن الأوّل: أنّ[16] الوجوب کما أنّه یرتفع بالامتناع فکذلک یرتفع بالإمکان الخاصّ. فالإمکان الخاصّ[17] إن کان عدمیّاً، مع أنّه ینافی الامتناع الّذی هو أمر عدمیّ، فحینئذ یکون المنافی للأمر العدمیّ[18] عدمیّاً أیضاً، و یبطل دلیلکم. و إن کان وجودیّاً مع أنّ الوجوب ینافیه، و عندکم المنافی للوجودیّ عدمیّ، فیلزم أن یکون الوجوب عدمیّاً[19].

و عن[20] الثّانی؛ أنّ[21] قولکم: الوجوب تأکّد الوجود؛ إن عنیتم به کونه بحیث یستحقّ الوجود من ذاته و[22] یمتنع زواله، ثمّ زعمتم أنّ هذا الاستحقاق و امتناع الزّوال أمر ثبوتیّ[23]، فهو

۱- و :+ أمّا مص. ۲- و هو :- مص. ۳- فهما : فهذان ط، م. ۴- خارجیّة : خارجة مج.
۵- إفساد : فساد م. ۶- فی إفساد القسم الأوّل : ثابتة علی الهامش س. ۷- للزم : لزم ط، م. ۸- ثمّ : و س.
۹- لئن : إن ط، م. ۱۰- ذلک : - ط. ۱۱- لایقال الدّلیل : - ط. ۱۲- الأوّل : أحدهما مج.
۱۳- الثّانی : ثانیهما م. : ثانیها ط. ۱۴- الوجود : الوجوب مص. ۱۵- هو : هذا م. ۱۶- أنّ :- مج.
۱۷- فالإمکان الخاصّ : ثابتة علی الهامش س. ۱۸- للأمر العدمیّ : للعدمیّ م، مج. : العدمیّ ط.
۱۹- أن یکون الوجوب عدمیّا : أن لایکون المنافی للوجودیّ عدمیّ ط. ۲۰- عن : - مص. ۲۱- أنّ : - ط.

مصادرة[1] علی المطلوب الأوّل. و إن عنیتم به شیئاً آخر فأفیدونا[2] تصوّره، ثمّ التّصدیق به.

ثمّ لئن[3] سلّمنا أنّ ما ذکرتموه یدلّ علی کون[4] الوجوب أمراً ثبوتیّاً، لکن ههنا ما یدلّ أیضاً علی کونه عدمیّاً من وجوه:

الأوّل: أنّ الوجوب لوکان أمراً[5] موجوداً لکان إمّا أن یکون واجباً، أو لایکون. فإن لم یکن واجباً، جاز زواله لذاته. و متی فرض زواله لم یبق الواجب واجباً. فالواجب لذاته غیر واجب لذاته؛ هذا خلف. و إن کان واجباً، وجب أن یکون وجوبه صفة[6] أخری وجودیّة زائدة علیه، و لزم التّسلسل.

لایقال: لِمَ لایجوز أن یکون کون[7] الوجوب[8] واجباً هو[9] نفس[10] ذاته المخصوصة؟ لأنّا نقول: هذا مدفوع، لأنّ الوجوب بتقدیر کونه موجوداً یکون[11] مساویاً لسائر الموجودات فی الوجود و مخالفاً لها فی الماهیّة. و ما به الاشتراک غیر ما به الاختلاف، فوجوده مغایر لماهیّته. فاتّصاف ماهیّته بوجوده إن[12] کان واجباً، کان الوجوب حینئذ نسبة خاصّة حاصلة بین ماهیّته و وجوده. و إذا کان کذلک وجب أن یکون وجوبه مغایراً لماهیّته و وجوده[13]؛ لأنّ النّسبة الّتی بین الشّیئین مغایرة لهما[14] لامحالة.

و الثّانی؛ أنّ الوجوب لوکان أمراً ثبوتیّاً لکان إمّا أن یکون نفس الذّات الواجبة، و إمّا أن یکون جزءاً داخلاً[15] فیها، أو[16] أمراً خارجاً عنها. و الأقسام الثّلاثة باطلة. فالقول بکونه أمراً ثبوتیّاً باطل[17].

و إنّما قلنا:

إنّ القسم الأوّل باطل: أمّا أوّلاً؛ فلأنّا نصف الذّات بالوجوب[18]، و وصف الشّیء بنفسه غیر معقول. و أمّا ثانیاً؛ فلأنّ المعقول من الوجوب[19] هو کون الشّیء واجب الوجوب. و هذه نسبة

۱- فهو مصادرة : فمصادرة مج. ۲- فأفیدونا : فأفیدوا مص .
۳- ثمّ لئن : ثم و لئن س. : ولئن مج. : و إن ط، م. ۴- کون : إنّ ط. ۵- أمرا : علی الهامش س.
۶- صفة : لصفة مج. ۷- کون : - مج. ۸- الوجوب : الوجود ط. ۹- هو : - ط، م، مج.
۱۰- نفس : لنفس مج. ۱۱- یکون : - م، مص. ۱۲- إن : إذا ط، م.
۱۳- و إذا کان کذلک ... وجوده : - س. ۱۴- لهما : لها ط. ۱۵- داخلا : علی فوق السّطر س.
۱۶- أو : و إمّا أن یکون س. ۱۷- یکونه أمراً ثبوتیّاً باطل : بکونه ثبوتیّاً یکون باطلاً س.

مخصوصة بين الذّات و الوجود. و النّسبة بين الشّيئين متأخّرة عن كلّ واحد منهما. و هذا يقتضى أن لايكون الوجوب[۱] نفس الذّات الواجبة ولا جزءاً منها. و أمّا ثالثاً؛ فلأنّا نعقل الوجوب بـالذّات، و لانعقل خصوصيّة ذات[۲] واجب الوجود، فوجوبه ليس نفس حقيقته.

و القسم الثّانى أيضاً باطل؛ لأنّ الوجوب إنّما[۳] يكون جزءاً من ماهيّة الذّات الواجبة لوكـان لتلك الماهيّة[۴] جزء آخر. و ذلك محال، لأنّ الماهيّة الواجبة لذاتها يستحيل أن تكون مـركّبة. و أيضاً فلايخلو إمّا أن يكون بين هذين الجزئين ملازمة؛ أو لايكون. فإن كـان الأوّل فـإمّا أن يكـون الوجوب لازماً للجزء الآخر؛ أو بالعكس. و الأوّل باطل؛ لأنّه ما[۵] لم‌يجب الجزء الآخر[۶]، لم‌يجب به غيره. و إن كان وجوبه نفسه[۷] كان وجوب الشّىء نفسه؛ و قد أبطلناه. و إن كان غيره، فذلك الغير إمّا أن يكون هو[۸] هذا الوجوب[۹]؛ فحينئذ يكون وجوبه خارجاً عنه، و هو القسم الثّالث الّـذى سيأتى الكلام عليه. و إمّا أن يكون وجوباً آخر، فيعود التّقسيم المذكور فيه. و الثّانى، و هو أن يكون الجزء الآخر لازماً للوجوب، فهو أيضاً باطل؛ لأنّه ما[۱۰] لم‌يكن الوجوب الّذى هو الملزوم واجباً لم‌يجب[۱۱] به غيره. وكون[۱۲] الوجوب[۱۳] واجباً إمّا أن يكون نفسه أو غيره، والكلام فيه مامرّ قبله. و أمّا إن لم‌يكن بين الجزأين ملازمة: فإن كان الجزآن[۱۴] واجبين، كان واجب الوجود أكثر من واحد، و هو يبطل أصل الكلام. و إن لم‌يكونا واجبين، كان واجب الوجود متقوّماً بما ليس بواجب[۱۵]؛ هذا خلف. فثبت أنّه لايجوز أن يكون الوجوب جزءاً من ماهيّة الواجب.

و أمّا القسم الثّالث، و هو أن يكون الوجوب صفة خارجة، فـهو بـاطل[۱۶]. لأنّ كـلّ صـفة خارجة[۱۷] عن الذّات مفتقرة إليها ممكنة لذاتها. و كلّ ممكن فـله سبب، فـلهذا الوجـوب سـبب. والممكن بذاته لايجب إلّا لوجوب سببه، فلابدّ و أن يكون لتلك الذّات وجوب آخـر قـبل هـذا الوجوب ليجب[۱۸] الوجوب المتأخّر بسبب الوجوب[۱۹] المتقدّم. ثمّ الكلام فيه كالكلام فى الأوّل،

۱- الوجوب : الوجود س. ۲- ذات : - مج. ۳- إنّما : إيضاً مص. ۴- لتلك الماهيّة : للماهيّة ط.
۵- ما : لمّا م، مج. ۶- الآخر : الأوّل مص. ۷- نفسه : لنفسه ط. ۸- هو : - م، مج.
۹- الوجوب : الواجب م. ۱۰- ما : لما م. ۱۱- لم‌يجب : - ط. ۱۲- وكون : فيكون مص.
۱۳- الوجوب : الواجب س. ۱۴- من أوّل النّمط الرّابع إلى هنا مفقودة من ط فاستدرک بخطّ جديد.
۱۵- بواجب : واجب الوجود ط، مج. : بواجب الوجود م. ۱۶- باطل : +أيضاً م، مج.

فيلزم التّسلسل. و لمّا بطلت الأقسام الثّلاثة ثبت أنّ الوجوب[۱] لايمكن أن يكون وصفاً ثبوتيّاً[۲].

و إذا ثبت ذلك لم‌يلزم[۳] من اشتراک الأشياء الكثيرة فـى‌الوجـوب[۴] وقـوع الكـثرة، لأنّ[۵] المختلفات فى الماهيّة قد تشترک فى السّلوب من غير وقوع التّركيب فيها. فإنّ كلّ بسيطين[۶] يفرضان فإنّهما يشتركان فى سلب كلّ ماعداهما عنهما لامحالة. و لو[۷] كان الاشتراک فى السّـلوب يـقتضى الكثرة لماكان الأمر كذلک.

لايقال : هب أنّ الوجوب أمر سلبيّ، لكنّا نقول: لابدّ و أن يكون بين هذا الأمر السّلبى[۸] و بين التّعيّنات، الّتى بها يخالف كلّ واحد منهما[۹] الآخر، ملازمة. فإمّا أن يكون السّلب ملزوم التّعيّن، أو التّعيّن ملزوم السّلب. لأنّا نقول: هذا ظاهر السّقوط؛ لأنّ[۱۰] الأمر السّلبى نفى محض و عدم صرف، و معلوم أنّ الاعتبار الّذى ذكروه[۱۱] لايجرى فيه.

ثمّ ولئن[۱۲] سلّمنا أنّ الوجوب وصف ثبوتيّ، لكن لانسلّم أنّ تعيّن كلّ واحـد مـن تـلک[۱۳] الأشياء المتعيّنة وصف ثبوتيّ. و بيانه من وجوه:

الأوّل؛ أنّ التّعيّن لوكان وصفاً ثبوتيّاً لكان لكلّ واحد من أفراد ماهيّة التّعيّن تعيّن زائد عليه، و لزم التّسلسل. لايقال: لِمَ لايجوز أن يكون التّعيّن متعيّناً لنفسه[۱۴]؟ لأنّا نقول: إنّ التّعيّن بتقدير كـونه أمراً[۱۵] ثبوتيّاً لايخلو[۱۶] إمّا أن يكون تعيّن زيد هو تعيّن عمرو، أو غيره. فإن كان[۱۷] الأوّل لم‌يلزم من وحدة التّعيّن وحدة المتعيّن[۱۸]. و على هذا التّقدير يحتمل أن تكون الأشياء الواجبة لذاتها[۱۹] يكون لها تعيّن واحد. و حينئذ نختار من الدّلالة المذكورة فى التّوحيد القسم الثّانى، و هو كون التّعيّن لازماً

۱- الوجوب : الوجود م.
۲- ثبوتيّا : +الثّالث؛ أنّ الوجوب لوكان وصفاً ثبوتياً و ثبوت الإمتناع للممتنع واجب، فيلزم أن يكون ذلک الوجوب مع كونه ثبوتيّاً قائماً بالممتنع الّذى هو نفى محض و هو محال. فثبت أنّ الوجوب وصف عدميّ. س.
۳- لم‌يلزم : لم‌يكن س. ۴- الوجوب : +يوجب س. ۵- لأنّ : لكنّ س.
۶- بسيطين : حقيقتين ط، م، مج. ۷- لو : إن مص. ۸- الأمر السّلبى : السّلب س. ۹- منهما : منها ط.
۱۰- السّلب ملزوم التّعيّن ... لأنّ : ثابتة على الهامش بعد التّصحيح م. ۱۱- ذكروه : ذكره مص.
۱۲- ثمّ و لئن : ثمّ إن م، مج. : ثم و إن ط. : ثم لئن مص. ۱۳- تلک : - ط، م، مج.
۱۴- لنفسه : بنفسه مج، مص. ۱۵- أمرا : - مص. ۱۶- لايخلو : مص. ۱۷- كان : - مج.

للوجوب. و يلزم أنّه أينما تحقّق الوجوب، تحقّق ذلك التّعيّن. و نقول مع ذلك إنّه لايلزم نفى التّعدّد كما فى هذا الموضع. و أمّا الثّانى و هو أن يكون تعيّن زيد مغايراً لتعيّن عمرو، فالتّعيّنان متشاركان[1] فى أصل ماهيّة التّعيّنيّة[2]، و يتمايز[3] كلّ واحد منهما عن الآخر بتعيّنه[4] الخاصّ. و ما به الاشتراك غير ما به الامتياز، و ذلك يقتضى أن يكون تعيّن التّعيّن[5] زائداً عليه، و يلزم التّسلسل.

و الثّانى؛ و هو أنّ التّعيّن لوكان[6] وصفاً ثبوتيّاً لكان إنضمامه إلى غيره يتوقّف على وجود ذلك الغير[7] فى الخارج. و وجود ذلك الغير[8] فى الخارج يتوقّف على تعيّنه، لأنّ مالا يتعيّن لايوجد فى الخارج. فإن كان تعيّن ذلك الغير[9] فى الخارج هو التّعيّن الأوّل الّذى فرضنا انضمامه إليه لزم الدّور؛ لأنّه لاينضمّ إليه ذلك التّعيّن إلّا بعد وجوده فى الخارج، و لايوجد فى الخارج إلّا بعد انضمام ذلك التّعيّن إليه. و إن كان تعيّناً آخر لزم أن يكون لشىء[10] تعيّنان، فيكون متعيّنين[11] فيكون الواحد اثنين؛ و هو محال. و لأنّ الكلام فى كيفيّة انضمام[12] التّعيّن الثّانى إليه كالكلام فى كيفيّة إنضمام التّعيّن[13] الأوّل إليه[14]؛ و يلزم التّسلسل؛ و اجتماع الأمثال؛ و تعدّد الواحد؛ وكلّ ذلك محال. و إذا ثبت أنّ تعيّن الشّىء لايجوز أن يكون وصفاً ثبوتيّاً زائداً عليه لم‌يلزم من اختلافهما بالتّعيّن وقوع الكثرة فى ذات كلّ واحد منهما، لأنّ الاختلاف فى الأمور السّلبيّة لايوجب الكثرة على مامرّ.

لايقال: هب أنّ الوجوب و التّعيّن أمران سلبيّان[15]، لكن[16] لابدّ و أن يكون بين الوجوب و[17] التّعيّن ملازمة، فإمّا أن يكون الملزوم هو الوجوب، أو التّعيّن و يعود الإلزام؛ لأنّا نقول: هذا ظاهر[18] السّقوط، لأنّ الأمور السلبيّة عدم صرف و نفى محض، فكيف يعقل فيها ما ذكرتموه؟

ثمّ لئن ساعدنا على هذين المقامين، ولكن هذا المحال لازم أيضاً على القائلين بالوحدة؛ لأنّ ذات اللّه تعالى تشارك الممكنات فى الوجود و تمتاز عنها بتعيّنها و تشخّصها، و ما به الامتياز مغاير

۱- متشاركان : مشتركان م. : يشتركان ط، مج. ۲- التّعيّنيّة : المتعيّنة س. ۳- يتمايز : يمتاز مج. : تمايز مص.
۴- بتعيّنه : تعيّنه مص. ۵- التّعيّن : المتعيّن مص، م. ۶- لوكان : على الهامش ط. ۷- الغير : التعيّن ط.
۸- الغير : التعيّن ط، م. ۹- الغير : المعيّن مص. : التعيّن ط. ۱۰- لشىء : للشّىء ط، م، مج.
۱۱- فيكون متعيّنين :- ط، م. ۱۲- كيفيّة انضمام : انضمام كيفيّة ط.
۱۳- الثّانى إليه ... التّعيّن : ثابتة على الهامش م. ۱۴- و إن كان تعيّناً آخر ... الأوّل إليه : ثابتة على الهامش ط.
۱۵- أمران سلبيّان : أمر سلبىّ ط، م، مج، مص. ۱۶- لكن : لكنّا نقول مج. ۱۷- و :+ بين ط، م، مص.
۱۸- ظاهر :- م.

لما به الاشتراك. فإذن ذاته تعالى مركّبة من الوجود الّذى[1] تشارك غيره فيه، و من التّعيّن الّذى امتاز[2] عن غيره فيه. فإمّا أن يكون بين هذين الاعتبارين ملازمة، أولايكون. فإن كانت، فإمّا أن يكون الملزوم هو الوجود، فيلزم أن يكون ذلك التّعيّن لازماً لكلّ وجود. فيكون كلّ وجود[3] هو ذلك المعيّن؛ هذا خلف و سفسطة. و إمّا أن يكون بالعكس، فيكون الوجود لازماً و معلولاً، و يعود الإشكال. و إن لم‌يكن بينهما ملازمة عادت المحالات.

لايقال : لانسلّم أنّ واجب الوجود يساوى الممكنات فى الوجود، و لئن سلّمناه[4] ولكن لانسلّم أنّ التّعيّن أمر زائد[5]، لأنّا نجيب[6] عن الأوّل: بأنّه[7] على خلاف اتّفاق الفلاسفة. و أيضاً فلوجاز أن يقال: الموجود مقول[8] على الواجب و الممكن بالاشتراك اللّفظى، فلم لايجوز أن يكون[9] الواجب مقولاً على الأشياء الواجبة بالذّات على سبيل الاشتراك اللّفظى؟ و حينئذ يندفع أصل الحجّة. و عن الثّانى: إنّكم إذا[10] منعتم كون التّعيّن وصفاً ثبوتيّاً بطل أصل حجّتكم. و ههنا أسئلة أخرىٰ ولكن[11] فيما ذكرناه[12] كفاية. و لنرجع إلى شرح المتن.

أمّا قوله : «واجب الوجود المتعيّن إن كان تعيّنه ذلك لأنّه واجب الوجود فلا واجب وجود غيره»؛ فاعلم أنّ هذا هو القسم[13] الّذى جعلنا فيه الوجوب ملزوم ذلك[14] التّعيّن. فإنّ على[15] هذا التّقدير يلزم أن يقال: أينما حصل الوجوب حصل معه ذلك التّعيّن، فكلّ واجب فهو ذلك الشّخص[16]، فيكون الواجب[17] واحداً لاغير.

و أمّا قوله : «و إن لم‌يكن تعيّنه لذلك بل لأمر آخر فهو معلول»، فاعلم أنّ المراد منه إبطال القسم الّذى جعلنا فيه الوجوب[18] معروض ذلك التّعيّن؛ لأنّ ذلك التّعيّن إذاكان عارضاً مفارقاً لذلك الوجوب، وكلّ عارض فلابدّ و أن يكون معلول سبب[19] منفصل، لزم أن يكون ذلك التّعيّن

۱- الّذى :+ به م، مج. ۲- امتاز :+ به مج. ۳- وجود : موجود مج. ۴- سلّمناه : سلّمنا مص.
۵- زائد :+ عليه ط، م. ۶- نجيب : نقول أمّا مص. ۷- بأنّه :- مص. ۸- مقول : على الهامش س.
۹- أن يكون : كون س. :+ الموجود ط، م. ۱۰- إذا :- ط. ۱۱- لكن :- س.
۱۲- ذكرناه : أوردناه م، مج، مص. ۱۳- القسم :+ الثّانى مص. ۱۴- ملزوم ذلك : ملزوما لذلك س.
۱۵- على :- م. ۱۶- الشّخص : التّشخّص ط. ۱۷- الواجب : الوجوب م.

معلول سبب[١] منفصل، فيكون واجب الوجود إنّما يتعيّن بسبب[٢] منفصل؛ هذا خلف.

و أمّا قوله : «و إن كان واجب الوجود لازماً لتعيّنه،كان الوجود[٣] لازماً لماهيّة غيره أو صفته[٤]، و ذلك[٥] محال»، فاعلم أنّ المراد منه[٦] القسم الّذى جعلنا فيه الوجوب لازماً للتّعيّن. و إنّما أبطل[٧] ذلك بأنّه لوكان الوجوب[٨] معلولاً للماهيّة لكان[٩] متأخّراً عنها بالوجود، فتكون تلك الماهيّة متقدّمه بوجودها على وجودها؛ و هو محال.

و أمّا قوله : «و إن كان عارضاً[١٠] فهو أولى بأن يكون لعلّة»؛ فاعلم أنّ هذا هو القسم الرّابع، و هو أن يكون الوجوب عارضاً لذلك التّعيّن؛ و لا شكّ فى فساده. و عند هذا الكلام تمّ[١١] إفساد[١٢] الأقسام الثّلاثة[١٣] و به تتمّ الدّلالة.

و أمّا قوله بعد ذلك: «و إن كان ما تعيّن به عارضاً لذلك فهو لعلّة»؛ فاعلم أنّ هذا هو القسم الثّانى الّذى ذكرناه، و الشّيخ لمّاذكره لم يذكر فى إبطاله إلّا أن قال: لوكان تعيّنه لالكونه واجباً، بل لأمر آخر، فهو معلول. ثمّ إنّه أعاد هذا الكلام مرّة أخرى و زاد فى بيان بطلانه[١٤] بأن قال: إنّ الّذى جعلناه علّة لتعيّن واجب الوجود إمّا أن تكون علّة لتعيّنه الّذى به صارت ماهيّته متشخّصة[١٥]، فحينئذ تكون[١٦] العلّة علّة لخصوصيّة ما لذاته[١٧] يجب[١٨] وجوده؛ و هو محال. و إمّا أن تكون علّة لتعيّن آخر، بعد التّعيّن الأوّل السّابق، وكلامنا فى ذلك التّعيّن[١٩] السّابق[٢٠]. و باقى الأقسام[٢١] محال. و اعلم أنّه لو ذكر هذا الكلام حينما تعرّض لإبطال القسم الثّانى، لكان التّقسيم[٢٢] أقرب إلى الضّبط. فأمّا الآن فقد ظهر المقصود أيضاً[٢٣].

١- معلول سبب : معلولا لسبب ط.　٢- بسبب : لسبب س، م، مص.　٣- الوجود : الوجوب ط، مج.
٤- صفته : صفة له س.　٥- ذلك : هذا س.　٦- منه :+ إبطال مج، مص.　٧- أبطل : بطل س.
٨- الوجوب : الوجود ط، م.　٩- لكان : كان س.　١٠- بوجودها ... عارضا :- م.　١١- تمّ : يتمّ مج.
١٢- إفساد : فساد ط، مج، مص.　١٣- الثّلاثة : الأربعة ط، م، مج. و على هامش مج: «الثّلاثة» بخطّ جديد.
١٤- بطلانه : إبطاله مص.　١٥- متشخّصة : مشخّصة ط، مص.　١٦- تكون :+ تلك ط، م، مج.
١٧- لذاته : بالذّات مص.　١٨- يجب : بحسب مص.　١٩- التّعيّن :+ ككلامنا فى التّعيّن مج.
٢٠- السّابق :+ لذاته مج.　٢١- الأقسام :+ الأخر مج، مص. :+ الأخرى م.　٢٢- التّقسيم : القسم م.
٢٣- أيضاً : [illegible]

[الفصل التّاسع عشر]

فائدة : اعلم[١] من هذا أنّ الأشياء الّتى لها حدّ نوعى واحد فإنّما تختلف بعلل[٢] أخرى. و أنّه إذا لم يكن مع الواحد منها القوّة القابلة لتأثير العلل، و هى المادّة، لم يتعيّن إلّا أن يكون من حقّ[٣] نوعها أن يوجد شخصاً واحداً. و أمّا إذا كان يمكن فى طبيعة نوعها أن تحمل على كثيرين، فتعيّن[٤] كلّ واحد بعلّة[٥]، فلايكون سوادان و لابياضان فى نفس الأمور، إذاكان لا اختلاف بينهما فى الموضوع و فيما يجرى مجراه.

التّفسير : الأشخاص الدّاخلة تحت النّوع الواحد إنّما يتشخّص بسبب المواد؛ لأنّ تعيّن[٦] الشّخص المعيّن منها إن[٧] كان لتلك الطّبيعة النّوعيّة، لكان أينما حصلت تلك الطّبيعة النّوعيّة[٨]، وجب حصول[٩] ذلك التّعيّن. فكلّ تلك الحقيقة هو ذلك الشّخص[١٠]. و حينئذ يكون نوعها فى شخصها، أى لايوجد من[١١] تلك الحقيقة إلّا شخص واحد. و أمّا إذا لم يكن تعيّنها بسبب ماهيّتها، فلابدّ و أن يكون لعلّة خارجيّة؛ و ليست تلك العلّة إلّا تعدّد[١٢] القوابل. و إذا عرفت هذه القاعدة ظهر استحالة اجتماع المثلين فى محلّ واحد؛ لأنّ علّة المغايرة بين المثلين. إذا لم تكن إلّا تغاير القوابل، فحيث[١٣] لايحصل تغاير القوابل[١٤] لايحصل التّغاير بين الأمور الحالّة فى المحلّ الواحد[١٥].

و لقائل أن يقول: لم قلتم: إنّه لاعلّة لتغاير الأشياء المتماثلة إلّا تغاير محالّها[١٦]؟ و بيانه هو: أنّ تلك المحال أيضاً متغايرة متماثلة، فوجب أن يكون للمحالّ محالّ[١٧] آخر إلى غير النّهاية. و لادافع لذلك إلّا أحد أمرين[١٨]: أحدهما، إنتهاء المحالّ إلى ما لايوجد لكلّ واحد منها ما يماثله، و هو مستبعد جدّاً لأنّه يلزم أن لايوجد جسمان متماثلان قطّ، و[١٩] يقتضى صحّة القول بمذهب ذيمقراطيس فى الأجزاء الّتى لاتتجزّأ وقوعاً[٢٠] و إن كانت تتجزّأ وهماً. و الآخر، أن تعلّل

١- اعلم : علم مص. : و علم مج.　٢- بعلل : لعلل مص.　٣- حقّ :+ فى طبيعة من على هامش م.
٤- فتعيّن : تعيّن مص.　٥- بعلّة : لعلّة م، ط.　٦- تعيّن : تشخّص س.　٧- إن : لو م.
٨- النّوعيّة :- س.　٩- وجب حصول : حصل س، مص.　١٠- الشّخص : التّشخّص ط.
١١- من : فى مج.　١٢- تعدّد : تلك س.　١٣- فحيث : بحيث ط.
١٤- تغاير القوابل : التّغاير فى القوابل ط، م. : تغاير فى القوابل مج.　١٥- فى المحلّ الواحد : -س، مص.
١٦- محالّها : محلّها ط، م، مج.　١٧- للمحالّ محالّ : للمحلّ محلّ ط.　١٨- أمرين : الأمرين م، مج.

مغايرة[١] المحلّين بالحالّين و مغايرة[٢] الحالّين بالمحلّين، و هذا باطل؛ لأنّا لو[٣] علّلنا مغايرة كلّ واحد منهما بمغايرة[٤] الآخر لزم الدّور. و إن علّلنا مغايرة كلّ واحد منهما بذات الآخر فهو باطل، لأنّه لولا مغايرة المحلّين لَما تغاير[٥] الحالّان، ولولا مغايرة الحالّين لَما تغاير المحلّان. فعلمنا أنّ الأمر لايكون إلّا على الوجه[٦] الأوّل، و حينئذ يلزم الدّور.

ثمّ لئن وقعت المساعدة على هذه القاعدة لكنّها لاتتمشّى على أصولهم؛ لأنّ عندهم الوجود الواجب مساوٍ للوجود[٧] الممكن، مع أنّ الوجود الواجب مجرّد عن الماهيّة و القابل[٨]. و إذا كان الأمر كذلك، لم يجب فى الماهيّة المجرّدة عن القابل أن يكون شخصها فى نوعها؛ لأنّ وجود اللّه تعالى ماهيّة مجرّدة عن القوابل، ثمّ ههنا وجودات أخر و هى وجودات الماهيّات[٩] الممكنة، و تلك الوجودات مساوية لذلك الوجود الواجب. فإن منع كون هذه الوجودات مساوية لذلك الوجود الواجب فقد جعل[١٠] قول[١١] الموجود على الواجب و الممكن بالاشتراك و أنّه باطل، و هم لايقولون به[١٢].

و اعلم أنّ غرض الشّيخ من إيراد هذا الفصل فى هذا الباب: أنّ الحجّة الّتى ذكرها فى الفصل السّالف حجّة عامّة فى أنّ واجب الوجود لايجوز أن يكون جنساً تحته أنواع، أو نوعاً تحته أشخاص. والّذى ذكره[١٣] فى هذا الفصل حجّة خاصّة فى أنّ واجب الوجود يستحيل أن يكون نوعاً تحته أشخاص، لأنّ أشخاص النّوع الواحد أنّما تتكثّر إذا كانت مادّيّة كما بيّنه[١٤]. و لمّا استحال فى الأشياء الواجبة أن تكون مادّيّة استحال أن يكون الواجب نوعاً تحته أشخاص.

[الفصل العشرون]

تذنيب : قد حصل من هذا[١٥] أنّ واجب الوجود واحد[١٦] بحسب تعيّن ذاته، و أنّ[١٧] واجب

١- مغايرة : تغاير مج، مص. ٢- مغايرة : تغاير مج. ٣- لو : إن ط، مج. : إذا م.
٤- بمغايرة : على الهامش س. ٥- تغاير : تغيّر ط. ٦- على الوجه : بالوجه مص.
٧- للوجود : لوجود س. ٨- القابل :+ و الوجود الممكن ليس كذلك م. ٩- الماهيّات : الماهيّة م، مج.
١٠- جعل : حصل ط. ١١- قول : كون م. ١٢- به :+ على مابيّن قاعدتهم فى ذلك ط.
١٣- ذكره : ذكر س. ١٤- بيّنه : بيّناه ط، مج. ١٥- هذا :+ الباب ط. ١٦- واحد :- مص.
١٧- أنّ : أنّه مص.

الوجود لايقال على كثرة بوجه.

التّفسير: هذا الكلام[١] غنىّ عن الشّرح.

المسئلة الخامسة
فى تنزيه ذات واجب الوجود تعالى عن الكثرة

خمسة فصول[٢].

إعلم أنّ الشّيخ أنّما أخّر هذه المسئلة عن[٣] الّتى قبلها لافتقارها إليها على ما سيأتى[٤] بيانه. و اعلم أنّ الكثرة الواقعة فى الشّىء تارة تكون حسّيّة، كتألّف الجسم من أجزائه الجسمانيّة. و قد تكون عقليّة، كتألّف الجسم عن[٥] الهيولى و الصّورة، و تألّف[٦] الأنواع عن[٧] الأجناس و الفصول. و الشّيخ ذكر أوّلاً برهاناً عامّاً على امتناع التّركّب[٨]، ثمّ أردفه بالبراهين الخاصّة.

[الفصل الحادى و العشرون]

إشارة : لو التأم ذات واجب الوجود من شيئين، أو أشياء تجتمع، لوجب بها، و لكان[٩] الواحد منها أو كلّ واحد منها قبل الواجب الوجود، و مقوّماً لواجب الوجود. فواجب الوجود لاينقسم فى المعنى و لا فى الكمّ.

التّفسير: الغرض من هذا الفصل ذكر البرهان العامّ على امتناع الكثرة. و تقريره أنّ كلّ ماهيّة مركّبة[١٠] عن أمور فإنّها مفتقرة إلى كلّ واحد من أجزائها، و كلّ واحد من أجزائها غيرها، فكلّ ماهيّة مركّبة[١١] فهى مفتقرة إلى غيرها. و كلّ ما افتقر إلى غيره فهو ممكن، فكلّ ماهيّة مركّبة[١٢] فهى ممكنة. و لاشىء من الواجب لذاته بممكن[١٣]، فالواجب لذاته لايكون مركّباً أصلاً.

١- الكلام :+ ظاهر م، مج. ٢- خمسة فصول :- م. : و فيه خمسة فصول ط، مج. ٣- عن :+ المسئلة س.
٤- سيأتى :+ إن شاء اللّه تعالى مص، مج، م. ٥- عن :- مص. ٦- تألّف : تأليف ط، مج.
٧- عن : من مص. ٨- التّركّب : التّركيب ط، مج. ٩- لكان : كان س.
١٠- مركّبة : متركّبة مص. :مشتركة مج. ١١- مركّبة : متركّبة م، مص. ١٢- مركّبة : متركّبة مص.

لا يقال : لم لا يجوز أن يقال: تلك الماهيّة و إن كانت ممكنة لأجل افتقارها إلى كلّ[1] واحد من أجزائها، لكنّها واجبة بمعنى الاستغناء عن السّبب الخارجى. و ذلك لأنّ أجزاءها واجبة، و يلزم من وجوب أجزائها[2] وجوبها[3]، و استغناؤها عن السّبب.

فنقول:[4] إن كان الواجب من تلك الأجزاء ليس إلّا الواحد و الباقى معلولاته، و ذلك الجزء الواحد بسيط[5]، كان الشّىء الّذى هو واجب الوجود بسيطاً؛ و هو المطلوب. و إن كان الواجب منها أكثر من الواحد كان واجب الوجود أكثر من واحد؛ و قد ثبت فساد ذلك. و عند هذا يظهر أنّ هذه المسئلة مبنيّة على الّتى قبلها، فلذلك[6] أخّرها الشّيخ عنها. و لنرجع إلى شرح المتن.

أمّا قوله : «لو التأم ذات واجب الوجود من شيئين أو أشياء تجتمع، لوجب بها»؛ فاعلم أنّ معناه[7] أنّها لو كانت مركّبة لكانت مفتقرة إلى كلّ واحد من أجزائها.

و أمّا قوله : «و لكان الواحد منها، أو كلّ واحد منها قبل واجب[8] الوجود، و مقوّماً لواجب الوجود»؛ فمعناه[9] أنّه إذا كانت الجملة مفتقرة إلى تلك الآحاد كان كلّ واحد من تلك الآحاد متقدّماً على واجب الوجود و مقوّماً له، لكن ذلك محال. فواجب الوجود إذن غير منقسم أصلاً.

ثمّ لقائل أن يقول: لم قال: «ولكان الواحد منها[10]، أو كلّ واحد منها قبل واجب[11] الوجود»، و ما الفائدة فى هذا التّرديد؟ فنقول: إنّ من المركّبات ما[12] يتقدّم عليها كلّ واحد من أجزائها، و هو ظاهر. و منها ما لا يكون كذلك، كالجسم على مذهب الشّيخ. فإنّه مركّب من الهيولىٰ و الصّورة، و الهيولىٰ لا تتقدّم بالوجود على الجسم لأنّ الهيولى شىء بالقوّة، و متى حصلت بالفعل فهو الجسم. فإذن ليس للهيولى تقدّم بالوجود على الجسم[13]، و إن كان جزءاً له. فههنا جميع أجزاء المركّب غير سابق عليه، بل البعض دون البعض. و هذا الكلام و إن كنّا لا نعتقد فيه، ولكن تفسير كلام الرّجل[14] بما يوافق أصوله هو الواجب.

١- إلى كلّ : لكل مج. ٢- أجزائها : على الهامش س. ٣- وجوبها :- مص. ۴- فنقول : لأنّا نقول ط.
٥- بسيط : البسيط مص. ۶- فلذلك : فكذلك م. ٧- فاعلم أنّ معناه : فمعناه س.
٨- واجب : الواجب مص، م. ٩- فمعناه : فاعلم أنّ معناه ط، م، مج. ١٠- منها :- س.
١١- واجب : الواجب مص. ١٢- ما :+ لا ط.
[illegible]

[الفصل الثّانى و العشرون]

إشارة : كلّ ما لا يدخل الوجود فى مفهوم ذاته، على ما اعتبرنا قبلُ، فالوجود غير مقوّم له فى ماهيّته[1]. و لا يجوز أن يكون لازماً لذاته على ما بان. فبقى أن يكون عن غيره.

التّفسير: لمّا فرغ عن[2] الدّلالة على استحالة الكثرة على الإطلاق فى ذاته تعالى، شرع الآن فيما يدلّ على امتناع كلّ واحد من أقسام الكثرة. و المقصود من هذا الفصل بيان أنّه تعالى ليس فيه كثرة بسبب مغايرة الوجود و الماهيّة. و تقريره: أنّ كلّ[3] ما لا يكون الوجود نفس ماهيّته فالوجود إمّا أن يكون جزءاً من ماهيّته، أو خارجاً عنها. فإن كان جزءاً من ماهيّته فهو محال، أمّا أوّلاً؛ فلأنّه تصير ماهيّته تعالى مركّبة، و قد بان فساده. و أمّا ثانياً: فلأنّ ماهيّته إذا كانت مركّبة من الوجود و من غيره، و من المعلوم بالضّرورة أنّ أحد الجزئين خارج عن الآخر، فالجزء الّذى هو الوجود خارج عن الجزء الآخر[4]. فإمّا أن يكون هذا الوجود[5] قائماً بنفسه فيكون واجباً لذاته، و يكون الوجود حينئذ تمام ماهيّته؛ و قد فرضنا أنّه ليس كذلك. و إمّا أن لا يكون قائماً بنفسه بل يكون صفة لشىء آخر، و الصّفة خارجة عن الموصوف، فيكون الوجود خارجاً عن الذّات لا جزءاً منها. فثبت أنّ الوجود لابدّ و أن يكون إمّا نفس الماهيّة، أو خارجاً عنها. و أمّا القسم الثّالث، و هو أن يكون خارجاً عن الماهيّة، فقد بيّنّا أنّ الّذى يكون كذلك كان وجوده مستفاداً من الغير، فالواجب لذاته يستحيل أن يكون كذلك. و لنرجع إلى شرح المتن.

أمّا قوله : «كلّ ما لا يدخل الوجود فى مفهوم ذاته على ما اعتبرنا قبل، فالوجود غير مقوّم لماهيّته»؛ فاعلم أنّ[6] المراد منه أنّ الشّىء الّذى لا يكون الوجود تمام ماهيّته، فإنّه يستحيل أيضاً[7] أن يكون جزءاً من ماهيّته على ما بيّنّاه. و يجب أن يفسّر قوله: «كلّ ما لا يدخل الوجود فى مفهوم ذاته»؛ بما لا يكون الوجود تمام ماهيّته[8]، إذ[9] لو حملناه على ظاهره لم يبق بين الموضوع و المحمول فرق؛ لأنّه[10] لا فرق بين قولنا: الوجود غير داخل فى ذاته؛ و بين قولنا: غير مقوّم لماهيّته. و حينئذ يصير المعنى: كلّ ما لا يكون الوجود جزءاً من ذاته لم يكن الوجود جزءاً من ذاته. فأمّا إذا فسّرناه بما ذكرناه

١- فى ماهيّته : لماهيّته مص. : على الهامش س. ٢- عن : من مص. ٣- كلّ :- مج. : على الهامش س.
۴- فالجزء ... الآخر :- س. ٥- الوجود : الوجوب مص. ۶- فاعلم أنّ :- س. ٧- أيضاً :- ط، م، مج.

استقام الکلام.

و أمّا قوله : «و لایجوز أن یکون لازماً لذاته علی ما بان، فبقی أن یکون عن غیره»؛ فاعلم أنّ معناه أنّ الّذی لایکون الوجود نفس[1] ذاته لایجوز أن یکون جزءاً من ذاته، و قد ثبت فیمامرّ أنّه لایجوز أن یکون خارجاً. و اعلم أنّ[2] الکلام المستقصی فی هذا المعنی قدمرّ.

[الفصل الثّالث و العشرون]

تنبیه : کلّ متعلق الوجود بالجسم المحسوس، یجب به، لابذاته.

و کلّ جسم محسوس، فهو متکثّر بالقسمة الکمّیّة، و بالقسمة المعنویّة إلی هیولیٰ و صورة.

و أیضاً فکلّ جسم محسوس فستجد جسماً آخر من نوعه، أو من غیر نوعه إلّا باعتبار جسمیّته. فکلّ جسم محسوس، و کلّ متعلّق به[3] معلول.

التّفسیر: غرضه من هذا الفصل بیان أنّه تعالی لیس من قبیل الأعراض ولا من قبیل الأجسام. و قدّم[4] إبطال کونه من قبیل الأعراض بقوله[5]: «کلّ متعلّق الوجود بالجسم المحسوس یجب به، لابذاته»؛ معناه أنّ کلّ ماکان حالّاً فی محلّ فهو مفتقر إلیه، و المفتقر ممکن، و الواجب لیس بممکن.

و المشکل ههنا بیان المقدّمة الأولیٰ، فإنّ لقائل أن یقول: لم قلتم: إنّ کلّ ماکان حالّاً فی محلّ کان مفتقراً إلیه؟ و لم لایجوز أن یکون غنیّاً فی ذاته عن المحلّ، ثمّ إنّه یحلّ تارة و یفارق أخریٰ بحسب الإرادة؟ و أیضاً علی لفظ الشّیخ استدراک، فإنّ قوله: «کلّ متعلّق الوجود بالجسم المحسوس یجب به، لابذاته»؛ مشعر بأنّ الأعراض ممکنة بذواتها، واجبة بالجسم الّذی حلّت[6] الأعراض فیه. و هذا خطأ؛ لأنّ العرض و إن کان محتاجاً إلی الجسم لکنّه لایجب به بل بسائر الأسباب. ولو کان واجباً به لاستحال تغیّر الأعراض مع بقاء الأجسام.

و أمّا قوله : «و کلّ جسم محسوس فهو متکثّر بالقسمة الکمّیّة، و بالقسمة المعنویّة[7] إلی هیولی و صورة»؛ فاعلم أنّ الغرض منه بیان أنّه تعالی لیس بجسم، لأنّ کلّ جسم ففیه کثرة، و لاشیء من

[1] نفس : من مج. [2] اعلم أنّ :- س. [3] به : الوجود مص. [4] تدّم : قد مرّ ط، مص.

الواجب لذاته فیه کثرة. أمّا الصّغریٰ فبیانها من وجهین: الأوّل؛ أنّ کلّ جسم فإنّه ینقسم بحسب[1] الکمّیّة إلی الأجزاء. الثّانی؛ أنّ کلّ جسم فهو مرکّب من الهیولیٰ و الصّورة. وأمّا الکبریٰ فقد مرّ تقریرها.

و أمّا قوله : «و أیضاً فکلّ جسم محسوس[2] فستجد جسماً آخر من نوعه، أو من غیر نوعه إلّا[3] باعتبار جسمیّته »، فاعلم أنّ معناه أنّ کلّ جسم فلابدّ و أن تجد جسماً آخر من نوعه المعیّن، و[4] إن کنت لاتجد جسماً[5] من نوعه الخاصّ إلّا أنّک تجد ما یشارکه فی الاندراج تحت نوع الجسم. و علی التّقدیر الأوّل فقد وجدت أشخاصاً، تساویه[6] فی نوعه[7] الأخیر[8]. و قد عرفت أنّ کلّ[9] ماکان کذلک، کان متعلّق الوجود بالمادّة. و أمّا علی التّقدیر الثّانی فهو یشارک ذلک الغیر فی کونه جسماً، و یخالفه فی خصوصیّة نوعیّته، و ما به الاشتراک مغایر لما به الامتیاز، فتکون ذات کلّ واحد من تلک الأجسام مرکّبة من الجسمیّة العامّة والخصوصیّة الخاصّة؛ و قد عرفت أنّ کلّ مرکّب ممکن.

و أمّا قوله : «و کلّ جسم محسوس و کلّ متعلّق الوجود[10] به[11] معلول»، فمعناه أنّ کلّ جسم و کلّ عرض فإنّه لابدّ و أن یکون معلولاً ممکناً[12]، ولایکون شیء منها واجب الوجود.

[الفصل الرّابع و العشرون]

إشارة : واجب الوجود لایشارک شیئاً من الأشیاء فی ماهیّة ذلک الشّیء، لأنّ کلّ ماهیّة لما سواه مقتضیة لإمکان الوجود. و أمّا الوجود فلیس بماهیّة لشیء، و لاجزءاً من ماهیّة شیء، أعنی الأشیاء الّتی لها ماهیّة لایدخل الوجود فی مفهومها، بل هو طاریء علیها. فواجب الوجود لایشارک شیئاً من الأشیاء فی معنی جنسیّ و لانوعیّ، فلایحتاج إلی أن ینفصل عنها بمعنی[13] فصلیّ أو عرضیّ، بل هو منفصل بذاته. فذاته لیس لها حدّ إذ لیس لها جنس و لافصل.

التّفسیر: الغرض من هذا الفصل بیان[14] تنزیهه تعالی عن أن یکون مرکّباً من الجنس و الفصل.

[1] بحسب :+ القسمة س. [2] فکلّ جسم محسوس :- س. : فکل جسم ط، م. [3] إلّا : لا ط.
[4] و : أو مج، مص. [5] جسماً :+ آخر ط. [6] تساویه : مساویة مج. : متساویة ط. [7] نوعه : النّوع مج.
[8] الأخیر : الآخر س، ط. [9] کلّ :- م، مج، مص. [10] الوجود :- مج. [11] به :- س.

ثمّ قدّم لذلک مقدّمة و هی أنّ حقیقته تعالی لاتساوی[۱] حقیقة شیء آخر ألبتّة؛ لأنّ ما عداها من الحقائق مقتضیة للإمکان، و حقیقته تعالی منافیة للإمکان[۲]. و اختلاف اللّوازم یکشف عن اختلاف الملزومات.

و أمّا قوله: «و أمّا الوجود فلیس بماهیّة لشیء، و لاجزءاً[۳] من ماهیّة شیء[۴]، أعنی[۵] الأشیاء الّتی لایدخل الوجود فی مفهومها[۶]، بل هو طاریء علیها»؛ فاعلم أنّ هذا الکلام کأنّه جواب عن سؤال من یقول: إنّک ذکرت أنّ حقیقته تعالی لاتساوی[۷] حقیقة غیرها ألبتّة، و هذا لایستقیم علی قولک، لأنّ من[۸] مذهبک أنّ الوجود[۹] الواجب یساوی الوجود[۱۰] الممکن فی کونه وجوداً. ثمّ إنّه لیس مع ذلک الوجود شیء آخر، بل ذاته تعالی مجرّد الوجود. و إذا کان کذلک، کان وجود جمیع أشخاص[۱۱] الممکنات مساویاً فی تمام الحقیقة لتمام ذاته تعالی. ثمّ أجاب عنه: بأنّ الوجود فی الممکنات لیس نفس حقائقها[۱۲]، بل هو أمر عارض[۱۳] لماهیّاتها[۱۴].

و هذا الجواب فی غایة الضّعف، لأنّه یقال: هب أنّ الوجود عارض لماهیّات[۱۵] الممکنات، ولکن کونه عارضاً لایخرجه عن کونه فی نفسه ماهیّة؛ لأنّ المعروض کما أنّ له ماهیّة فکذلک العارض له أیضاً ماهیّة. و إذا کان کذلک، کان لحقیقة الباری تعالی أمور کثیرة تساویها فی تمام حقیقتها.

و أیضاً فنقول: إنّک استدللت علی کون ماهیّته تعالی مخالفة لسائر الماهیّات بأنّ ماهیّته تعالی تقتضی الوجوب، و سائر الماهیّات تقتضی الإمکان. فنقول أیضاً: فذاته تعالی تقتضی الوجوب و القیام بالنّفس، و وجودات الممکنات تقتضی الإمکان و الافتقار إلی الغیر. فإن کان الاستدلال بالاختلاف فی اللّوازم علی اختلاف الملزومات[۱۶] صحیحاً، وجب القطع بأنّ ذات اللّه[۱۷] تعالی غیر

۱- لاتساوی : لاتشارک مج. ۲- للإمکان : الإمکان م. ۳- و لاجزءاً : و الأجزاء م.
۴- ماهیّة شیء : ماهیّته ط. :ماهیّة م. ۵- أعنی : غیر مج. ۶- مفهومها : مفهوماتها س.
۷- لاتساوی : لاتشارک مج. ۸- من :- س. ۹- الوجود : وجود مج، مص.
۱۰- الوجود : وجود مج، مص. ۱۱- أشخاص : الأشخاص مج. ۱۲- حقائقها : حقیقتها س.
۱۳- هو أمر عارض : هی أمور عارضة ط، م، مج. ۱۴- لماهیّاتها : لماهیّتها س. ۱۵- لماهیّات : لماهیّاتها مج.

مساویة لوجودات هذه[۱] الممکنات فی الحقیقة. و حینئذ لایبقی إلّا أحد المذهبین الآخرین: أحدهما؛ القول بأنّ لفظ الموجود[۲] علی الواجب و الممکن بالاشتراک اللّفظی. و ثانیهما؛ أنّ وجود اللّه تعالی صفة مقارنة لحقیقة أخری. و الشّیخ لایرضی بهذین القولین. و إن لم‌یلزم من الاختلاف فی اللّوازم الاختلاف فی الملزومات، بطل الاستدلال[۳] بالکلّیّة علی مامرّ بیانه.

و لمّا فرغ من[۴] تقریر هذا الأصل قال: «فواجب الوجود لایشارک[۵] شیئاً[۶] فی معنی[۷] جنسیّ و لانوعیّ، فلایحتاج إلی أن ینفصل عنها بمعنی[۸] فصلیّ أو عرضیّ، بل هو ینفصل بذاته. فذاته لیس[۹] لها حدّ، إذ لیس لها جنس و لافصل[۱۰]»؛ و اعلم أنّ هذا الفصل غنیّ عن التّفسیر[۱۱]. ولکن فیه إشکال من وجهین:

الأوّل؛ أنّ قوله: «إنّه تعالی منفصل عن غیره بذاته»؛ لایستقیم علی قوله: «لأنّ ذاته تعالی إذا کانت مساویة لسائر الموجودات[۱۲] فی طبیعة الوجود»؛ و عنده أنّ امتیاز الأشیاء المتساویة فی تمام الماهیّة بعضها عن البعض لابدّ و أن یکون بأمر خارج، وجب أن یکون انفصال ذاته تعالی عن سائر الموجودات[۱۳] بأمر زائد. و قد التزم هذا[۱۴] فی إلٰهیّات الشّفاء فقال: الوجود لابشرط أمر مشترک بین[۱۵] الواجب و الممکن، والوجود[۱۶] بشرط لا هو ذات واجب الوجود و حقیقته. و هذا یقتضی أن یکون امتیاز ذاته تعالی عن غیره بهذا القید السّلبی.

الثّانی؛ أنّ قوله: «فذاته تعالی لیس لها حد، إذ لیس لها جنس و فصل»؛ مبنیّ علی أنّ الحدّ لایحصل إلّا من الجنس و الفصل، و قد بیّنّاه فی المنطق ما فیه من البحث.

[الفصل الخامس و العشرون]

و هم و تنبیه : ربّما ظُنَّ أنّ معنی الموجود[۱۷] لا فی موضوع، یعمّ الأوّل و غیره عموم الجنس،

۱- هذه :- ط. ۲- الموجود : الوجود مج، مص. ۳- الاستدلال : استدلالک م. ۴- من : عن م، مج.
۵- لایشارک : لایساوی مج. ۶- شیئا :+ من الأشیاء س. ۷- معنی : تعیّن مج. ۸- بمعنی : بمعین مج.
۹- فذاته لیس : فلیس ط، م. ۱۰- معنی جنسیّ ... ولافصل :- س. ۱۱- التّفسیر : الشّرح مج.
۱۲- الموجودات : الوجودات س، م. ۱۳- الموجودات : الوجودات م، مج، مص.
۱۴- هذا :+ المعنی م، ط، مج. ۱۵- بین : من مص. ۱۶- الوجود : علی الهامش س.

فيقع تحت جنس الجوهر، و هذا خطأ. فإنّ الموجود لا فى موضوع الّذى هو كالرّسم للجوهر ليس يعنى به الموجود بالفعل وجوداً[1] لافى موضوع، حتّى يكون من عرف أنّ زيداً هو فى نفسه جوهر عرف منه أنّه موجود بالفعل أصلاً، فضلاً[2] عن كيفيّة ذلك الوجود. بل معنى ما يُحمل على الجوهر[3] كالرّسم، و تشترك فيه الجواهر النّوعيّة عند القوّة، كما تشترك فى الجنس، هو أنّه ماهيّة و حقيقة إنّما يكون وجودها لا فى موضوع[4]. و هذا الحمل يكون على زيد و عمرو لذاتيهما، لالعلّة. و أمّا كونه موجوداً بالفعل، الّذى هو جزء من كونه موجوداً بالفعل لا فى موضوع، فقد يكون له بعلّة، فكيف المركّب منه و من معنى زائد؟ فالّذى يمكن أن يحمل على زيد كالجنس، ليس يصحّ حمله على واجب الوجود أصلاً، لأنّه ليس ذا ماهيّة يلزمها هذا الحكم، بل الوجود الواجب له، كالماهيّة لغيره.

و اعلم أنّه لمّا لم يكن الموجود بالفعل مقولاً على المقولات المشهورة كالجنس، لم يصر بإضافة معنى سلبىّ إليه جنساً لشىء، فإنّ الموجود لمّا لم يكن من مقوّمات الماهيّات[5]، بل من لوازمها، لم يصر بأن يكون «لا فى موضوع» جزءاً من المقوّم فيصير مقوّماً، و إلّا لصار بإضافة المعنى الإيجابى إليه جنساً للأعراض الّتى هى موجودة فى موضوع.

التّفسير: لمّا ذكر أنّه تعالى ليس بمركّب من الجنس و الفصل، أورد على نفسه سؤالاً و هو: أنّ الجوهر بالاتّفاق جنس، و حقيقته أنّه «الموجود لا فى موضوع»، و هو تعالى داخل[6] فى[7] هذا الوصف[8]، فهو تعالى[9] داخل[10] تحت الجنس. و كلّ ماكان تحت الجنس فله لامحالة فصل. فذاته تعالى مركّبة من الجنس و الفصل.

ثمّ أجاب عنه بأنّا: إذا قلنا فى الجوهر: «إنّه الموجود لافى موضوع»، لانعنى به أنّه[11] الّذى يكون موجوداً بالفعل و يكون مع ذلك لافى موضوع[12] لوجهين: الأوّل؛ أنّا نعرف[13] أنّ زيداً جوهر، و إن كنّا لانعلم وجوده، فضلاً عن أن نعلم أنّ وجوده لافى موضوع. الثّانى؛ أنّ الوجود بالفعل مستفاد من العلّة، و[14] ماكان كذلك لايكون ذاتيّاً. و أمّا «لافى موضوع» فقيد سلبىّ، و هذا أيضاً لايكون ذاتيّاً. و

١- وجودا :- م. ٢- فضلا : على الهامش س. ٣- الجوهر :+ الّذى م. ٤- موضوع : موضع مص.
٥- الماهيّات : الماهيّة م. ٦- و هو تعالى داخل : و هويّته داخلة مج. ٧- فى : تحت ط.
٨- الوصف : الفصل س. ٩- فهو تعالى : فهويّته مج. ١٠- داخل :- مص. : داخلة مج.

إذاكان[1] كلّ واحد من القيدين خارجاً عن الماهيّة استحال وجود[2] مجموعهما فيها. بل المراد أنّه الماهيّة الّتى إذا[3] وجدت فى الأعيان كانت لافى موضوع، و هذا المعنى ثابت لزيد مثلا لذاته. ولكن[4] ذلك إنّما يصحّ فى الشّىء الّذى ماهيّته مغايرة لوجوده، و اللّه تعالى ليس[5] كذلك، فلايكون داخلاً تحت جنس الجوهر. و هذا[6] حاصل الكلام فى هذا الفصل[7].

فإن قيل: لمّا[8] كان وجود اللّه تعالى عندكم صفة لحقيقته[9]، لم يستمرّ على قولكم هذا الجواب، فكيف جوابكم عن هذا الإشكال؟ قلنا: إنّ كونه تعالى، بحيث متى كان موجوداً فى الأعيان كان لافى موضوع، لاحقٌ[10] من لواحق ذاته تعالى. و ذلك لايصلح أن يكون جنساً لافيه و لافى حقّ غيره. و قد أقمنا الدّلائل[11] القاطعة على ذلك فى سائر كتبنا[12].

المسئلة السّادسة
فى نفى الضّدو النّدّعنه تعالى

فصلان[13].

[الفصل السّادس و العشرون]

إشارة[14]: الضدّ يقال عند الجمهور: على مساوٍ فى القوّة ممانع. وكلّ ماسوى الأوّل فمعلول، و المعلول[15] لايساوى المبدأ الواجب، فلاضدّ للأوّل من هذا الوجه. و يقال عند الخاصّ: لمشارك[16] فى الموضوع، معاقب غير مجامع، إذاكان فى غاية البعد طباعاً. و الأوّل لاتتعلّق ذاته بشىء فضلاً عن الموضوع. فالأوّل لاضدّ له بوجه.

١- كان :+ كذلك كان مج. ٢- وجود : دخول ط، مج. ٣- إذا : متى ط، م، مج. :- مص. ٤- لكن :- ط.
٥- لوجوده و اللّه تعالى ليس : لوجود اللّه تعالى و ليس مص. ٦- و هذا :- ط، م، مج.
٧- الفصل :+ و ما يتعلّق به ط. ٨- لمّا : لم س. ٩- عندكم صفة لحقيقته : غير حقيقته ط، م.
١٠- لاحق : لاحقا ط، م. ١١- الدّلائل : الدّلالة س. ١٢- كتبنا :+ على ما عرف ط. :+ و باللّه التّوفيق مج.
١٣- فصلان : و فيه فصلان مج. :- م، ط، مص. ١٤- إشارة : تنبيه س. ١٥- و المعلول :- س.

[الفصل السّابع و العشرون]

تنبيه : الأوّل لاندّ له، و لاضدّ له، و لاجنس له، و لافصل له، و لاحدّ له، و لاإشارة إليه إلّا بصريح العرفان العقلىّ.

و هذان الفصلان[1] ظاهران[2] غنيّان عن الشّرح.

المسئلة السّابعة
فى أنّه تعالى عالم بالأشياء

فصل واحد.

[الفصل الثّامن و العشرون]

إشارة : الأوّل معقول الذّات قائمها، فهو قيّوم، برىء عن العلائق و العُهَدو الموادّ و غيرها ممّا يجعل الذّات بحال زائدة. و قد عُلِم[3] أنّ ما هذا حكمه فهو عاقل لذاته، معقول لذاته.

التّفسير[4] : ذات البارى تعالى قائمة بنفسها[5]، غنيّة عن المادّة، منزّهة عن التّغيّر[6]. و قد عرفت فى النّمط الثّالث: أنّ كلّ ماكان كذلك فهو عاقل لذاته[7]، معقول لذاته[8]، فيلزم كونه تعالى عاقلاً و معقولاً. و اعلم أنّا[9] قد تكلّمنا على هذه[10] الطّريقة هناك[11] بما فيه كفاية[12].

المسئلة الثّامنه
فى أنّ الطّريق الّذى سلكه الشّيخ فى هذا الكتاب فى معرفة ذات اللّه تعالى و صفاته أجلّ من سائر الطّرق

فصل واحد[13].

١- الفصلان :+ جليّان م، مج، مص. ٢- ظاهران :- س. ٣- علم : قيل ط. ٤- التّفسير :+ أقول مص.
٥- بنفسها : بذاتها ط. ٦- منزّهة عن التّغيّر :- ط، م. ٧- لذاته :+ و ط، مص. ٨- لذاته :- ط.
٩- اعلم أنّا :- س. ١٠- هذه : تلك ط. ١١- هناك :- س، ط. ١٢- كفاية :+ و باللّه التّوفيق مج.
١٣- فصل واحد : و هى فصل واحد س. :- م، ط، مج.

[الفصل التّاسع و العشرون]

تنبيه[1] : تأمّل كيف لم يحتج بياننا لثبوت الأوّل، و وحدانيّته، و براءته عن الصّمات[2] إلى تأمّلٍ لغير نفس[3] الوجود، و لم يحتج إلى اعتبار من خلقه و فعله، و إن كان ذلك دليلاً عليه. لكن هذا الباب أوثق و أشرف، أى إذا اعتبرنا حال الوجود، فشهد به الوجود من حيث هو وجود، و هو يشهد بعد ذلك على سائر ما بعده فى الوجود. و إلى مثل[4] هذا أشير فى الكتاب الإلٰهىّ: «سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الآفَاقِ وَ فِي أَنْفُسِهِمْ، حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ» أقول إنّ[5] هذا حكم لقوم ثمّ يقول: «أَوَ لَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ؟[6]» أقول: إنّ هذا حكم للصّدّيقين الّذين يستشهدون به لاعليه.

التّفسير : من النّاس من أثبت حدوث[7] العالم أو[8] إمكانه، ثمّ استدلّ به على وجود الصّانع سبحانه. و هذا الطّريق و إن كان جيّداً، لكنّ الطّريق الّذى سلكه فى هذا الكتاب أجود. لأنّه اعتبر حال الوجود، فقال: لاشكّ أنّ ههنا موجوداً[9]، و كلّ موجود إمّا واجب و إمّا ممكن. فإن كان واجباً فقد ثبت واجب الوجود. و إن كان ممكناً، افتقر إلى[10] الواجب. فلابدّ من الواجب على كلّ حال. ثمّ قلنا: إنّ الواجب واحد، و إذا كان كذلك كان منزّهاً عن جهات الكثرة، و[11] أن لا يكون جسماً و لاجسمانيّاً. و يلزم من الأمرين أن يكون العالم[12] المحسوس بما فيه من الجواهر و الأعراض ممكناً. و يلزم من مجرّد كونه غير جسم و لاجسمانىّ[13] كونه[14] عاقلاً و معقولاً. و[15] من وحدته أن يكون الصّادر[16] عنه واحداً، و أن يكون ذلك الصّادر عقلاً، و أن يكون العالم[17] واحداً. فبهذا الطّريق صارت ذات البارى تعالى و صفاته معلومة من غير حاجة إلى اعتبار أفعاله تعالى. ثمّ استشهد بالآية الّتى ذكرها على ترجيح هذه الطّريقة، و الكلام فيها ظاهر. و باللّه التّوفيق[18].

١- تنبيه : إشارة مج. ٢- الصّمات : السّمات مص. : الضّمان م. ٣- نفس : على الهامش س.
٤- مثل :- م. ٥- إنّ :- مص. [٦- الآية : سورة ٤١ (فصّلت) آيه ٥٣] ٧- حدوث : بحدوث مص.
٨- أو : و س، مج. ٩- موجوداً :+ ما ط. ١٠- إلى :- مص. ١١- و :+ لزم مج. ١٢- العالم :- ط.
١٣- لاجسمانىّ : لاجسماً مص. ١٤- كونه :+ عقلاً و س. ١٥- و : يلزم مص.
١٦- الصّادر :+ الأوّل ط، م، مج. ١٧- العالم : العاقل ط. ١٨- و باللّه التّوفيق :- ط، مص.

النّمط الخامس

فی الصّنع والإبداع

التّفسیر[1]: لفظ[2] الصّنع فی اصطلاح الفلاسفة مختصّ بالممکن الّذی یکون وجوده مسبوقاً بمادّة و زمان؛ و لفظ الإبداع مختصّ بالممکن الّذی لایکون کذلک. و فی هذا النّمط عشر مسائل:

المسئلة الأولی

فی أنّ علّة الحاجة إلی المؤثّر هی الإمکان لا الحدوث[3] و أنّ الشّیء حال بقائه لایستغنی عن السّبب

و فیها ثلاثة فصول:

[الفصل الأوّل]

وهم[4]: إنّه قد یسبق إلی الأوهام العامّیّة أنّ تعلّق الشّیء الّذی یسمّونه مفعولاً بالشّیء الّذی یسمّونه فاعلاً هو من جهة المعنی الّذی به تسمّی به العامّة[5] المفعول مفعولاً، و الفاعل فاعلاً. و تلک الجهة أنّ ذلک أُوجِدَ و صُنِعَ و فُعِلَ، و هذا أَوجَدَ و صَنَعَ و فَعَلَ، وکلّ ذلک یرجع إلی أنّه قد حصل للشّیء من شیء آخر وجودٌ بعد ما لم یکن.

و قد یقولون: إنّه إذا أُوجِدَ فقد زالت الحاجة إلی الفاعل، حتّی أنّه لوفُقِدَ الفاعل جاز أن یبقی

۱- التّفسیر :- مص.   ۲- لفظ :- س، مص.   ۳- لا الحدوث :- مص.

۴- وهم :+ تنبیه مص. [+ «و تنبیه» فی جمیع نسخ الإشارات؛ راجع: الإشارات و التنبیهات؛ تصحیح محمود شهابی؛ طبع جامعة طهران؛ ص ۱۱۱.]   ۵- العامّة : العامّیّة مص.

المفعول موجوداً، كما يشاهدونه من فقدان البنّاء و قوام البناء. و حتّى أنّ كثيراً منهم لايتحاشى أن يقول: لوجاز على البارى العدم لما[1] ضرّ عدمه وجود العالم؛ لأنّ العالم عنده أنّما احتاج إلى البارى فى أن أوجده، أى أخرجه من العدم[2] إلى الوجود، حتّى كان بذلك فاعلاً. فإذ قدفُعِلَ و حصل له الوجود عن العدم، فكيف يخرج بعد ذلك إلى الوجود عن العدم حتّى يحتاج إلى الفاعل؟ و قالوا: لوكان[3] يفتقر إلى البارى تعالى، من حيث هو موجود، لكان كلّ موجود مفتقراً[4] إلى موجد آخر، و البارى أيضاً[5]، و[6] كذلك إلى غير النّهاية. و نحن نوضح الحال فى كيفيّة ذلك و فيما[7] يجب أن يعتقد فى هذا.[8]

التّفسير: المشهور أنّ احتياج الفعل[9] إلى الفاعل لحدوثه، و أنّ الفعل يستغنى عن الفاعل حال بقائه؛ حتّى أنّه[10] لوفنى الفاعل حال بقاء الفعل لم‌يلزم من عدمه عدم الفعل. و احتجّوا عليه بأمور:

أحدها؛ أنّ البناء يبقى بعد فقدان البنّاء.

و ثانيها؛ أنّ الفاعل حال بقاء الفعل إمّا أن يكون له أثر فى الفعل، أو لايكون. فإن كان له أثر فذلك الأثر إمّا الّذى حصل أوّلاً؛ و هو محال لأنّ تحصيل ماكان حاصلا محال[11]. و إمّا[12] غيره، فحينئذ يكون المحتاج هو ذلك الغير الحادث. و إمّا الباقى[13] فهو غنىّ عنه. و أمّا إن لم‌يكن له فيه[14] أثر كان ذلك اعترافاً باستغناء الفعل حال بقائه عن ذلك[15] المؤثّر[16].

و ثالثها؛ و هو أنّ افتقار الحادث إلى الفاعل ليس إلّا فى الأمر الّذى يستفيده من الفاعل. و ذلك إمّا الوجود و هو محال، و إلّا لافتقر ذلك الفاعل لكونه موجوداً إلى فاعل آخر. أو وجود[17] مسبوق بالعدم، و ذلك يقتضى أن تكون علّة الحاجة هى الحدوث. و لنرجع إلى تفسير[18] المتن:

قوله[19]: «إنّه قد يسبق إلى الأوهام العامّيّة» إلى قوله: «و كلّ ذلك يرجع إلى أنّه قدحصل

١- لما : ما س. ٢- أى أخرجه من العدم : ثابتة على الهامش س. ٣- كان :+ الموجود م.
٤- مفتقراً : يفتقر س. ٥- أيضاً :+ موجود مص. ٦- و :- م. ٧- كيفيّة ذلك و فيما : كيفيّة ما م.
٨- هذا :+ الباب م. ٩- الفعل : المفعول م. ١٠- أنّه : - س، مص.
١١- لأنّ تحصيل ماكان حاصلاً محال : - س، مص. ١٢- إمّا :+ أن يكون ط، مج. ١٣- الباقى : الثّانى ط، مج.
١٤- فيه :- ط. ١٥- ذلك :- س. ١٦- المؤثّر :+ الموجود فيه ط و على هامشها : الموجد له.
١٧- أو وجود : ولكونه وجوداً ط، م. : أو لكونه وجوداً مج. : و وجود مص. ١٨- تفسير : شرح س.
١٩- قوله : أمّا قوله س.

للشّىء من شىء وجود بعد ما لم‌يكن»؛ فاعلم أنّه يجب البحث عن مراد الشّيخ بتعلّق المفعول بالفاعل[1]. فإنّه يحتمل أمرين: أحدهما؛ البحث عن المحتاج. و ثانيهما؛ البحث عن علّة الحاجة. و الفرق بين الأمرين ظاهر.

و أمّا[2] المحتاج إلى الفاعل فلانزاع بين العقلاء أنّه هو الوجود[3].

و أمّا علّة الحاجة فالخلاف واقع فيها. فالمتكلّمون زعموا أنّ علّة حاجة الفعل إلى الفاعل[4] هى الحدوث، و الحكماء زعموا أنّها هى الإمكان. و المتكلّمون لايطلقون إسم الفعل إلّا على ما وجد بعد العدم، ولايطلقون إسم الفاعل إلّا على ما أثّر فى إيجاد الشّىء بعد أن لم‌يكن مؤثّراً فيه. و الحكماء يطلقون لفظ الفعل[5] على كلّ ممكن مفتقر إلى الغير، و لفظ الفاعل على كلّ موجد مفتقر[6] إليه الغير[7]. و هذا البحث الثّانى لغوىّ صرف، و أمّا البحث الأوّل فعقلىّ صرف.

و أمّا قوله: «و قد يقولون إنّه إذا أُوجِدَ[8] فقد زالت الحاجة إلى الفاعل حتّى أنّه لو فقد[9] الفاعل جاز أن يبقى المفعول[10] موجوداً»؛ فاعلم أنّ المراد منه أنّ المحدث حال بقائه يستغنى[11] عن السّبب عندهم. و إنّما قال: «و قد يقولون»، لأنّ المتكلّمين بأسرهم لايقولون بهذا القول، فإنّ طائفة عظيمة منهم ذهبت[12] إلى أنّ الباقى أنّما[13] يبقى ببقاء قائم[14]، و ذلك البقاء غير باق، بل اللّه تعالى يخلقه[15] حالاً بعد حال. و على هذا، الباقى لايكون غنيّاً حال بقائه عن الفاعل، لأنّه حال بقائه مفتقر إلى البقاء[16] المفتقر إلى الفاعل[17]. و منهم من أنكر[18] ولكن[19] زعم[20] أنّ الجوهر مفتقر حال بقائه إلى

١- المفعول بالفاعل : الفاعل بالمفعول س. ٢- و أمّا : فإنّ س. ٣- الوجود : الموجود ط، مص.
٤- حاجة الفعل إلى الفاعل : الحاجة م.
٥- الفعل :+ و الفاعل : س، ط، م، مص. و أيضاً فى مج ثمّ شطب عليها. [و هذا أى حذف «و الفاعل» من المتن أحسن و أوفق للمعنى و إن يخالف أكثر النّسخ المعتمد عليها فى التّصحيح. و يؤيّده أيضاً ما فى بعض النّسخ الأخرى كالنّسخة الموجودة بمكتبة خدابخش فى مدينة «پتنه الهند» ذات رقم ١٨٨٩ الّتى يوجد الميكروفيلم منها فى مكتبة العتبة الرّضويّة فى مدينة «مشهد» و صورة منها عندنا (مصحّح).] ٦- موجد مفتقر : موجود يفتقر مص.
٧- و لفظ الفاعل ... الغير :- س، ط، م. ٨- أوجد : وجد س، ط، مج. ٩- فقد : عدم ط.
١٠- المفعول : الفعل ط. ١١- يستغنى : مستغنى م، مج : استغنى ط. ١٢- ذهبت : يذهبون ط، م، مج.
١٣- إنّما :- س. ١٤- قائم :+ به م، مج. :+ بذات الباقى س. ١٥- يخلقه :+ فيه ط، مج.
١٦- البقاء : حال مص. ١٧- بل اللّه ... إلى الفاعل :- س. ١٨- أنكر :+ البقاء ط، م، مج.
١٩- لكن : لكنّه ط، م، مج. ٢٠- و منهم من أنكر ولكن زعم : و منهم من أثبت البقاء و زعم س.

أعراض أخر غير باقية، فيكون الجوهر على هذا التّقدير أيضاً مفتقراً إلى الفاعل حال بقائه بـالطّريق الّذی بيّنّاه. و إذاكان بعض المتكلّمين ذهبوا إلى هذا القول، لاجرم ماحكى عـنهم بـأسرهم: أنّـهم يقولون باستغناء الباقی عن الفاعل مطلقاً؛ بل حكى عنهم[1]: «أنّهم قد يقولون ذلك[2]».

و أمّا قوله : «كما يشاهدونه من فقدان البنّاء و قوام البناء»؛ فاعلم أنّ هذه إشارة إلى الحجّة الأولى الّتی حكيناها عنهم. و قوله[3]: «و حتّى أنّ كـثيراً مـنهم لايـتحاشى[4] أن يـقول: لوجـاز عـلى البارى تعالى العدم، لماضرّ عدمه وجود العالم»؛ فاعلم أنّه رجوع[5] مرّة أخـرى إلى حكـاية قـولهم فی[6] استغناء الفعل حال بقائه عن الفاعل. و قوله[7]: «لأنّ العالم عنده أنّما احتاج[8] إلى البارى تـعالى فی أن[9] أوجده، أی أخرجه من العدم إلى الوجود، حتّى كان بذلک فاعلاً. فإذ[10] قد فُعِلَ و حصل له الوجود عن[11] العدم، فكيف يخرج بعد ذلک إلى الوجود عن[12] العدم حتّى يـحتاج إلى الفـاعل»؛ فاعلم أنّ المراد[13] منه ما حكيناه عنهم فی الحجّة الثّانية. فإنّ الفاعل إن لم‌يكن له فيه[14] حال بقائه تأثير، فهو المطلوب. و إن‌كان له فيه[15] تأثير فهو محال؛ لأنّ تأثير الفاعل فی إخراجه من العدم إلى الوجود. لكن إخراجه من العدم إلى الوجود[16] حال بقائه محال، فاستحال افتقاره إلى الفاعل.

و أمّا قوله : «و قالوا: لوكان يفتقر[17] إلى البارى تعالى، من حيث هو موجود، لكان كلّ موجود مفتقراً إلى موجد[18] آخر، و البارى تعالى أيضاً كذلک إلى غير النّهاية»، فاعلم أنّ المراد[19] منه مـا حكيناه[20] فی الحجّة الثّالثة. و اعلم أنّ الشّيخ ما أجاب عن هذه الأدلّة[21] فی هذا الكتاب و إن‌كان قد ذكر الجواب عنها فی سائر الكتب.

١- عنهم :- س. ٢- ذلک : بذلک ط، م، مج. ٣- و قوله : و أمّا قوله مص. ٤- لايتحاشى :+ بعضهم ط.
٥- رجوع : رجع مج. ٦- فی : من مص. ٧- و قوله : و أمّا قوله مص. ٨- إنّما احتاج : يحتاج ط.
٩- أن : آن مص. ١٠- فإذ : فإذن ط. ١١- عن : على س، مص. ١٢- الوجود عن :- ط، م، مص.
١٣- فاعلم أنّ المراد : فالمراد س. ١٤- فيه : منه مج :- ط، م. ١٥- فيه :- ط، مص.
١٦- لكن ... الوجود :- ط. ١٧- يفتقر : مفتقراً مج، مص . ١٨- موجد : موجود م، مج، مص، ط.
١٩- فاعلم أنّ المراد : فالمراد س. ٢٠- حكيناه :+ عنهم س. ٢١- الأدلّة : الدّلالة م، مص.

[الفصل الثّانی]

تنبيه[1] : يجب علينا أن نحلّل معنى قولنا: صُنِعَ و فُعِلَ و أُوجِد؛ إلى الأجـزاء البسـيطة مـن مفهومه، و نحذف منه ما دخوله فی الغرض[2] دخول عرضیّ.

فنقول: إذاكان شیء من الأشياء معدوماً، ثمّ إذا هو موجود بعد العدم بسبب شیء ما، فإنّا نقول له: مفعول. و لانبالی الآن كان أحدهما محمولاً عليه الآخر: مساوياً[3]، أو أعمّ، أو أخصّ، حتّى يحتاج مثلاً إلى أن يزاد فيقال: موجود بعد العدم بسبب ذلک الشّیء، بتحرّک من الشّیء، و مباشرة، و بآلة، و بقصد إختياریّ، أو غيره، أو بطبع، أو تولّد[4]، أو غير ذلک، أو بشیء من مقابلات هذه؛ فلسنا نلتفت الآن إلى ذلک. على أنّ الحقّ أنّ هذه أمور زائدة على كون الشّیء مفعولاً. و الّذی يقابله و يكون بسببه فإنّا نقول له: فاعل.

و الدّليل على هذه المساواة أنّه لوقال قائل: فعل بآلة، أو بحركة، أو بقصد، أو بطبع[5]، لم‌يكن أورد شيئاً ينقض كون الفعل فعلاً، أو يتضمّن تكريراً فی المفهوم. أمّا النّقض: فمثلاً لوكـان مـفهوم الفعل يمنع عن[6] أن يكون بالطّبع[7]. و أمّا التّكرير: فمثلاً لوكان مفهوم الفعل يدخل فيه الاختيار، فإذا قال: فعل بالاختيار، كان[8] كأنّه قال: إنسان حيوان.

فإذاكان مفهوم الفعل هذا، أوكان بعض مفهوم الفعل، فليس يضرّنا ذلک فی غرضنا. فـفی مفهوم الفعل وجود و عدم، و كون ذلک الوجود بعد العدم، كأنّه صفة لذلک الوجود محمولة عليه. فأمّا العدم فلن[9] يتعلّق بفاعل وجود المفعول. و أمّا كون هذا الوجود موصوفاً بأنّه بعد العدم فليس لفعل[10] فاعل و لاجعل جاعل[11]، إذ هذا الوجود لمثل هذا الجائز العدم لايمكن أن يكون إلّا بعد العدم. فبقى أن يكون تعلّقه من حيث هو هذا الوجود: إمّا وجود ماليس بواجب الوجود، و إمّا وجود ما يجب أن[12] يسبق وجوده العدم.

التّفسير: الشّیء إذا وجد بعد عدمه بعديّة زمانيّة ففيه بحثان: أحدهما لفظیّ، و الآخر معنویّ.

١- تنبيه : إشارة مج. ٢- الغرض : العرض س. : العرضیّ مص. ٣- مساوياً : متساوياً م. ٤- تولّد : توالد م.
٥- بطبع : طبع س. ٦- عن :- س.
٧- بالطّبع :+ فإذا قال : فعل بالطّبع، كان كأنّه قال : فعل ما فعل ؛ ثابتة على الهامش م. ٨- كان :- س.
٩- فلن : فليس س. ١٠- لفعل : بفعل م. ١١- جاعل : فاعل م. ١٢- يجب أن :- س.

أمّا اللّفظى فهو أنّ لفظ المفعول، و لفظ المحدث الزّمانى هل هما متساويان حتّى يكون كلّ محدث زمانىّ مفعولاً، و كلّ مفعول محدثاً زمانيّاً؛ أو[1] يكون أحدهما أعمّ من الآخر؟ و اعلم أنّ المتكلّمين بأسرهم اتّفقوا على أنّ المفهوم من لفظ المفعول[2] فى اللّغة العربيّة أخصّ من المفهوم من لفظ[3] المحدث الزّمانى؛ لأنّ لفظ المفعول[4] لايتناول[5] على سبيل الحقيقة إلّا[6] المحدث الصّادر عن القادر المختار؛ فأمّا الّذى لايكون كذلك فإنّهم لايسمّونه[7] بالفعل. و أمّا الفلاسفة فإنّهم اتّفقوا على أنّ المفعول أعمّ من المحدث الزّمانى، لأنّهم يسمّون العالم مفعولاً للبارى تعالى، و البارى فاعلاً له مع أنّ العالم عندهم غير محدث حدوثاً زمانيّاً.

فظهر من هذا اتّفاق المتكلّمين و الفلاسفة على أنّ لفظ المحدث الزّمانى و لفظ[8] المفعول ليسا متساويين، بل أحدهما أعمّ من الآخر؛ إلّا أنّ المتكلّمين زعموا أنّ لفظ الفعل أخصّ من لفظ المحدث، و الفلاسفة زعموا أنّه أعمّ منه. و استدلّ الشّيخ على فساد قول المتكلّمين بأنّه لوكان الأمر كذلك لكان قول القائل: «فعل بالاختيار»، تكريراً، لأنّه إذاكان كونه واقعاً بالاختيار جزءاً من مسمّى لفظ الفعل كان ذكره بعد ذكر لفظ الفعل تكريراً. و لكان قوله: «فعل بالطّبع»، متناقضاً[9] لأنّ كونه بالاختيار إذاكان[10] جزءاً من مسمّى لفظ الفعل،[11] وكونه بالطّبع منافياً لكونه بالاختيار، كان قولنا[12]: «فعل بالطّبع»، متناقضاً.

و اعلم أنّ هذا البحث بحث[13] لغوىّ صرف، و المتكلّمون يلتزمون[14] كون الأوّل تكريراً، و كون[15] الثّانى تناقضاً[16]. و هذا هو صريح[17] مذهبهم و نصّ قولهم، فلامعنى لإلزام ذلك عليهم[18]. و الإنصاف أنّ الحقّ ما ذهب إليه المتكلّمون، لأنّ أهل اللّغة لايسمّون النّار فاعلة للإحراق ولا الماء فاعلاً للتّبريد، و المرجع فى أمثال هذه المباحث إلى الأدباء. و إذاكان[19] كذلك صحّ ما قلناه.

و أمّا البحث المعنوىّ فمن وجهين: أحدهما؛ أنّ المفتقر من المحدث إلى الفاعل[20] أىّ[21]

١- أو :+ لا ط. ٢- المفعول : نقول مص. ٣- لفظ :+ المفعول فى ط. ٤- المفعول : المفهوم مص.
٥- لايتناول : لايدلّ س. ٦- إلّا :+ علىٰ س. ٧- لايسمّونه : لايسمّون ذلک التأثير س.
٨- لفظ :- ط، م، مج. ٩- متناقضاً : مناقضاً س. ١٠- كان :- ط. ١١- لفظ الفعل : اللّفظ س.
١٢- قولنا : قوله س. ١٣- بحث :- ط، م. ١٤- يلتزمون : يلزمون ط، مج. : زعموا مص.
١٥- كون :- ط، م، مج. ١٦- تناقضاً : متناقضاً س. : ناقصاً م. ١٧- صريح : الصّريح من ط، م، مج.
١٨- عليهم :+ ولا وجه له ط. ١٩- كان :+ الأمر مج. ٢٠- إلى الفاعل :- س. ٢١- أىّ : إلىٰ مص.

شىء هو[1]: عدمه السّابق، أو وجوده[2] الحاصل، أوكونه مسبوقاً بالعدم؟ و ثانيهما؛ أنّ علّة افتقاره إلى الفاعل ما هى: أهى العدم السّابق، أو الوجود الحاصل، أوكونه مسبوقاً بالعدم[3]، أو أمر رابع مغاير لهذه الأمور الثّلاثة؟ وكلام الشّيخ فى هذا الفصل مجمل و محتمل[4] لكلّ واحد من هذين الأمرين، و إن كان الأولىٰ حمله على الوجه الأوّل. و نحن نتكلّم فى كلّ واحد من الموضعين[5]، فنقول: إن كان المرادُ الأوّلَ، فلايجوز أن يكون المفتقر إلى الفاعل هو العدم السّابق و ذلک معلوم بالضّرورة؛ لأنّه نفى محض و عدم صرف، فأىّ[6] تأثير يكون للمؤثّر فيه؟ و أمّاكونه مسبوقاً بالعدم فهو أيضاً ليس بالفاعل، لأنّ كونه مسبوقاً بالعدم[7] كيفيّة واجبة الحصول للمحدث بشرط حصول الوجود له. و الوجود و[8] إن لم يكن واجب الحصول له[9]، لكن حصول هذه الكيفيّة أعنى الحدوث عند حصول[10] الوجود له[11] واجب. و لااستبعاد فى أن يكون اتّصاف الشّىء ببعض الصّفات جائزاً: إلّا أنّه[12] بحيث[13] متى اتّصف به فإنّه يكون اتّصافه بصفة أخرى عند ذلک واجباً. و إذا ثبت أنّ الحدوث صفة واجبة استحال افتقاره إلى الفاعل. و لمّا بطل القسمان، ثبت أنّ المفتقر إلى الفاعل هو الوجود الحاضر[14]. فهذا[15] إذا بحثنا عن المفتقر إلى الفاعل.

و أمّا البحث عن علّة الافتقار فنقول: العدم السّابق لايجوز أن يكون علّة لذلک الافتقار[16]؛ لأنّه نفى محض. و لا[17] الحدوث، لأنّه كيفيّة مفتقرة إلى الوجود المفتقر[18] إلى الإيجاد، المفتقر إلى احتياجه إلى ذلک الموجد، المفتقر إلى علّة احتياجه إليه. فلوجعلنا العلّة هى الحدوث لزم تأخّر[19] الشّىء عن نفسه بمراتب، و هو محال. و هذه الدّلالة غير مذكورة فى الكتاب و لكن لابدّ منها فى إثبات المطلوب. فهذا محصّل ما فى هذا الفصل. و لنرجع إلى تفسير[20] المتن.

قوله[21]: «إذاكان شىء من الأشياء معدوماً» إلى قوله: «فلسنا نلتفت الآن إلى ذلک»، فاعلم أنّ المراد منه أنّ الشّىء إذا وجد بعد عدمه لأجل شىء آخر فإنّا نسمّيه مفعولاً، سواء كان المفهوم من

١- هو : أهو ط. ٢- وجوده : الوجود مج. ٣- و ثانيهما ... مسبوقاً بالعدم :- س. ٤- و محتمل : يحتمل س.
٥- الموضعين : الأمرين مج. ٦- فأىّ :+ معنى و ط. ٧- بالعدم :- ط. ٨- و :- مج. ٩- له :+ و مص.
١٠- حصول :- ط. ١١- له :- مص. ١٢- أنّه :+ يكون ط، م. ١٣- بحيث : يجب مج.
١٤- الحاضر : الخاصّ ط، مج. ١٥- فهذا :+ هو مج. ١٦- فنقول ... الافتقار :- م.
١٧- ولا : + كذلک س. :+ لذلک مص. ١٨- إلى الوجود المفتقر :- م، ط. ١٩- تأخّر : تأخير ط.
٢٠- تفسير : شرح س. ٢١- قوله :+ أمّا س.

لفظ المفعول مساوياً للمفهوم الأوّل، أو أعمّ، أو أخصّ. و أمّا قوله: «على أنّ الحقّ أنّ هذه أمور زائدة» إلى قوله: «فليس يضرّنا ذلك فى غرضنا»؛ فاعلم أنّ المراد منه البحث اللّغوى الّذى قرّرناه.

و أمّا قوله : «ففى مفهوم[1] الفعل» إلى آخره[2]؛ فالمراد منه البحث المعنوىّ الّذى ذكرناه، ولكنّه لم يصرّح بأنّ الغرض منه البحث عن[3] الأمر المفتقر إلى الفاعل، أو البحث عن علّة الافتقار. لكن الأوّل أولى، لأنّا لو[4] حملناه على البحث الثّانى لم يكن كون الحدوث صفة واجبة للمحدث منافياً لكونه علّة للحاجة[5]. فإنّ الإمكان صفة واجبة للممكن، و ذلك لم يقدح فى كونه علّة للحاجة، فكذلك ههنا. و أيضاً فبتقدير أن يكون المراد هو البحث الثّانى لم يكن قوله[6]: علّة الحاجة[7] إمّا العدم السّابق، أو الوجود الحاصل، أو الحدوث؛ تقسيماً حاصراً لأنّ الحقّ عنده أنّ علّة الحاجة إلى المؤثّر هى الإمكان، و هو قسم رابع مغاير للأقسام الثّلاثة الّتى ذكرها. فظهر أنّ حمل هذا الكلام على الأوّل أولى.

و قوله[8]: «فبقى أن يكون تعلّقه من حيث هو هذا الوجود: إمّا وجود ما ليس بواجب الوجود، و إمّا وجود ما[9] يجب أن يسبق وجوده العدم» معناه[10] أنّه لمّا بطل القسمان الأوّلان بقى أن يكون المفتقر إلى المؤثّر إمّا الوجود الممكن، أو الوجود المحدث.

[الفصل الثّالث]

تكملة[11] و إشارة[12] : و الآن لنعتبر[13] أنّه لأىّ[14] الأمرين يتعلّق؟ فنقول: إنّ مفهوم كونه غير واجب الوجود بذاته، بل بغيره[15]، لايمنع أن يكون على أحد قسمين: أحدهما واجب الوجود بغيره دائماً، و الثّانى واجب الوجود بغيره وقتاًما. فإنّ هذين يحمل عليهما واجب الوجود بغيره، و يسلب عنهما واجب الوجود بذاته من حيث المفهوم، أو يمنع شىء من خارج.

و أمّا مسبوق العدم فليس له إلّا وجه واحد و هو فى مفهومه أخصّ من مفهوم الأوّل، و

١- مفهوم :- م. ٢- إلى آخره :- م. ٣- المعنوى ... البحث عن: ثابتة على الهامش س. ٤- لو : إن م.
٥- للحاجة : الحاجة س. ٦- قوله :- س. ٧- الحاجة : للحاجة ط، م، مص. ٨- و قوله : و أمّا قوله س.
٩- ما :- س. ١٠- معناه : فمعناه ط، م، مج. ١١- تكملة : تنبيه مج. ١٢- تكملة و إشارة : تكملة إشارة س.

المفهومان جميعاً يحمل عليهما التّعلّق بالغير. و إذاكان معنيان أحدهما أعمّ من الآخر، و يحمل على مفهوميهما[1] معنى، فإنّ ذلك المعنى للأعمّ بذاته أوّلاً[2]، و للأخصّ بعده؛ لأنّ ذلك المعنى لايلحق الأخصّ إلّا و قدلحق الأعمّ من غير عكس؛ حتّى لوجاز ههنا أن لايكون مسبوق العدم يجب وجوده بغيره، و يمكن له فى حدّ نفسه، لم يكن هذا التّعلّق. فقد بان أنّ هذا التّعلّق هو بسبب الوجه الآخر. و لأنّ هذه الصّفة دائمة الحمل على المعلولات، ليس فى حال الحدوث فقط، فهذا التّعلّق كائن دائماً. و كذلك لوكان لكونه مسبوق العدم، فليس هذا الوجود أنّما يتعلّق حال ما يكون بعد العدم فقط، حتّى يستغنى بعد ذلك عن ذات الفاعل.

التّفسير: لمّا بيّن فى الفصل السّالف أنّ المفتقر إلى الفاعل: إمّا الوجود الممكن، أو[3] الوجود المحدث، قال فى هذا الفصل: إنّ مفهوم كونه ممكناً لذاته[4] واجباً بغيره[5] يمكن[6] تقسيمه إلى الدّائم و غير الدّائم. فغير الدّائم يكون أحد قسميه، و الحكم إذا حصل مع العامّ و الخاصّ فثبوته للعامّ[7] أوّلاً و بالذّات، و للخاصّ ثانياً و بالعرض؛ لأنّ المحدث الزّمانى لوعقل أن لايكون ممكناً[8] لذاته لم يكن حينئذ محتاجاً إلى الغير. و الشّىء متى ثبت إمكانه، ثبت افتقاره إلى الغير كيف كان. فظهر منه أنّ الدّوام لاينافى الافتقار إلى المؤثّر.

و لقائل أن يقول: الشّيخ فى هذه المسئلة تكلّم[9] فيما لاحاجة إليه، و لم يتكلّم فى المحتاج[10] إليه. أمّا أنّه تكلّم فيما لاحاجة إليه فلأنّه أطنب فى الفصل السّالف فى[11] أنّ المفتقر إلى الفاعل هو وجود المحدث، و ذلك ممّا لانزاع فيه لأحد من[12] العقلاء، فيكون الإطناب فيه حشواً.

و أمّا أنّه لم يتكلّم فى المحتاج إليه فلأنّ موضع البحث: أنّ علّة الحاجة هى الحدوث، أم لا؟ و أنّ الدّائم هل يفتقر إلى المؤثّر، أم لا؟ و الشّيخ صادر على هذا المطلوب فى هذا الفصل[13] من غير دلالة أصلاً. فإنّ[14] قوله: «مفهوم كونه غير واجب الوجود بذاته، بل بغيره[15]، لايمنع أن يكون على

١- مفهوميهما : مفهومها م. ٢- و : ثمّ م. ٣- أو : أم مج. ٤- لذاته : بذاته ط. ٥- بغيره : لغيره م، مج.
٦- يمكن : ممكن مص. ٧- للعامّ :- مص. ٨- لايكون ممكناً : يكون واجباً ط. ٩- تكلّم : يتكلّم مج، مص.
١٠- فى المحتاج : فيما الحاجة مج. ١١- أطنب فى الفصل السّالف فى : بيّن ط، م، مج.
١٢- لأحد من : بين أحد من ط، م. : بين س. ١٣- فى هذا الفصل :- ط. ١٤- فإنّ : لأنّ مج.

أحد قسمين: أحدهما واجب الوجود بغيره دائماً، و الثّانى وقتاً ما»؛ معناه أن الدّائم يصحّ أن يكون مفتقراً فى[۱] وجوده إلى المؤثّر. فيقال له: و[۲] هل النّزاع وقع إلّا فيه؟ فإن كان[۳] ذلك قضيّة أوّليّة[۴] بديهيّة فلِمَ أثبت[۵] بهذه التّطويلات؟ بل كان من الواجب أن يقول فى أوّل الأمر: و العلم بافتقار الممكن سواء كان دائماً[۶] أو لم يكن إلى المؤثّر علم بديهىّ أوّلىّ، و حينئذ يصير جميع ماذكره[۷] من أوّل هذا النّمط إلى آخر هذا الفصل حشواً. و إن كان ذلك قضيّة برهانيّة، فأين البرهان؟ فإنّ ما ذكره[۸] ليس إلّا إعادة الدّعوى. و الّذى قاله من: أنّ التّعلّق[۹] بالغير أعمّ من كونه محدثاً حدوثاً زمانيّاً، فهو عين[۱۰] المطلوب. و الّذى قاله أيضاً من: أنّ المحدث[۱۱] لوعقل[۱۲] كونه غير ممكن لماكان[۱۳] مفتقراً إلى المؤثّر؛ فهذا[۱۴] أيضاً عين[۱۵] محلّ النّزاع. فإنّ الّذى يزعم أنّ علّة الحاجة هى الحدوث لا الإمكان، زعم أنه متى تحقّق الحدوث وجبت[۱۶] الحاجة إلى السّبب سواء حصل الإمكان أو لم يحصل. و أمّا إذا حصل الإمكان، و لم يحصل الحدوث، لم تكن الحاجة إلى السّبب[۱۷] حاصلة. فظهر أنّه ما أتى فى هذا الفصل إلّا بالمصادرة على المطلوب.

و اعلم أنّ غرض الشّيخ من إيراد هذه المسئلة فى أوّل هذا النّمط هو أنّ الغرض الكلّى من[۱۸] هذا النّمط بيان أنّ العالم أزلىّ، دائم الوجود بدوام البارى تعالى. و السّؤال المشهور عليه أن يقال: لوكان أزليّاً لاستغنى عن الفاعل و الصّانع لاستحالة احتياج الأزلىّ إلى الفاعل و الصّانع[۱۹]. و الشّيخ قدّم هذه المقدّمة لبيان أنّ كونه أزليّاً لاينافى احتياجه إلى الفاعل.

و اعلم أنّ التّحقيق[۲۰] أنّه لاخلاف بين المتكلّمين و[۲۱] الفلاسفة[۲۲] إلّا فى اللّفظ؛ لأنّ المتكلّمين اتّفقوا على أنّ مجرّد كون العالم[۲۳] أزليّاً لاينافى كونه معلول علّة أزليّة. بل القول بالعلّة و المعلول باطل، لكن لا لهذه الدّلالة. بل للأدلّة[۲۴] الدّالّة على أنّ المؤثّر فى وجود العالم يجب أن يكون

۱- فى :- س. ۲- له و: - س. : و لم ط. :+ و لم م. ۳- كان :- ط، مص. ۴- أوّليّة :- س.
۵- فلم أثبت : فلم أتى س. ۶- دائما :+ للمؤثّر ط. ۷- ذكره : ذكرته ط، م، مص.
۸- ذكره : ذكرته ط، م، مص. ۹- التّعلّق : التّغيّر مج. ۱۰- عين : غير م. ۱۱- المحدث : الحدوث ط، مج.
۱۲- لوعقل : لوجعل س. ۱۳- كان :+ أيضاً مص. ۱۴- فهذا : و هو مص. ۱۵- عين : غير م، مص.
۱۶- وجبت : حيث مج. ۱۷- سواء حصل ... إلى السّبب :- مج. ۱۸- من :+ إيراد س.
۱۹- و الصّانع :- ط، م، مج. ۲۰- التّحقيق : التّحقّق مص. :+ من مج. ۲۱- و :+ بين مج.
۲۲- الفلاسفة :+ ههنا ط، مج. ۲۳- كون العالم : كونه س. ۲۴- للأدلّة : للدّلالة مص.

قادراً. و أمّا الفلاسفة فقد اتّفقوا على أنّ الأزلىّ يستحيل أن يكون فعلاً لفاعلٍ[۱] لايفعل إلّا بالقصد و الاختيار. و إذاكان[۲] كذلك ظهر حصول الاتّفاق على أنّ كون الشّيء أزليّاً ينافى افتقاره إلى القادر المختار، و لاينافى افتقاره إلى العلّة الموجبة. و إذاكان الأمر كذلك ظهر أنّه لاخلاف فى هذه المسئلة.

بقى الخلاف فى أنّ العالم بتقدير كونه معلول علّة أزليّة[۳] هل يسمّى فعلاً و هل تسمّى تلك العلّة فاعلاً؟ لكنّ الخلاف فى ذلك ليس إلّا فى اللّفظ المحض و اللّغة الصّرفة، و المرجع فيه إلى أهل اللّغة. فظهر أنّ الكلام فى هذا الموضع قليل الفائدة جدّاً، و أنّ بتقدير أن يكون كثيرالفائدة لكنّ الشّيخ اطنب فيما لاحاجة إليه و أهمل مايحتاج إليه[۴].

المسئلة الثّانية
فى أنّ كلّ حادث مسبوق بزمان لا أوّل له[۵]

فصل واحد.

[الفصل الرّابع]

تنبيه[۶]: الحادث، بعد ما لم يكن، له قبلٌ لم يكن فيه، ليس كقبليّة الواحد الّتى هى على الاثنين الّتى قد يكون بها ما هو قبل و ما هو بعد معاً فى حصول الوجود. بل قبليّةُ قبل[۷] لاتثبت مع البعد، و مثل هذا ففيه أيضاً[۸] تجدُّدُ بعديّةٍ بعدَ قبليّةٍ باطلةٍ. و ليس تلك القبليّة هى نفس العدم، فقد يكون العدمُ بعدُ. و لاذات الفاعل، فقد تكون قبلُ، و معَ، و بعدُ. فهو شيء آخر لايزال فيه تجدّد و تصرّم على الاتّصال. و قد علمت أنّ مثل هذا الاتّصال الّذى يوازى الحركات فى المقادير لن[۹] يتألّف من غير منقسمات.

۱- لفاعل : للفاعل مص. :+ مختار س. ۲- كان :+ الأمر مج، مص. ۳- أزليّة : أوّليّة مج.
۴- إليه :+ و اللّه الموفق ط. :+ و باللّه التّوفيق مج. ۵- لا أوّل له : لا إلى أوّل ط، مج، م.
۶- ما يحتاج إليه ... تنبيه: ثابتة على الهامش بخطّ جديد م. ۷- قبل :+ أيضاً مص. ۸- أيضاً :- مص.
۹- لن : أن لا م.

التّفسير: الغرض من هذا الفصل الاستدلال على قدم[١] الزّمان. و تقريره[٢]: أنّ كلّ ما حدث بعد ما لم يكن فإنّ عدمه قبل وجوده. و ليس كون هذا العدم قبل الوجود[٣] مثل كون الواحد قبل الإثنين[٤]؛ لأنّ[٥] الواحد و الاثنين قد يحصلان معاً فى الوجود. و أمّا ههنا فالعدم السّابق و الوجود[٦] الحاضر لايتقاربان. ثمّ هذه القبليّة إمّا أن تكون عبارة عن نفس العدم، أو عن نفس الفاعل، أو عن أمر زائد.[٧] لاجائز أن تكون عبارة عن نفس العدم؛ لأنّ عدم ذلك الشّىء قد يحصل بعد وجوده، و القبليّة يستحيل حصولها بعد وجود ذلك الغير. و لاجائز[٨] أن تكون عبارة عن ذات الفاعل، لأنّها قد تحصل قبل وجود الشّىء، و بعده، و معه؛ و القبليّة لاتكون كذلك. فإذن هذه القبليّة أمر زائد عليهما. ثمّ تلك القبليّة أيضاً أمر حادث، فهى مسبوقة بشىء آخر. و الكلام فيه[٩] كالكلام فى الأوّل[١٠]، فيلزم أن يكون قبلَ كلّ حادثٍ حادثٌ[١١] لا إلى[١٢] بداية.

ثمّ نقول: و هذه القبليّات و البعديّات مطابقة للحركات الّتى يستحيل[١٣] تألّفها[١٤] من أمور غير منقسمة، و إلّا لكانت المسافة كذلك أيضاً، و لزم القول بالجزء. و إذا كان كذلك استحال أن يكون الأمر الّذى تلحقه القبليّة و البعديّة متألّفاً من أمور غير قابلة للقسمة.

و لقائل أن يقول: لانسلّم أنّ القبليّة، و البعديّة، و المعيّة أمور ثبوتيّة. و بيانه من ثلاثة أوجه[١٥]:

الأوّل: أنّ هذه الأمور[١٦] لوكانت أموراً[١٧] وجوديّة فى الخارج، فهى متى نسبت إلى غيرها فلابدّ و أن تكون موجودة: إمّا قبل ذلك الغير، أو معه، أو بعده؛ فيلزم أن تكون للقبليّة[١٨] قبليّة أخرى، أو معيّة، أو بعديّة[١٩]. ثمّ الكلام فيها كالكلام فى الأوّل، و يلزم التّسلسل.

لايقال : القبليّة تكون[٢٠] قبلاً لذاتها، لا لغيرها، فانقطع التّسلسل؛ لأنّا نقول: كون الشّىء قبلاً لشىء آخر إضافة عارضة له[٢١] بالنّسبة إلى الغير، و الإضافة العارضة للشّىء بالنّسبة إلى الغير متأخّرة

١- قدم : تقدّم مص.   ٢- تقريره : تفسيره م.   ٣- قبل الوجود : قبلاً للوجود س، مص.
٤- قبل الاثنين : قبلاً للاثنين س، مص.   ٥- لأنّ : فإنّ ط، مج.
٦- فالعدم ... الحاضر : فالعدم و الوجود السّابق مج.   ٧- زائد :+ عليهما م، ط.   ٨- ولاجائز : و لايجوز ط.
٩- فيه : فى الأوّل س، مص.   ١٠- الأوّل : الثّانى س، مص.   ١١- حادث : على الهامش س.
١٢- إلى : - مص.   ١٣- يستحيل : - مص.   ١٤- تألّفها : تأليفها مج.   ١٥- ثلاثة أوجه : وجوه ثلاثة مج.
١٦- أنّ هذه الامور : - مج.   ١٧- أموراً : - مص.   ١٨- للقبليّة : قبل القبليّة ط.
١٩- معيّة أو بعديّة : معه أو بعده ط، مص.   ٢٠- تكون : - ط.   ٢١- له : س، مص.

عن المعروض، و المتأخّر عن الشّىء يستحيل أن يكون نفس الشّىء و عينه[١]. فإذن كون القبليّة قبلاً لشىء آخر، أو معاً له[٢]، أو بعداً له[٣]، يستحيل أن تكون عين[٤] ذاته؛ و حينئذ يتوجّه[٥] الإشكال. و أيضاً فتلك القبليّة لابدّ و أن تكون مسبوقة بقبليّة أخرى، فتكون إحدى القبليّتين بعد الأخرى[٦]، فتكون إحداهما موصوفة بالبعديّة بالنّسبة إلى شىء، و بالقبليّة بالنّسبة إلى شىء آخر. و ما كان كذلك لايكون كونه قبلاً لشىء و بعداً لشىء آخر نفس ذاته، بل إضافات[٧] زائدة على ذاته عارضة لها[٨]، و يعود المحذور.

الثّانى[٩]: أنّ القبل قبل بالنّسبة إلى البعد، و المضافان لايوجدان فى العقل و[١٠] الخارج إلّا معاً. فلوكانت القبليّة صفة وجوديّة لما وجدت إلّا مع البعد، فيلزم أن يكون البعد الزّمانى، من حيث أنّه بعد زمانىّ، موجوداً حال وجود[١١] القبل الزّمانى، من حيث أنّه قبل زمانى؛ و ذلك ينافى كونه قبلاً و بعداً.

الثّالث[١٢]، و هو أنّ المقدّمة الأولى من مقدّمات هذه الحجّة الّتى ذكرتموها: أنّ عدم الحادث قبل وجوده، فوصفتم[١٣] العدم بالقبليّة. فلوكانت القبليّة صفة وجوديّة لزم اتّصاف المعدوم بالموجود؛ و أنّه محال. و إن تركوا تلك المقدّمة و ذكروا بدلها[١٤] مقدّمة أخرى، و هى: أنّ كلّ محدث فهو مسبوق بوجود شىء آخر كان ذلك نفس المطلوب؛ فيستحيل جعله مقدّمة فى إثباته. و إذا ثبت أنّ القبليّة و البعديّة ليستا من الأمور الثّبوتيّة لم يكن بنا[١٥] حاجة إلى إثبات موجود سابق على وجود الحادث ليكون ذلك الشّىء موصوفاً بالقبليّة.

ثمّ لئن تجاوزنا عن هذا المقام لكنّا نقول: هذا الإشكال وارد عليكم أيضاً؛ لأنّ كلّ واحد من أجزاء الزّمان سابق على الجزء الآخر[١٦]. و ليس هذا السّبق كسبق الواحد على الاثنين، فإنّ أجزاء الزّمان لاتوجد معاً[١٧]. فإن كان هذا النّوع من القبليّة لايحصل إلّا بالزّمان، ثمّ إنّه حاصل أيضاً[١٨] فى

١- عينه : علّته م. : عنه ط.   ٢- معاً له : معه ط، م.   ٣- بعداً له : بعده ط، م.   ٤- عين : عن س. : غير م.
٥- يتوجّه : يوجّه ط.   ٦- الأخرى :+ فتكون بعد الأخرى ط.   ٧- إضافات : أضاف م. : إضافة ط، مج.
٨- لها : - مج.   ٩- الثّانى : الوجه الثّانى س.   ١٠- و :+ لا فى س.   ١١- وجود : - س، مص.
١٢- الثّالث : الوجه الثّالث س.   ١٣- فوصفتم : فوصفهم ط.   ١٤- بدلها : بديهيّا ط.   ١٥- بنا : هنا مص.
١٦- على الجز الآخر : - ط.   ١٧- معا : معه ط.   ١٨- ايضاً : - م.

نفس الزّمان، فليفتقر[1] الزّمان إلى زمان آخر. و إن كان لايفتقر إلى زمان فقد بطل الاستدلال بالكلّيّة.

لايقال: الفرق بين تقدّم عدم الحادث على وجوده و بين تقدّم بعض أجزاء الزّمان على البعض[2] من وجهين:

الأوّل؛ أنّ الزّمان موجود منقضٍ[3] لذاته، بمعنى أنّ ماهيّته و حقيقته[4] تقتضى لذاتها[5] أن يكون بعض أجزائها قبل البعض. فلاجرم استغنت[6] القبليّة و البعديّة الحاصلتان فيه عن زمان آخر. فأمّا الحركات فليست كذلك؛ لأنّ الجزء المتقدّم يعقل حصوله متأخّراً و بالعكس. فلاجرم لم يكن كونها قبلاً و بعداً لنفس ذاتها، فلابدّ و أن يكون لأمر آخر.

الثّانى[7]؛ و هو أنّالو[8] اعتقدنا أنّ كلّ واحد من أجزاء الزّمان مسبوق[9] بجزء آخر، كفى[10] ذلك فى حصول معنى القبليّة و البعديّة؛ لأنّ المعنى بكون اليوم متأخّراً عن الأمس أنّه غير حاصل عند حصول الأمس. فأمّا أنتم إذا لم تثبتوا قبل أوّل الحوادث شيئاً أصلاً لم يمكنكم أن تشيروا قبل أوّل الحوادث إلى شيء ما؛ حتّى تقولوا: بأنّ المعنى بحدوث[11] هذا الشّيء أنّه ماكان[12] حاصلاً عند حصول ذلك الشّيء؛ فظهر الفرق.

لأنّا نجيب عن الأوّل من وجهين: الأوّل؛ أنّ الأجزاء المفترضة فى الزّمان إمّا أن تكون[13] متساوية فى الماهيّة، أو لاتكون. فإن كانت متساوية[14] استحال أن يكون بعضها لذاته متقدّماً على البعض، و إلّا لزم كون كلّ واحد منها متقدّماً على نفسه؛ لأنّ الأشياء المتساوية فى تمام الماهيّة متشاركة فى جميع اللّوازم[15]. و أمّا إن لم تكن متساوية لزم تركّب الزّمان من[16] الآنات المتتالية؛ لأنّ انفصال كلّ واحد من الأشياء المختلفة بالماهيّة يكون انفصالاً بالفعل، لابالقوّة. اللّهمّ إلّا أن يقال: إنّ كلّ واحد من تلك الأجزاء المنفصلة عن الجزء الآخر بالفعل قابل للانقسامات الوهميّة[17]. لكنّ الكلام الّذى ذكرناه يعود إلى الأجزاء الوهميّة[18] لذلك الجزء الواحد، فإنّها إن كانت متساوية فى

١- فليفتقر : فكيف يفتقر مج. ٢- البعض : بعض مص. :+ ظاهر س. ٣- منقض : متقضّ مج. : مقتضى ط.
٤- ماهيّته و حقيقته : له ماهيّة و حقيقة ط. ٥- لذاتها : - مج. ٦- استغنت : استعدّت م.
٧- الثّانى : الوجه الثّانى س. ٨- لو : لمّا ط، م، مج. ٩- مسبوق : على الهامش س. ١٠- كفى : يكفى مج.
١١- بحدوث : لحدوث س. ١٢- ماكان : لم يكن مص. ١٣- إمّا أن تكون : - ط.
١٤- متساوية :+ فى الماهيّة م، مج. ١٥- اللّوازم : لوازم الماهيّة ط، مج. ١٦- من :+ الأوقات و ط.
١٧- للانقسامات الوهميّة : للانقسام الوهمى ط. ١٨- الوهميّة :+ الّتى س.

الماهيّة يستحيل أن يكون لبعضها تقدّم[1] بالذّات على البعض. و إن كانت مختلفة لزم أن يكون انفصال بعضها عن البعض بالفعل، و قد فرض بالقوّة؛ هذا خلف.

الثّانى؛ سلّمنا[2] صحّة كون بعض أجزاء الزّمان سابقاً على البعض لذاته، ولكن بهذا البيان الّذى ذكرتموه[3] عرفنا أنّه ليس كلّ ماكان سابقاً على[4] غيره[5] لذاته، فإنّه يصحّ أن يوجد معه. بل[6] تارة[7] يصحّ فيه[8] ذلك كالعلّة مع المعلول و أيضاً الواحد مع الاثنين؛ و تارة[9] لايصحّ ذلك فيه كتقدّم أجزاء الزّمان بعضها على البعض. و عرفنا أنّ هذا النّوع من التّقدّم لايتوقّف تحقّقه[10] على حصول زمان محيط[11] به. فإذا[12] كان كذلك فلم لايجوز أن يقال: تقدّم عدم الحادث على وجوده واقع على هذا الطّريق؟ و حينئذ يبطل ما ذكرتموه بالكلّيّة.

و عن الثّانى أيضاً من وجهين:

الأوّل: أنّ[13] قولنا فى اليوم أنّه متأخّر عن الأمس ليس هو أنّه لم يوجد معه؛ لأنّ اليوم أيضاً لم[14] يوجد مع الغد، و اليوم غير متأخّر عن الغد. بل المعنى بقولنا اليوم متأخّر عن الأمس[15] أنّه[16] لم يوجد حين كان الأمس حاضراً. و[17] لفظة كان مشعرة بحصول الأمس فى زمان مضى[18]، و أنّ اليوم ما حصل معه فى ذلك الزّمان، و حينئذ يلزم أن يكون للزّمان زمان آخر[19].

و الثّانى؛ سلّمنا[20] أنّ المعقول من تأخّر اليوم عن الأمس هو أنّه لم يوجد مع الأمس، لكن لابدّ من البحث عن ماهيّة هذه المعيّة. و لايمكن أن يكون المرجع بها[21] إلى ذاتيهما لمابيّنّا أنّ المعيّة إضافة[22] عارضة لكلّ واحد[23] منهما بالنّسبة إلى الآخر، و العوارض متأخّرة، و المتأخّر عن الشّىء ليس عين ذلك الشّىء. فإذن المعقول من قولنا: اليوم ماحصل مع الأمس؛ أنّه[24] ماحصل فى الزّمان الّذى حصل فيه الأمس؛ و حينئذ يعود التّسلسل. و لادافع لهذه الإشكالات إلّا أن يقال: القبليّة، و

١- لبعضها تقدّم : بعضها متقدّماً ط. ٢- سلّمنا : نسلّم س. ٣- ذكرتموه : عرفتموه س.
٤- على :+ البعض لذاته مص. ٥- سابقاً ... غيره : - مج. ٦- بل : - ط. ٧- تارة : بأن مص.
٨- فيه : منه مج. :+ و س. ٩- تارة : بان مص. ١٠- تحقّقه : تحقيقه مج. ١١- محيط : يحيط م، س.
١٢- فإذا : و إذا ط، م، مج. ١٣- أنّ :+ معنى مج. ١٤- لم : لا م. ١٥- الأمس :+ ليس هو مج. :+ هو مص.
١٦- أنّه :+ أن ط. ١٧- و : إذ مج. ١٨- بحصول الأمس فى زمان مضى : بزمان مضى ط، م، مج.
١٩- آخر : - س، مج، ط. ٢٠- سلّمنا : - س، مص. ٢١- بها : بهما ط. ٢٢- إضافة : صفة س.

البعديّة، و المعيّة لايتوقّف تحقّقها على وجود الزّمان. و متى ثبت ذلك ظهر فساد حجّتهم بالكلّيّة.

و اعلم أنّ الإلزام الّذى أوردناه[1] فى تقدّم بعض أجزاء الزّمان على البعض أمكن[2] إيراده فى كون الزّمان[3] مع الحركة[4]. فإنّه يقال: إنّ معيّة[5] الزّمان[6] ليست نفس[7] الزّمان و الحركة؛ لما بيّنّا المعيّة إضافة[8]، فتكون مغايرة[9]؛ ثمّ يعود البحث.

و ههنا إلزام آخر، و هو أنّ اللّه تعالى سابق على العالم، و يستحيل أن يكون سبقه عليه بالزّمان، و إلّا لزم كونه تعالى زمانيّاً. و الزّمان عند الشّيخ من لواحق الحركة و التّغيّر فيلزم كونه تعالى متحرّكاً متغيّراً، و هو محال. و لمّاثبت ذلك ظهر أنّه لايلزم من حصول هذا النّوع من التّقدّم حصولُ الزّمان.

و أمّا قوله فى آخر هذا الفصل: «و قد علمت أنّ مثل[10] هذا الاتّصال الّذى يوازى الحركات فى المقادير، لن يتألّف من غير منقسمات»؛ فالمراد منه بيان[11] أنّ[12] الأمر الّذى يلحقه لذاته[13] هذه القبليّات و البعديّات لايجوز أن يكون مؤلّفاً من أمور غير منقسمة؛ لأنّ هذا أمر[14] مطابق للحركة، و الحركة منقسمة[15] على مامرّ بيانه فى النّمط الأوّل. و المطابق للمنقسم منقسم، لأنّ كلّ ما يفرض منه[16] شيئاً[17] غير منقسم فالحركة الواقعة فيه[18] منقسمة. و يكون أحد نصفى[19] الحركة سابقاً على النّصف الآخر، فتكون تلك[20] المدّة أيضاً منقسمة و قد فرضناها غير منقسمة؛ هذا خلف[21].

المسئلة[22] الثّالثة

فى بيان أنّ الزّمان هو مقدار الحركة[23]

فصل واحد[24].

۱- أوردناه : ذكرناه س. ۲- أمكن : يمكن س، مص. ۳- كون الزّمان : هذا الزّمان فى كون م.
۴- الحركة : الحركات س. ۵- معيّة : + الحركة إلى مص. : + الحركة؛ على هامش مج.
۶- إلى الزّمان : للزّمان مج. ۷- نفس : لنفس مج. ۸- إضافة : إضافيّة س. ۹- مغايرة : زائدة س.
۱۰- مثل : انتقال مج. ۱۱- بيان : - س. ۱۲- أنّ : + هذا ط، م، مج. ۱۳- لذاته : لغاية ط.
۱۴- أمر : لأمر م. : الأمر س، مج. ۱۵- منقسمة : غيرمنقسمة ط. ۱۶- منه : فيه س. : له مص.
۱۷- شيئاً : شىء ط. ۱۸- فيه : عليه س. ۱۹- نصفى : + تلك ط، م، مج. ۲۰- تلك : - س.
۲۱- خلف : + و اللّه الموفّق ط. ۲۲- أيضاً منقسمة ... المسئلة : على الهامش م. ۲۳- الحركة : + و فيه مج.
۲۴- فصل واحد : - ط، م.

[الفصل الخامس]

إشارة: و لأنّ التّجدّد لايمكن إلّا مع تغيّر حال[1]، و تغيّر الحال لايمكن إلّا لذى قوّة تغيّر حال، أعنى الموضوع؛ فهذا الاتّصال إذن متعلّق بحركة و متحرّك أعنى بتغيّر و متغيّر، لاسيّما ما[2] يمكن فيه[3] أن يتّصل و لاينقطع و هى الوضعيّة الدّوريّة. و هذا الاتّصال يحتمل التّقدير، فإنّ قبلاً قديكون أبعد، و قبلاً قديكون أقرب، فهو كمّ مقدِّر للتّغيّر[4]. و هذا هو الزّمان و هو[5] كمّيّة الحركة، لا من جهة المسافة، بل من جهة التّقدّم و التّأخّر اللّذين لايجتمعان.

التّفسير: لمّا أثبت[6] أنّ كلّ حادث فهو مسبوق بالزّمان، و أثبت[7] أنّه لايجوز أن يكون الزّمان[8] مؤلّفاً من أمور غير منقسمة، أراد فى هذا الفصل[9] أن يتكلّم فى[10] ماهيّته و أن يبيّن أنّه مقدار الحركة؛ لأنّه متى ثبت له ذلك، لزم من قدم الزّمان قدم الحركة. و يلزم من قدم الحركة قدم الجسم. و بيان أنّ الزّمان هو[11] مقدار الحركة مبنىّ على أمرين: أحدهما؛ أنّ الزّمان مفتقر إلى الحركة و المادّة. و ثانيهما[12]؛ أنّه مقدار.[13]

أمّا الأوّل فالدّليل عليه أنّا[14] أنّما أثبتنا الزّمان؛ لأنّه لمّا كان عدم الحادث كان[15] قبل وجوده[16]، و كانت هذه القبليّة و البعديّة أموراً وجوديّة، لاجرم افتقرنا إلى إثبات شىء يلحقه لذاته هذه[17] القبليّات و البعديّات. و[18] إذاكان كذلك، كان الّذى هو قبلٌ لذاته لايبقى مع ماهو بعدٌ لذاته، و لذلك فإنّ شيئاً من أجزاء الزّمان لايستقرّ و لايبقى مع الجزء الآخر. و إذاكان كذلك، كانت أجزاء الزّمان متجدّدة متغيّرة. و كلّ متجدّد فلابدّ له من مادّة، أى لابدّ له[19] من شىء يوجد فيه قوّة[20] ذلك التّغيّر، أى إمكان وجود ذلك التّغيّر، على ما سيأتى بيانه فى الفصل الّذى يأتى بعد هذا الفصل.

ثمّ إنّ حصول الزّمان[21] فى المادّة ليس إلّا بواسطة[22] الحركة، لأنّ القبليّة و البعديّة لايحصلان إلّا عند حصول التّغيّر، فإنّ الشّىء الواحد يستحيل أن يكون قبل نفسه[23]. فظهر أنّ الزّمان متعلّق

۱- حال : + إلى حال مج. ۲- ما : فيما م. ۳- فيه : - م. ۴- مقدّر للتّغيّر : بتقدير التّغيّر م. ۵- هو : - م.
۶- أثبت : ثبت ط، م. ۷- و أثبت : و إذا ثبت ط. ۸- الزّمان : - م، ط. ۹- أراد فى هذا الفصل : - ط، م.
۱۰- فى : على مج. ۱۱- هو : - م، ط. ۱۲- ثانيهما : الثّانى ط، م، مج. ۱۳- مقدار : + الحركة مج.
۱۴- أنّا : أنّه م. ۱۵- كان : - مج. ۱۶- و : - مج. ۱۷- هذه : لهذه م. ۱۸- و : - مص. : لأنّ ط.
۱۹- له : - س. ۲۰- قوّة : + وجود ط، م، مج. ۲۱- الزّمان : لزمان مص. ۲۲- بواسطة : لواسطة مص.
۲۳- ثمّ إنّ حصول ... قبل نفسه : - ط، م.

بالحرکة و بالمادّة[۱]. و لمّا دلّت الدّلالة[۲] المذکورة فی الفصل السّالف علی أنّ الزّمان یستحیل أن یکون له بدایة و نهایة، وجب[۳] أن تکون[۴] الحرکة الحاصلة له[۵] أزلیّة و أبدیّة. و هذه الحرکة لیست إلّا الوضعیّة، کما سیأتی بیانه فی النّمط السّادس حیث تبیّن[۶] أنّ کلّ حرکة مستقیمة فهی منتهیة إلی سکون و انقطاع[۷].

و أمّا أنّه من مقولة الکمّ فلأنّه یحتمل لذاته التّقدیر. فإنّ السّنة الماضیة و[۸] الشّهر الماضی کلّ واحد منهما قبل هذا الیوم، لکن قبلیّة السّنة الماضیة بمدّة أطول من قبلیّة الشّهر الماضی. و کلّ ما کان کذلک کان کمّاً[۹]، فالزّمان کمّ[۱۰]. ثمّ إنّه إمّا أن یکون کمّاً منفصلاً، و هو باطل لما[۱۱] مرّ فی الفصل السّالف من[۱۲] أنّه لایجوز أن یکون مؤلّفاً من أمور غیر منقسمة، و الکمّ المنفصل مؤلّف[۱۳] من الوحدات. و إمّا أن یکون کمّاً متّصلاً، و هو المطلوب.

و حینئذ نقول فی تعریف الزّمان: إنّه کمّیّة الحرکة[۱۴]، لا من جهة المسافة، بل من جهة التّقدّم و التّأخّر اللّذین لایجتمعان. فأمّا کونه کمّیّة الحرکة فقد ظهر. و أمّا قوله: «لا من جهة المسافة بل من جهة کذا[۱۵]»؛ فلأنّ الحرکة یعرض لها التّقدّم و التّأخّر من وجهین:

أحدهما؛ لأجل المسافة. و ذلک لأنّ الحرکة إذا ابتدئت من موضع[۱۶] إلی موضع، فالجزء الّذی وقع من الحرکة فی الشّبر[۱۷] الأوّل مثلاً من المسافة قبل الجزء الواقع منها فی[۱۸] الشّبر[۱۹] الثّانی[۲۰]، و هلمّ جرّاً علی[۲۱] هذا التّرتیب. فهذا نوع من القبلیّة و البعدیّة عرض لأجزاء الحرکات بسبب[۲۲] تقدّم بعض أجزاء المسافة علی البعض[۲۳].

و ثانیهما[۲۴]؛ لا لأجل المسافة، فإنّ الجزء الواقع من الحرکة فی السّاعة الأولی قبل الجزء[۲۵]

۱- بالمادّة: المادّة مج. ۲- الدّلالة: الأدلّة مص. ۳- وجب: فوجب مص. ۴- تکون: + تلک مج.
۵- الحاصلة له: الحاملة م. ۶- تبیّن: ثبت س.: یبیّن مج.
[۷- راجع: النّمط السّادس، الفصل السّادس عشر، ص ۴۵۶.] ۸- و: أو س. ۹- کان کمّاً: فهو کمّ مص.
۱۰- کمّ: + لذاته مص. ۱۱- لما: بما س، مج. ۱۲- من: - س، مص. ۱۳- مؤلّف: مرکّب ط.
۱۴- الحرکة: - مج. ۱۵- کذا: التّقدّم س. ۱۶- موضع: وضع م. ۱۷- الشّبر: السّیر ط، مص.: الشّهر س
۱۸- فی: من ط. ۱۹- الشّبر: السّیر م، ط، مص. ۲۰- الثّانی: + منها م، مج. ۲۱- علی: إلی مص.

الواقع منها فی السّاعة الثّانیة. فههنا أجزاء المسافة متقدّم[۱] بعضها علی البعض، و أجزاء الزّمان أیضاً متقدّم بعضها علی البعض. لکنّ الفرق أنّ الجزء المتقدّم من المسافة یوجد مع الجزء المتأخّر عنه، و أمّا الجزء المتقدّم من الزّمان فإنّه لایوجد مع الجزء[۲] المتأخّر عنه.

و إذا[۳] عرفت ذلک ظهر لک[۴] معنی قوله: «الزّمان کمّیّة الحرکة لا من جهة المسافة، بل من جهة التّقدّم و التّأخّر اللّذین لایجتمعان»؛ فإنّ الزّمان له[۵] لاحق، و هو التّقدّم و التّأخّر اللّذان لایجتمعان[۶]. فإذا عرفنا الزّمان بهذا اللّازم الظّاهر البیّن[۷]، کان ذلک رسماً جیّداً. و اعلم أنّ لنا علی قولهم: الزّمان من عوارض الحرکة[۸]، إشکالات قویّة ذکرناها فی کتاب الملخّص[۹].

المسئلة الرّابعة

فی أن کلّ محدث[۱۰] مسبوق بمادّة[۱۱]

فصل واحد[۱۲].

[الفصل السّادس]

إشارة[۱۳]: کلّ حادث فقد کان قبل وجوده[۱۴] ممکن الوجود، فکان إمکان[۱۵] وجوده حاصلاً.

و لیس هو قدرة القادر علیه، و إلّا لکان إذا قیل فی المحال: إنّه غیر مقدور علیه لأنّه غیر ممکن فی نفسه، فقد قیل: إنّه غیر مقدور علیه لأنّه غیر مقدور علیه[۱۶]، أو إنّه غیر ممکن فی نفسه لأنّه غیر ممکن فی نفسه. فبیّن إذن أنّ هذا الإمکان غیر کون القادر علیه قادراً علیه. و لیس شیئاً معقولاً بنفسه یکون وجوده لا فی موضوع، بل هو إضافیّ، فیفتقر إلی موضوع. فالحادث یتقدّمه قوّة وجودٍ و موضوعٌ.

۱- متقدّم: تتقدّم مج. ۲- الجزء: - مص. ۳- و إذا: و إذ مص. ۴- لک: لذلک مص. ۵- له: - ط.
۶- فإنّ الزّمان ... لایجتمعان: - م. ۷- البیّن: - ط، م. ۸- الحرکة: الحرکات مص.
۹- الملخّص: + و باللّه التّوفیق مج. ۱۰- محدث: محدوث م. ۱۱- بمادّة: + قدیمة ط، م. :+ و فیه مج.
۱۲- فصل واحد: - ط، م. ۱۳- إشارة: تنبیه مج. ۱۴- وجوده: وجود مص. ۱۵- إمکان: علی الهامش س.

التّفسير: المقصود من هذا الفصل[١] بيان أنّ كلّ حادث له[٢] مادّة سابقة عليه. و بيانه أنّ كلّ حادث فقد كان قبل حدوثه ممكن الوجود؛ لأنّه لو لم يكن ممكناً لكان إمّا أن يكون ممتنعاً، أو واجباً. و محال أن يكون ممتنعاً؛ لأنّ الممتنع لذاته لاينقلب ممكناً لذاته. و لوجاز ذلك لارتفع الأمان[٣] عن القضايا العقليّة، و لجاز أن تنقلب جميع الممكنات واجبة[٤]، و بالعكس. و محال أن يكون واجباً لذاته، و إلّا لكان[٥] موجوداً قبل أن كان موجوداً، هذا خلف. و لمّابطل القول بالامتناع الذّاتى و الوجوب الذّاتى[٦]، تعيّن القول بالإمكان. فثبت أنّ كلّ حادث فهو قبل حدوثه[٧] ممكن الوجود.

ثمّ نقول : الإمكان إمّا أن يكون أمراً وجوديّاً، أو عدميّاً. لاجائز أن يكون عدميّاً؛ لأنّه لافرق بين قولنا: ليس للشّىء إمكان؛ و بين قولنا: له إمكان[٨] عدمىّ. إذلوكان بينهما فرق، لزم وقوع الفرق فى[٩] الأمور العدميّة؛ و ذلک محال. لأنّ التّفرقة[١٠] و الامتياز لايحصلان إلّا عند اختصاص كلّ واحد من تلك الأمور المتمايزة بخاصيّة[١١] بها تمتاز عن الآخر، و لامعنى للموجود إلّا ماكان كذلک. فيلزم انقلاب المعدوم موجوداً؛ و ذلک محال.

و إذا ثبت أنّ كلّ محدث مسبوق بالإمكان، و ثبت أنّ الإمكان أمر ثبوتىّ، فنقول: هذا الأمر الثّبوتى لايخلو: إمّا أن يكون عبارة عن مجرّد اقتدار القادر عليه، و إمّا أن لايكون كذلک. و الأوّل باطل؛ لأنّا نعلّل صحّة الاقتدار على الشّىء بكونه ممكناً. فإنّا[١٢] نقول: هذا الشّىء ممكن فيصحّ أن يكون مقدوراً، و هذا ممتنع فلايصحّ أن يكون مقدوراً. فإذا علّلنا صحّة الاقتدار بالإمكان وجب أن يكون الإمكان العائد إلى المقدور مغايراً لصحّة اقتدار القادر عليه؛ لأنّ المعلّل بالشّىء مغاير لذلک الشّىء لامحالة. فثبت أنّ الإمكان أمر ثبوتىّ عائد إلى المقدور، و هو إمّا أن يكون جوهراً قائماً بنفسه، أو لايكون كذلک. و الأوّل باطل، لأنّ الإمكان حالة إضافيّة، فلا يعقل كونه موجوداً قائماً بنفسه[١٣].

١- الفصل :- ط.   ٢- له : فله ط، م، مج.   ٣- الأمان : الإمكان مص. و أيضاً فى مج قبل التّصحيح.
٤- واجبة : واجباً س.   ٥- لكان : كان س.
٦- بالامتناع الذّاتى و الوجوب الذّاتى : بالامتناع و الوجوب الذّاتيين س.   ٧- حدوثه : وجوده مج.
٨- له إمكان : إنّ إمكانه س. : إمكان ط، مص.   ٩- فى : بين ط، م، مج.   ١٠- التّفرقة : الفرق مص.

فإذن لابدّ و أن يكون صفة، فلابدّ لها من محلّ.

فإذن كلّ محدث فلابدّ و أن يوجد قبل وجوده شىء، يحلّ فيه إمكان وجوده. و ذلک الشّىء هو مادّة الشّىء و هيولاه، كالطّين الّذى يوجد فيه إمكان حدوث الكوز[١]. ثمّ هذه المادّة إن كانت حادثة كان الكلام فيها[٢] كالكلام فى الأوّل؛ و لزم[٣] التّسلسل. و إن لم تكن حادثة[٤] كانت قديمة. فثبت أنّ كلّ حادث فهو مسبوق بإمكان سابق عليه، و بمادّة موصوفة بذلک الإمكان، و أنّ تلك المادّة قديمة.

و لقائل أن يقول: لانسلّم أنّ كلّ محدث فهو مسبوق بالإمكان. قوله: لأنّه[٥] قبل حدوثه[٦] إمّا أن يكون واجباً، أو ممتنعاً، أو ممكناً. قلنا: إنّه قبل حدوثه ليس بشىء معيّن حتّى يحكم عليه بأنّه إمّا هذا أو[٧] ذاک، بل هو نفى محض و عدم صرف، و ليس له تعيّن و لاتميّز[٨]. و قولنا: ليس له[٩] تعيّن؛ و إن كان فيه نوع مناقضة من حيث أنّا حكمنا عليه على التّعيين[١٠] بأنّه ليس له تعيّن، ولكن ذلک لضرورة اللّفظ[١١] و ضيق العبارة.

و أمّا فى التّحقيق فنعلم بالضّرورة أنّ قبل حدوث الشّىء ليس هناک أمر متعيّن متميّز[١٢]، بل ليس[١٣] إلّا النّفى الصّرف. و إذاكان كذلک كان القول بأنّه: إمّا أن يكون واجباً، أو ممتنعاً، أو ممكناً، فاسداً؛ لأنّ الحكم يستدعى محكوماً عليه. فإذا لم يكن هناک محكوم عليه أصلاً، استحال الحكم. و هذا الكلام متينٌ لولا أنّه معارض بأنّا نصف الشّىء قبل حدوثه بأنّه مقدور للقادر[١٤]، و أنّه أيضاً فى نفسه متميّز عن العدم[١٥]، فلولا تميّزه و إلّا[١٦] لما صحّ ذلک. ولكن يمكن معارضة هذه المعارضة بالممتنع فإنّه متميّز عن الممكن، و ذلک لايستدعى[١٧] كونه فى نفسه شيئاً ثابتاً موصوفاً بصفة، فكذا هذا[١٨].

١- الكوز : الكون مص.   ٢- فيها :+ أيضاً س.   ٣- و لزم : و يلزم س. : فلزم م.   ٤- لم تكن حادثة :- س.
٥- لأنّه : لأنّ مج.   ٦- حدوثه : الحدوث س.   ٧- أو : و إمّا ط، مج.
٨- ليس له تعيّن و لاتميّز : لئن لم نعيّن و لاتميّز مج.   ٩- له : فيه س.   ١٠- التّعيين : التّعيّن ط، م، مص.
١١- اللّفظ : العقل س.   ١٢- متميّز :- س.   ١٣- ليس :+ هناک مج.   ١٤- للقادر : القادر س.
١٥- العدم : الممتنع م، مج. :+ الصّرف س. : الممتنع + إلّا أنّه معارض بأنّا نصف الشّىء قبل حدوثه بأنّه غير الممتنع ط.

ثمّ و لئن[١] ساعدنا على أنّه قبل الحدوث ممكن لكن لم‌قلتم: أنّ الإمكان صفة ثبوتيّة؟ و الّذى يدلّ على أنّه لايمكن أن يكون وصفاً ثبوتيّاً أمور:

فالأوّل، أنّه لوكان أمراً ثبوتيّاً لكان[٢] إمّا أن يكون واجباً أو ممكناً. و الأوّل باطل، لأنّه وصف غير مستقلّ فى نفسه، فلايكون واجباً لذاته. و لأنّه لوكان واجباً لذاته، و وجود الصّفة مشروط بوجود الموصوف، فكان[٣] وجود الممكن شرطاً فيما[٤] هو موجود لذاته. و ماكان شرطاً للشّىء الواجب بذاته كان[٥] أولى بأن يكون واجباً لذاته. فيلزم أن يكون الممكن لذاته واجباً لذاته[٦]، هذا خلف. و أمّا إن كان الإمكان ممكناً لذاته؛ لزم التّسلسل.

لايقال : لم لايجوز أن يكون[٧] كون[٨] الإمكان ممكناً نفس ذاته، فيسقط[٩] التّسلسل؟ لأنّا نقول: هذا الاحتمال محال؛ لأنّ إمكان الشّىء وصف عارض لماهيّة الشّىء بالنّسبة إلى وجوده[١٠]، و العارض متأخّر، و المتأخّر مغاير، فكون[١١] الإمكان ممكناً مغايرٌ[١٢] لذاته لامحالة، و حينئذ يعود الإشكال.

الثّانى[١٣]؛ و هو أنّ الإمكان لوكان وصفاً ثبوتيّاً لكان إمّا أن يكون حالاً فيه؛ أو فى غيره[١٤]. و محال أن يكون حالاً فيه؛ لأنّ الشّىء قبل حدوثه غير[١٥] موجود، و المعدوم لايكون محلاً للموجود. و محال أن يكون[١٦] حالاً فى غيره[١٧]؛ لأنّ وصف الشّىء نعت له، و نعت الشّىء لايكون حاصلاً فى غيره. و لو عُقِل ذلك، لَعُقِل أن تكون[١٨] الحركة حالّة فى محلّ، و يكون الموصوف بها محلاً آخر؛ و ذلك محال.

الثّالث[١٩]؛ و هو أنّ الإمكان صفة إضافيّة عارضة لحقيقة الشّىء بالنّسبة إلى وجوده، و شرط وجود الإضافة وجود المضافين. فلوكان الإمكان وصفاً ثبوتيّاً، لكان شرطُ ثبوتِه ثبوتَ الماهيّة و ثبوتَ الوجود، فيلزم أن يكون وجود الممكن مقدّماً[٢٠] على إمكانه، فيكون ما بالغير أقدم ممّا بالذّات، هذا خلف.

١- و لئن : و إن ط، م.　٢- لكان :- س.　٣- فكان : لكان مص.　٤- فيما : لما مج.　٥- كان :- مص.
٦- لذاته :- مص.　٧- أن يكون :- م.　٨- كون :- ط.　٩- فيسقط : فينقطع ط، م و على هامش مج.
١٠- بالنسبة إلى وجوده : على الهامش س. :+ العارض له م، ط.　١١- فكون : فيكون ط، م، مص.
١٢- ممكناً مغاير : مغايراً ممكناً ط و على هامش م.　١٣- الثّانى : الوجه الثّانى س.
١٤- أو فى غيره : أم لايكون م. : أو لايكون ط.　١٥- غير :- ط.　١٦- يكون : لايكون م.
١٧- فى غيره : فيه م.　١٨- تكون :- ط.　١٩- الثّالث : الوجه الثّالث س.　٢٠- مقدّماً : متقدّماً مص.

و اعلم أنّ صريح العقل ما قضى بوجود الإمكان فى الخارج، و لكنّه قضى بإمكان الوجود فى الخارج[١]. و الّذى ذكره[٢] من أنّه: لافرق بين[٣] عدم الإمكان و بين[٤] إمكان العدم و إلّا لزم وقوع التّفرقة فى العدمات[٥]، فهو منقوض بالامتناع. و لأنّا نعلم بالضّرورة امتياز بعض العدمات[٦] عن البعض، فإنّ عدم السّبب و الشّرط يقتضى عدم المسبّب و المشروط، و عدم المسبّب و المشروط[٧] لايقتضى عدم السّبب و الشّرط. ولولا التّميّز فى العدمات[٨] و إلّا لما عقل ذلك.

ثمّ لئن سلّمنا كون الإمكان أمراً وجوديّاً و أنّه يلزم افتقاره إلى المادّة؛ ولكنّه منقوض على أصولهم بالعقول المفارقة والنّفوس النّاطقة. فإنّها[٩] ممكنة الوجود، و إمكانها غنىّ عن الهيولى. وكذا الهيولىٰ ممكنة لذاتها و[١٠] لاحاجة بها إلى هيولىٰ أُخرىٰ، فكذا[١١] ههنا.

لايقال : هذه الأشياء إمكاناتها حاصلة فيها؛ لأنّها[١٢] أزليّة، و أمّا الحوادث فإنّها معدومة قبل حدوثها فلايمكن أن يكون إمكاناتها حاصلة فيها؛ لأنّا نقول: لوكان الأمر كما قلتموه لكانت إمكاناتها مفتقرة إليها، و الشّىء لايتّصف بصفة موجودة إلّا بعد دخوله فى الوجود، فيكون وجودها شرطاً فى اتّصافها بتلك الإمكانات. لكن اتّصافها بتلك الإمكانات ليس بالفاعل، بل بذواتها[١٣]. و ماكان شرطاً للأمر اللّازم للشّىء لذاته، كان أولى أن يكون لازماً لذاته؛ فيكون وجود هذه الأشياء لازماً لذواتها من حيث هى هى، فتكون واجبة. فيكون الممكن لذاته واجباً لذاته؛ هذا خلف.

لايقال : إنّا لاندّعى أنّ الإمكان اللّازم لماهيّات الممكنات مفتقر إلى المادّة، بل نقول: كلّ حادث ما[١٤] لم‌يصر أولى بالوجود لم‌يوجد؛ لأنّه لوبقى على ماكان عليه[١٥] قبل، من[١٦] الاستواء فى الوجود و العدم كان وقوعه فى هذا الوقت دون ما قبله و ما بعده ترجيحاً لأحد طرفى الممكن على الآخر من غير مرجّح؛ و إنّه[١٧] محال. فثبت أنّه لايحدث الشّىء إلّا إذا صار قبل ذلك أولى بالوجود،

١- فى الخارج :+ كما أنّه قضى بامتناع الوجود فى الخارج لابوجود الامتناع فى الخارج م، مج. :+ كما أنّه قضى بامتناع الوجود فى الخارج ط.　٢- ذكره : ذكروه م، مج.　٣- بين : من مص.　٤- بين : من مص.
٥- العدمات : العدميّات ط.　٦- العدمات : العدميّات ط.　٧- عدم المسبب و المشروط : عدمهما ط.
٨- العدمات : العدميّات ط.　٩- فإنّها : فإنّهما م.　١٠- و : أو مص.　١١- فكذا : فكذلك مص. : هكذا مج.
١٢- لأنّها : فإنّها ط.　١٣- بذواتها : لذواتها م، مج. : لذاته ط.　١٤- ما : فما مص. : ممّا ط.
١٥- عليه :+ من مج.　١٦- قبل من : من قبل مص.　١٧- إنّه : هو ط، م.

و لايصير[١] أولى بالوجود[٢] إلّا إذاكان له مادّة.

لأنّا نقول : المقدّمتان ممنوعتان، فلسنا نسلّم أنّه لايدخل فى الوجود إلّا إذا صار قبل ذلك أولى بالوجود[٣]. و الّذى يحقّق هذا الكلام[٤] أنّ هذه الأولويّة إمّا أن تكون حاصلة عند حدوث الحادث، أو سابقة عليه. فإن كان الأوّل كان الكلام فى حدوث تلك[٥] الأولويّة كالكلام فى الحادث الأوّل، فيفضى إلى علل و معلولات لانهاية لها دفعة واحدة؛ و هو محال. و إن كان الثّانى فهو محال؛ لأنّ حدوث الحادث إمّا أن يكون مفتقراً إلى وجود تلك الأولويّة، فحينئذ يجب حصولها معه[٦]، لاسابقاً عليه؛ هذا خلف. أو إلى عدمه، لكن عدمه[٧] كان حاصلاً قبل ذلك بمدّة مديدة، فكان يجب حدوث[٨] الحادث قبل أن حدث بمدّة[٩] مديدة؛ هذا خلف[١٠].

ثمّ و إن وقعت المساعدة على أنّه لابدّ من حدوث هذه الأولويّة لكن لانسلّم أنّ حدوث الأولويّة لايحصل إلّا بالمادّة. فلئن عادوا إلى أنّ هذه[١١] الأولويّة صفة وجوديّة فافتقرت إلى مادّة، عدنا نحن أيضاً إلى الوجوه[١٢] المذكورة فى بيان أنّ الإمكان لايجوز أن يكون وصفاً ثبوتيّاً[١٣].

المسئلة الخامسة
فى أنّ كلّ ممكن محدث بالذّات

فصل واحد[١٤].

١- و لايصير : لن يصير م.: ولكن لايصير ط. ٢- ولايصير أولى بالوجود : و ذلك لايعقل س.
٣- صار قبل ذلك أولى بالوجود : صار الوجود به أولى قبل ذلك س.
٤- الكلام :+ و جهان الأوّل م. :+ و جهان أحدهما ط. ٥- تلك :- س. ٦- معه : مع الحادث م.
٧- عدمه لكن عدمه : عدمها لكن عدمها مج. ٨- حدوث :+ هذا مج. ٩- بمدّة : مدّة س، ط.
١٠- هذا خلف :+ الثّانى؛ إنّ هذه الأولويّة نعتة، و نعت الشّىء لايوجد إلّا بعد وجوده، فقبل وجود الشّىء يستحيل حصول اولويّته [: أولويّة م]. لايقال : هذه الأولويّة تحصل فى المادّة لأنّا نقول: الأولويّة الحاصلة فى المادّة إن كانت أولويّة حاصلة [: نعتا م] له عاد الإشكال. و إن لم يكن نعتاً له لم يكن كلامنا فيه، لأنّ كلامنا ليس فى الأولويّة [: اولويّته م] م، ط.
١١- هذه :+ المادّة و ط. ١٢- الوجوه : المؤاخذة مج. ١٣- ثبوتيّاً :+ و باللّه التّوفيق ط، م.
١٤- فصل واحد : و فيه فصل واحد مج. :- ط، م.

[الفصل السّابع]

تنبيه : الشّىء يكون بعد الشّىء من وجوه كثيرة: مثل البعديّة الزّمانيّة و المكانيّة. و إنّما نحتاج الآن من الجملة إلى مايكون باستحقاق الوجود، و إن لم يمتنع أن يكونا فى الزّمان معاً. و ذلك إذاكان وجود هذا عن آخر، و وجود الآخر ليس عنه. فمااستحقّ هذا الوجود إلّا و الآخر حصل له الوجود، و وصل[١] إليه الحصول[٢]؛ و أمّا الآخر فليس يتوسّط هذا بينه و بين ذلك الآخر فى الوجود، بل يصل إليه الوجود لاعنه، و ليس يصل إلى ذلك إلّا مارّاً على الآخر. و هذا مثل ما تقول[٣]: حرّكتُ يدى فتحرّك المفتاح، أو ثمّ تحرّك المفتاح، و لاتقول: تحرّك المفتاح فتحرّكت يدى، أو ثمّ تحرّكت يدى، و إن كانا معاً فى الزّمان. فهذه بعديّة بالذّات[٤].

ثمّ أنت تعلم أنّ حال الشّىء الّذى يكون للشّىء باعتبار ذاته، متخلّياً عن غيره، قبل حاله من غيره قبليّة بالذّات. وكلّ موجود عن غيره يستحقّ العدم لو انفرد. أو لايكون له وجود لو انفرد، بل إنّما يكون له الوجود[٥] عن غيره. فإذن[٦] لايكون له وجود قبل أن يكون له وجود، و هو الحدوث الذّاتى.

التّفسير: المطلوب من هذا الفصل بيان الحدوث الذّاتى[٧] للممكنات، لكنّه قبل الخوض فيه بيّن حقيقة كون الشّىء بعد غيره بالذّات. و اعلم أنّ الشّىء قديكون بعد غيره بالزّمان و المكان[٨]، و هما مشهوران. و قديكون بعد غيره بالذّات[٩]، و مثل[١٠] هذا البعد قد يمكن وجوده مع القبل فى زمان واحد. ثمّ هذا على قسمين: أحدهما أن يكون القبل علّة للبعد[١١]، كحركة اليد فإنّها علّة لحركة الكُمّ[١٢]. و الثّانى أن لاتكون كذلك، كالواحد فإنّه متقدّم على الاثنين و إن لم يكن علّة له.

و لقائل أن يقول: إن كان المراد بتقدّم العلّة على المعلول كونها مؤثّرة فيه، فذلك حقّ، لكنّه كلام لافائدة فيه؛ لأنّه لامعنى لكونه[١٣] علّة له[١٤] إلّا كونه مؤثّراً فيه. فإذا قلنا: العلّة متقدّمة على المعلول؛

١- وصل : بتوسّطه كان م. ٢- الحصول :+ و بتوسّطه كان وصل إليه الحصول أو الوجود: على هامش م.
٣- تقول : يقول مص، م. ٤- بالذّات : فى الذّات س، م. ٥- إنّما يكون له الوجود :- س، مص.
٦- فإذن : فإن س، م. ٧- الذّاتى : الذّى مص. ٨- و المكان :- س. ٩- بالذّات :+ و هو البعد ط.
١٠- مثل : هل مج. ١١- القبل علّة للبعد : القبليّة علّة للبعديّة مص.
١٢- الكمّ : صحّح على هامش م على «المفتاح». ١٣- لامعنى لكونه : لايعنى بكونه ط، م.
١٤- له :- م، ط، مج.

و عنينا بالتّقدّم التّأثير، كان معنى الكلام أنّ المؤثّر فى الشّىء مؤثّر فيه، فيكون معنى الموضوع و معنى المحمول واحداً، و ذلك هدر[١] لافائدة فيه. و[٢] إن كان المراد بالتّقدّم أمراً وراء التّأثير فلابدّ من إفادة تصوّر ذلك الأمر أوّلاً، ثمّ من[٣] إقامة الدّلالة على التّصديق به[٤].

و حاصل كلام الشّيخ فى بيان[٥] هذا التّقدّم أمران: أحدهما، أنّ الشّىء إذا كان علّة لشىء[٦] فالوجود ما وصل إلى المعلول إلّا بعد وصوله إلى العلّة و مروره بها. و أمّا فى جانب المعلول فليس كذلك. و ذلك يقتضى تقدّم العلّة على المعلول. و ثانيهما، أنّه يقال فى المشهور: إنّى حرّكت يدى فتحرّك المفتاح، أو ثمّ تحرّك[٧] المفتاح. و ذلك يدلّ على التّقدّم.

و اعلم أنّ الأوّل ضعيف جدّاً، لأنّ قولنا: الوجود مرّ بالعلّة[٨] ثمّ وصل إلى المعلول، كلام مجازىّ لامحالة. فإن كان المراد منه أنّ ذات العلّة مؤثّرة فى المعلول فهذا مسلّم، لكنّا بيّنّا أنّ ذلك لايقتضى[٩] التّقدّم. و إن كان المراد منه[١٠] شيئاً آخر فلابدّ من بيانه، فإنّ الرّدّ والقبول لايمكن إلّا بعد التّصوّر.

و الثّانى أيضاً ضعيف، لأنّه تمسّك بكلام أهل العرف، و هو ركيك. و بتقدير صحّته فلسنا نسلّم أنّ اهل العرف تصوّروا من ذلك إلّا[١١] أنّ حركة اليد مؤثّرة فى حركة المفتاح. فإن ادّعيت أنّهم أرادوا بهذه الصّيغة أمراً وراء[١٢] التّأثير فهو ممنوع، و لابدّ من الدّلالة عليه.

ثمّ إنّه بعد تقرير[١٣] البعديّة بالذّات شرع فى بيان أنّ كلّ ممكن محدث، أى كلّ ممكن[١٤] فإنّ وجوده بعد عدمه بعديّة بالذّات؛ لأنّ الأمر الّذى يكون للشّىء من ذاته قبل ما له من غيره قبليّة بالذّات لابالزّمان. و كلّ ماكان موجوداً بغيره فإنّه يستحقّ العدم لو انفرد، أو لايكون له وجود لو انفرد. و هذا يقتضى تقدّم لا[١٥] كونه على كونه[١٦] تقدّماً بالذّات[١٧]، و هذا هو الحدوث الذّاتى.

و لقائل أن يقول[١٨]: تقدّم عدم الممكن على وجوده ليس[١٩] بالعلّيّة[٢٠]، بل إن كان و لابدّ فبوجه

١- ذلك هدر: ذكر هذا س.: ذلك هذر مج.: هذه هدر ط. ٢- و: فنقول ط. ٣- من: - ط، مج.
٤- به: + ثانياً ط، م. ٥- بيان: إثبات س. ٦- لشىء: - ط. ٧- ثمّ تحرّك: لم تتحرّك مج.
٨- مرّ بالعلّة: من العلّة س. ٩- لايقتضى: يقتضى مج. ١٠- منه: - مص. ١١- إلّا: - مج.
١٢- وراء: هذا ط، م. ١٣- تقرير: تفسير ط. ١٤- أى كلّ ممكن: - مص. ١٥- لا: - مص.: إلّا مج.
١٦- على كونه: - ط. ١٧- بالذّات: + أى يقتضى تقدّم عدمه على وجوده بالذّات ط، م.
١٨- يقول: + إنّ ط، م. ١٩- ليس: + إلّا ط. ٢٠- بالعلّيّة: بالعلّة م.

آخر. و الّذى أورده[١] فى أوّل[٢] هذا الفصل أنّما هو بيان التّقدّم بالعلّيّة. فإذن ما أورده[٣] قبل الشّروع فى المقصود غير منتفع به فيه[٤]، و الّذى ينتفع به فيه، و[٥] هو القبليّة الذاتيّة لاعلى سبيل العلّيّة، مابيّنته و ما ذكرته[٦]، فكان الكلام مستدركاً من هذا الوجه.

ثمّ لئن نزلنا[٧] عن هذا المقام فنقول: لانزاع[٨] فى أنّ ماللشّىء[٩] من ذاته قبل ما له من غيره[١٠] قبليّة بالذّات، لكن لانسلّم أنّ الممكن يستحقّ العدم من ذاته[١١]. فإنّ الّذى يستحقّ العدم من ذاته يكون ممتنعاً لذاته، و الممكن لذاته لايكون ممتنعاً لذاته. بل الممكن يصدق عليه أنّه لايستحقّ الوجود من ذاته، لكن لايصدق عليه أنّه يستحقّ[١٢] اللّاوجود من ذاته. و الفرق بين[١٣] استحقاق الوجود و بين[١٤] استحقاق اللّاوجود ظاهر. و إذا ظهر فساد قولكم:[١٥] الممكن[١٦] يستحقّ العدم من ذاته؛ لم يمكنكم أن تثبتوا أنّ عدمه قبل وجوده بالذّات.

و قول الشّيخ: «إنّه يستحقّ العدم لو انفرد؛ أو لايكون له وجود لو انفرد»؛ فيه مغالطة لأنّه إن أراد[١٧] بالانفراد اعتبار ذاته من حيث هى هى مع قطع النّظر عن وجود علّته و عدم علّته، فلانسلّم أنّه فى هذه الحالة يستحقّ العدم[١٨]، إذلو كان كذلك لكان ممتنعاً لاممكناً. و إن أراد بالانفراد[١٩] اعتبار ذاته مع عدم علّة وجوده، ففى هذه الحالة لاشكّ أنّه يستحقّ العدم، لكن لالذاته بل لعدم علّة[٢٠] وجوده[٢١]، فإنّ علّةَ عدم المعلولِ عدمُ علّةِ وجودِه عندهم. و إذا[٢٢] كان وجود المعلول لأجل وجود تلك العلّة، و عدمه لأجل عدمها، كان كلّ واحد منهما حاصلاً[٢٣] للشّىء من غيره. و على هذا التّقدير لايظهر للعدم تقدّمٌ أصلاً على الوجود.

و اعلم أنّا إن أردنا اصلاح هذه الحجّه قلنا: الممكن ذاته[٢٤] يقتضى أن لايكون مستحقّاً للوجود و العدم من ذاته، فهذه اللّاستحقاقيّة مستحقّة لذاته، فيكون لهاتقدّم على استحقاق الوجود و العدم، و

١- أوردته: أورده مص. ٢- أوّل: - ط. ٣- أوردته: أورده مص. ٤- فيه: - س. ٥- و: - مص.
٦- ما بيّنته و ما ذكرته: كما بيّنه و ما ذكر مص. ٧- نزلنا: تنزّلنا مص. ٨- نزاع: ينازع مص.: تنازع م.
٩- للشّىء: ليس مج. ١٠- غيره: غير مص.: بالغير مج. ١١- من ذاته: - ط.
١٢- يستحقّ: لايستحقّ ط، م. ١٣- بين: + لا س، و أيضاً على فوق السّطر م. ١٤- بين: - ط.
١٥- قولكم: أنّ ذلك س. ١٦- الممكن: لايمكن أن ط. ١٧- أراد: أردنا مص. ١٨- العدم: + لذاته مص.
١٩- بالانفراد: بالإمكان ط. ٢٠- لعدم علّة: لعلّة ط. ٢١- وجوده: الوجود مج. ٢٢- و إذا: و إذ س.

حینئذ یحصل منه الحدوث الذّاتی. و لنرجع إلی تفسیر[١] المتن.

و اعلم أنّ من أوّل الفصل إلی قوله: «ثمّ أنت تعلم أن حال[٢] الشّیء الّذی یکون للشّیء باعتبار[٣] ذاته» فی بیان ماهیّة البعدیّة الذاتیّة، و منه إلی آخر الفصل فی بیان أنّ کلّ ممکن محدث بالذّات.

فأمّا قوله: «الشّیء یکون بعد الشّیء من وجوه کثیرة: مثل البعدیّة الزّمانیّة و المکانیّة» فمعناه ظاهر.

و أمّا قوله : «و إنّما نحتاج الآن من الجملة إلی ما[٤] یکون باستحقاق الوجود، و إن لم یمتنع أن یکونا[٥] فی الزّمان معاً، و ذلک إذا کان وجود هذا عن آخر، و وجود الآخر لیس عنه»؛ فاعلم أنّ معناه أنّ القبلیّة الحاصلة بالزّمان و المکان غیر واجبة، لأنّ الّذی وجد فی الزّمان المتقدّم[٦] کان یصحّ حصوله فی الزّمان المتأخّر و بالعکس، و کذا القول فی القبلیّة بالمکان. فأمّا القبلیّة الواجبة فهی أن تکون وجود هذا عن ذاک[٧]، و وجود ذاک[٨] لیس عن هذا[٩]. و هذا الکلام مشعر[١٠] بأنّ القبلیّة الواجبة لاتتحقّق إلّا مع العلّیّة[١١]، و فیه نظر کما بیّنّاه أو یحمل قوله: «وجود هذا عن آخر، و وجود الآخر لیس عنه»؛ لاعلی معنی العلّیّة، بل علی معنی أعمّ منها بحیث یندرج فیه تقدّم[١٢] الواحد علی الإثنین.

و أمّا قوله : «فما استحقّ هذا الوجود إلّا و الآخر حصل له الوجود، و وصل إلیه الحصول؛ و أمّا الآخر فلیس یتوسّط هذا بینه و بین ذلک الوجود[١٣]، بل یصل إلیه الوجود لاعنه، و لیس یصل إلی[١٤] ذلک إلّا مارّاً علی الآخر»؛ فاعلم أنّ المراد منه[١٥] أنّ العلّة متوسّطة بین ذات[١٦] المعلول و وجوده، و أمّا المعلول فلیس بمتوسّط بین ذات العلّة و وجودها[١٧].

و أمّا قوله : «و هذا مثل ما تقول[١٨]: حرّکت یدی فتحرّک المفتاح» إلی قوله: «فهذه بعدیّة بالذات[١٩]»؛ فالمراد منه الحجّة الثّانیة[٢٠].

١- تفسیر : شرح س. ٢- حال :-م، مج. ٣- باعتبار : فی اعتبار مص. ٤- ما :+ لا مج.
٥- یکونا : یکون ط، م، مج. ٦- المتقدّم : المقدّم س. ٧- ذاک : ذلک س. ٨- وجود ذاک :-م.
٩- هذا : ذا مج. ١٠- مشعر : لیس بمشعر مص. ١١- العلّیّة : القبلیّة بالعلّیّة س. ١٢- تقدّم : تقدیم مج.
١٣- ذلک الوجود : ذلک الآخر فی الوجود ط. : ذلک الغیر مج. ١٤- إلی :-ط. ١٥- منه :-ط، م.
١٦- ذات :+ الوجود مج. ١٧- و أمّا المعلول ... وجودها :-ط، م. ١٨- ما تقول : أن تقول س.
١٩- ... ٢٠- ...

و أمّا قوله : «ثمّ[١] أنت تعلم أنّ حال الشّیء الّذی یکون للشّیء باعتبار ذاته[٢]، قبل حاله من غیره[٣] قبلیّة بالذّات» فمعناه ظاهر. و[٤] قوله: «و کلّ موجود عن[٥] غیره، یستحقّ العدم لو انفرد. أو لایکون له وجود لو انفرد، بل عن غیره»؛ فاعلم أنّ معناه ظاهر، و قد عرفت ما فی هذه المقدّمة من الإشکال.

و أمّا قوله : «فإذن[٦] لایکون له وجود قبل أن یکون له وجود[٧]، و هو الحدوث الذّاتی»؛ فمعناه[٨] أنّه یلزم من المقدّمتین المذکورتین أنّ اللّاکون متقدّم[٩] علی الکون، أی العدم متقدّم علی الوجود تقدّماً بالذّات، و هو المطلوب.

المسئلة السّادسة

فی أنّ العلّة متی کانت مستجمعة جمیع الأمور المعتبرة فی علّیّتها فإنّه یستحیل تخلّف المعلول عنها

فصل واحد[١٠].

[الفصل الثّامن]

تنبیه : وجود المعلول متعلّق بالعلّة[١١]، من حیث هی علی الحال الّتی بها تکون علّة من طبیعة، أو إرادة، أو غیر ذلک أیضاً، من أمور یحتاج إلی[١٢] أن یکون من خارج، و[١٣] لها مدخل فی تتمیم کون العلّة علّة بالفعل مثل الآلة، حاجة النّجّار إلی القدوم، أو المادّة، حاجة النّجّار إلی الخشب؛ أو المعاون، حاجة النّشّار إلی نشّار آخر؛ أو الوقت[١٤]، حاجة الآدمیّ إلی الصّیف؛ أو إلی[١٥] الدّاعی، حاجة الآکل إلی الجوع؛ أو زوال مانع، حاجة الغسّال إلی زوال الدّجن.

١- أمّا قوله ثمّ : ثمّ قوله ط. ٢- ذاته :+ متخلّفا عن غیره ط. ٣- غیره : غیر ط. ٤- و :+ أمّا مص.
٥- عن : من ط. ٦- فإذن : فإن س. ٧- لو انفرد بل ... له وجود : ثابتة علی الهامش بقلم جدید م.
٨- فمعناه : معناه س. ٩- أنّ اللّاکون متقدّم : أن لایکون متقدّما ط. : أن لاکون مقدّم س.
١٠- فصل واحد :-ط، م. ١١- بالعلّة : بوجود العلّة م. ١٢- إلی :-س. ١٣- و :-مص.
١٤- ... ١٥- ...

و عدم المعلول متعلّق بعدم كون العلّة على الحالة التى هى بها علّة بالفعل، سواء[١] كان ذاتها موجوداً لا[٢] على تلك الحالة، أو لم يكن موجوداً أصلاً.

فإذا لم يكن شىء معوّق من خارج، وكان الفاعل بذاته موجوداً، ولكنّه ليس لذاته علّة، توقّف وجود المعلول على وجود الحالة المذكورة. فإذا وجدت -كانت طبيعة، أو إرادة جازمة، أو غير ذلك- وجب وجود المعلول. و إن لم توجد وجب عدمه. و أيّهما فرض أبداً، كان ما بإزائه أبداً، أو وقتاً ما، كان وقتاً ما.

و إذا جاز أن يكون شىء متشابه الحال فى كلّ شىء، و له معلول، لم يبعد أن يجب[٣] عنه سرمداً. فإن[٤] لم يسمّ هذا مفعولاً بسبب أن لم يتقدّمه[٥] عدم، فلامضايقة فى الأسماء[٦] بعد[٧] ظهور المعنى.

التّفسير[٨]: وجود المعلول مفتقر إلى أن تحصل العلّة مستجمعة جميع الأمور الّتى لايتمّ علّيّتها[٩] بالفعل[١٠] إلّا معها. و تلك الأمور إمّا أن تكون صفات عائدة إلى ذات العلّة: كحصول الطّبيعة الموجبة، و الإرادة الجازمة، و غيرهما. و إمّا أن تكون خارجة عن ذاتها، و ذكر من تلك الأمور ههنا ستّة أشياء: أحدها؛ الآلة، مثل حاجة النجّار إليها[١١]. و الثّانى؛ المادّة، مثل حاجة النجّار إلى الخشب. و الثّالث؛ المعاون، مثل حاجة النشّار إلى نشّار آخر. و رابعها؛ الوقت، مثل حاجة الآدمىّ إلى الصّيف، فإنّ كثيراً من الأفعال لايمكنه الاشتغال بها إلّا فى هذا الوقت لاسيّما اتّخاذ الأديم و إصلاحه.[١٢] و خامسها؛ حصول الدّاعى، مثل حاجة الأكل إلى الجوع الّذى هو شهوة الأكل. و سادسها؛ زوال المانع، مثل حاجة الغسّال إلى زوال الدَّجْن. قال صاحب الصّحاح: الدَّجْنُ إلباس الغيم السّماء[١٣]، و قد دَجَن يومنا، يَدْجُن بالضمّ، دَجْناً و دُجُوناً. و الدَّجْنّ المطر الكثير[١٤]، و سحابة داجنة[١٥].

و لقائل أن يقول: إنّكم جعلتم زوال المانع جزءاً من العلّة من حيث أنّها علّة بالفعل، و ذلك

١- سواء :- س. ٢- موجوداً لا :- مص. ٣- يجب : يجد م. ٤- فإنّ : و إن م.
٥- أن لم يتقدّمه : أنّه لايتقدّمه م. ٦- فى الأسماء :- س. ٧- بعد :- م. ٨- التّفسير :+ أقول مص.
٩- علّيّتها : علّيّة الفعل م. ١٠- بالفعل :- مج، س. ١١- إليها : إلى المنشار ط.
١٢- فإنّ كثيراً ... و إصلاحه :- س.
١٣- إلباس الغيم السّماء : بالكسر الغيم اليابس مص.: المانع بين الغيم و السّماء ط. ١٤- الكثير : الكبير مص.
١٥- دجن ... يدجن دجناً وجودنا و الدّجن ... داجنة : [illegible]

خطأ؛ لأنّ زوال المانع قيد عدمىّ، و القيد العدمىّ لايجوز أن يكون جزءاً من علّة[١] الشّىء الموجود[٢]. إذ لو جاز أن يكون العدم جزءاً من علّة الوجود لجاز أيضاً أن يكون علّة مستقلّة للوجود، و فساد ذلك لايخفى.

ثمّ قال: و أمّا عدم المعلول فإنّه متعلّق بأن لاتوجد العلّة مع جميع الأمور المعتبرة فى علّيّتها، إمّا لأنّ شيئاً من هذه الأحوال و الشّرائط[٣] مختلّ[٤] و إن كانت ذاته موجودة؛ و إمّا لأنّ ذاته قد عدمت و فنيت.

و إذا عرفت ذلك فنقول: إذا وجدت ذات العلّة مع كلّ الجهات المعتبرة فى علّيّتها[٥] وجب حصول المعلول معها؛ و إن لم توجد وجب عدمه. و أىّ القسمين[٦] فرض أبداً كان حال[٧] المعلول[٨] أيضاً أبداً، و أيّهما فرض وقتاً ما كان ما بإزائه[٩] من المعلول أيضاً كذلك. فإذا[١٠] فرضنا شيئاً[١١] متشابه الحال فى جميع هذه الأمور، ممتنع التّغيّر، و له معلول، وجب أن يجب ذلك المعلول عنه أبداً. لأنّ جميع الجهات المعتبرة فى علّيّتها إذا كانت حاصلة بالفعل، و هو[١٢] ممتنع التّغيّر، و ثبت أنّ ترتيب[١٣] المعلول على العلّة واجب، لزم من دوام[١٤] تلك العلّة دوام ذلك المعلول.

ثمّ قال بعد ذلك: فإن لم يسمّ هذا المعلول مفعولاً[١٥] لأجل أنّه لم يتقدّمه عدم، فلامضايقة فى الألفاظ بعد ظهور المعانى.

واعلم أنّ الغرض من هذا الفصل التّنبيه على الحجّة الّتى لايزال القائلون بالقدم[١٦] يتمسّكون بها، و يعوّلون عليها. و هى أنّ الأمور الّتى بها تتمّ مؤثّرية البارى تعالى فى العالم[١٧] إمّا أن تكون بأسرها[١٨] أزليّة، أو لاتكون. و الثّانى باطل، إذ لو كان شىء منها حادثاً لافتقر حدوثه إلى مؤثّر[١٩]، و الكلام فى كونه مؤثّراً فى ذلك الأمر[٢٠] كالكلام فى الأوّل فيلزم التّسلسل؛ و هو محال. فإذن كلّ الأمور المعتبرة فى مؤثّرية اللّه تعالى فى العالم أزلىّ. و أيضاً فمن الظّاهر أنّ المؤثّر متى[٢١] حصل

١- علّة :- ط. ٢- الشّىء الموجود : وجود الشّىء س. ٣- الشّرائط : الشّروط س. ٤- مختلّ : محتمل ط.
٥- علّيّتها : العلّيّة مص. ٦- القسمين :- س. ٧- حال :- مص. ٨- المعلول :+ كذلك مج.
٩- كان ما بإزائه : كان بازائه مص. : بإزاء ط. ١٠- فإذا : و إذا ط، مص. ١١- شيئاً :+ من ط.
١٢- و هو :- ط. ١٣- ترتيب : ترتّب مج. : ثبوت مص. ١٤- من دوام : لدوام ط، م، مص.
١٥- مفعولاً : معلولاً مج. ١٦- بالقدم : بالعدم مص. ١٧- العالم :+ إلّا بها م. ١٨- بأسرها : تأثيرها ط.

مستجمعاً جميع الأمور المعتبرة فى المؤثّريّة وجب ترتيب[۱] الأثر عليه، لأنّه إن[۲] جاز تخلّف الأثر عنه كان صدور الأثر عن العلّة المستجمعة لجميع[۳] تلك الأمور المعتبرة فى المؤثّريّة، و لاصدوره عنها على السّواء. و لوكان كذلک لماترجّح الصّدور على اللّاصدور إلّا لمرجّح[۴] آخر، فلم تكن جميع الأمور المعتبرة فى المؤثّريّة حاصلة قبل حصول هذا الزّائد، وكنّا فرضنا أنّ الأمر كذلک؛ هذا خلف. و إذا ثبت المقدّمتان لزم من قدم البارى تعالى قدم أفعاله. فهذا تحرير هذه الحجّة.

و لقائل أن يقول: هذا الكلام إنّما يلزم فى الموجب بالذّات[۵]، أمّا الفاعل المختار فلا، لاحتمال[۶] أن يقال: إنّه كان فى الأزل مريداً إحداث العالم[۷] فى وقت دون وقت. فإذا[۸] قالوا: فلم أراد إحداثه[۹] فى ذلک الوقت دون ما قبله و[۱۰] ما بعده؟ كان الكلام فيه طويلاً و هو مذكور فى سائر كتبنا على وجه الاستقصاء.

المسئلة السّابعة
فى تفسير لفظ الإبداع

فصل واحد[۱۱].

[الفصل التّاسع]

تنبيه : الإبداع هو أن يكون من الشّيء[۱۲] وجود لغيره، متعلّق به فقط، دون متوسّط[۱۳] من مادّة، أو آلة، أو زمان. و ما يتقدّمه عدم زمانىّ، لم يستغن عن متوسّط. و الإبداع أعلى رتبة من التّكوين و الإحداث.

التّفسير[۱۴] : هذا الفصل مشتمل[۱۵] على مطالب ثلاثة[۱۶]: أحدها؛ تفسير لفظ الإبداع و هو أن

۱- ترتيب : ترتّب مج، مص. ۲- إن : لو ط، مص. ۳- لجميع : بجميع م. : جميع ط. ۴- لمرجّح : لمؤثّر مج.
۵- بالذّات : الذّات مج. ۶- لاحتمال : فالاحتمال ط. ۷- العالم :+ فى لايزال س. ۸- فإذا : فإن ط.
۹- إحداثه : حدوثه س. ۱۰- و : أو م، مص. ۱۱- فصل واحد :- ط، م. ۱۲- من الشّيء : للشّيء ط.
۱۳- متوسّط : توسّط س. ۱۴- التّفسير : الشّرح س. :+ أقول مص. ۱۵- مشتمل : يشتمل س.
۱۶- مطالب ثلاثة : ثلاث مطالب س

لايتوقّف صدور المعلول عن العلّة على توسّط الآلة و الزّمان و المادّة. و ثانيها؛ أنّ كلّ ما يتقدّمه عدم زمانىّ فلابدّ و أن يكون مسبوقاً بمادّة و زمان، و قدمرّ الكلام فى ذلک. و ثالثها؛ أنّ الإبداع أعلى رتبة من التّكوين[۱]، و هو[۲] مسئلة خطابيّة. و إنّما ذكر هذه المسئلة ليبيّن[۳] أنّ كون البارى تعالى فاعلاً للعالم مع كونه أزليّاً، أجلّ و أعلى ممّا إذا كان فاعلاً له لولم يكن أزليّاً.

المسئلة الثّامنة
فى أنّ أحد طرفى الممكن لايترجّح على الآخر إلّا لعلّة و أنّ حصوله[۴] واجب عند حصول العلّة

فصل واحد[۵].

[الفصل العاشر]

تنبيه و إشارة : كلّ شيء لم‌يكن، ثمّ كان، فبيّن فى العقل الأوّل[۶] أنّ ترجّح أحد طرفى إمكانه صار أولى بشيء أو بسبب[۷]، و إن كان قد يمكن العقل أن يذهل عن هذا البيّن و يفزع[۸] إلى ضروب من البيان. و هذا التّرجيح و التّخصيص[۹] عن ذلک الشّيء إمّا أن يقع و قد وجب عن السّبب؛ أو[۱۰] بعدُ لم‌يجب بل هو فى حدّ الإمكان عنه، إذ لاوجه للامتناع عنه. فيعود الحال فى طلب سبب[۱۱] التّرجيح[۱۲] جذعاً و لايقف، فالحقّ أنّه يجب عنه.

التّفسير[۱۳] : قال صاحب الصّحاح: قولهم: فلانٌ فى هذا الأمر جَذَعٌ[۱۴]، إذا كان[۱۵] أخذ[۱۶] فيه حديثاً. و اعلم أنّ هذا الفصل مشتمل[۱۷] على مطلوبين: أحدهما؛ أنّ الممكن لايترجّح أحد طرفيه على الآخر إلّا لمرجّح، فزعم[۱۸] كونها ضروريّة غنيّة عن البرهان. و ثانيهما؛ أنّ حصول المعلول عند

۱- التّكوين :+ و الإحداث مج. ۲- هو : هذه مص. ۳- ليبيّن : ليتبيّن مص.
۴- حصوله : حصول المعلول س. ۵- فصل واحد :- ط، م. ۶- الأوّل :- م.
۷- بشيء أو بسبب : لشى أو لسبب س. ۸- يفزع : يفرغ مص.
۹- التّرجيح و التّخصيص : التّرجّح و التّخصّص س. ۱۰- أو :+ و س. ۱۱- طلب سبب : سبب طلب م.
۱۲- التّرجيح : التّرجّح س. ۱۳- التّفسير :+ أقول مص. ۱۴- جذع : مبدع مج. ۱۵- إذا كان : أى مج.
۱۶- [illegible]

حصول العلّة التّامّة واجب، و هذه القضيّة برهانيّة، فلاجرم سمّى الفصل المشتمل عليهما بـالتّنبيه و الإشارة. أمّا التّنبيه فلأجل الأوّل، و أمّا الإشارة[۱] فلأجل الثّانى. و إنّما افتقر إلى هاتين المقدّمتين لأنّ العالم لولم‌يكن صادراً عن البارى تعالى فى الأزل[۲]، ثمّ صار صادراً عنه، فلابدّ لذلک من علّة أخرى، فلايكون البارى تعالى مستقلاًّ بالمؤثّريّة[۳] فى العالم . و أمّا إن‌كان مستقلاًّ بالمؤثّريّة.[۴] فى الأزل، فلابدّ من ترتّب[۵] الأثر عنه.

و اعلم أنّ فى المقدّمة الثّانية بحثاً و هو أنّ الشّيخ قال: المعلول حين ما صدر عن العلّة إمّا أن يقال: صدر عنه مع أنّه وجب[۶] صدوره عنه، أو ماوجب صدوره عنه[۷]؛ و الأوّل هو المطلوب. و أمّا الثّانى فإنّه يقتضى أن يكون صدوره عنه ممكناً، إذ لاوجه للامتناع، و حينئذ يعود الحال[۸] فى طلب[۹] سبب التّرجّح[۱۰] جذعاً.

فإن قيل: لم لايجوز أن يقال: إنّه قبل حضور هذا السّبب كان الوجود و العدم بالنّسبة إليه على السّواء[۱۱]، فلاجرم افتقر إلى المرجّح. و بعد حضور هذا السّببِ صار الوجود أولى و أرجح من العدم و إن لم‌ينته إلى حدّ الوجوب. فلأجل حصول هذه[۱۲] الأولويّة استغنى[۱۳] عن السّبب الجديد، و لأجل أنّه لم‌ينته إلى حدّ الوجوب بقى فى حدّ الإمكان.

فنقول: القول بهذه الأولويّة باطل، لأنّه مع حصول هذه الأولويّة لاشكّ فى إمكان صدور المعلول عنه. فإن‌كان[۱۴] لاصدوره عنه محالاً فهو القول بالوجوب. و إن لم‌يكن محالاً كان الصّدور و اللّاصدور مع حصول هذه الأولويّة ممكنين. فليفرضا واقعين حتّى يحصل المعلول تارة مع[۱۵] هذه الأولويّة الحاصلة[۱۶]، و لايحصل أخرى. فيكون اختصاص[۱۷] أحد زمانى حصول هذه الأولويّة بحصول المعلول دون الزّمان الثّانى إن‌كان لأمر، لم‌تكن الأولويّة الحاصلة أوّلاً كافية. و إن‌كان

۱- أمّا الاشارة : الاشارة ط، م. ۲- الأزل : الأوّل مص، مج.
۳- فلابدّ لذلک ... بالمؤثّريّة : ثابتة على فوق السّطر س. ۴- فى العالم ... بالمؤثّريّة :- مص.
۵- ترتّب : ترتيب ط. ۶- وجب : واجب س. ۷- أو ما وجب صدوره عنه : أو ليس بواجب س.
۸- الحال : المحال س، مص. ۹- طلب :- ط. ۱۰- التّرجّح : التّرجيح ط، مص.
۱۱- السّواء : حال سواء ط. ۱۲- هذه :- س، مج. ۱۳- استغنى : اسعاد مج. ۱۴- كان :- ط.

لالأمر[۱]، كان اختصاص أحد الزّمانين بالوقوع دون الزّمان الآخر، مع أنّ الأولويّة بالنّسبة إليهما على السّواء، ترجيحاً لأحد طرفى الممكن المتساويين[۲] على الآخر لالمرجّح؛ و هو محال[۳]. فظهر بهذا بطلانُ القول بهذه الأولويّة[۴]، و ثبت أنّه متى خرج عن حدّ التّساوى فلابدّ من الوصول إلى الوجوب.

المسئلة التّاسعة

فى أنّ الواحد حقّاً[۵] لايصدر عنه[۶] إلّا المعلول الواحد

فصل واحد.[۷]

[الفصل الحادى عشر]

تنبيه : مفهوم[۸] أنّ علّةً ما بحيث يجب عنها « الف » غير مفهوم أنّ علّةً ما بحيث يجب عنها « ب ». و إذاكان الواحد يجب عنه شيئان، فمن حيثيّتين مختلفتى[۹] المفهوم[۱۰] فمختلفتى[۱۱] الحقيقة، فإمّا أن يكونا من مقوّماته، أو من لوازمه، أو بالتّفريق.[۱۲] فإن فرضنا من لوازمه عاد الطّلب جذعاً. فينتهى إلى حيثيّتين من مقوّمات العلّة مختلفتين: إمّا للماهيّة، و إمّا لأنّه موجود، و إمّا بالتّفريق. فكلّ مايلزم عنه اثنان معاً، ليس أحدهما بتوسّط الآخر[۱۳]، فهو منقسم الحقيقة.

التّفسير[۱۴]: تحرير هذه الحجّة أنّ مفهوم أنّه صدر عن هذه العلّة هذا، مغاير لمفهوم أنّه صدر عنها ذلک[۱۵]. فالمفهومان إمّا أن يكونا مقوّمين، أولازمين، أو أحدهما مقوّم و الآخر لازم. فإن‌كان الأوّل كانت الحقيقة مركّبة لابسيطة. و إن‌كان الثّانى فاللّوازم معلولة، فيكون مفهوم أنّه صدر عنها هذا اللّازم مغايراً لمفهوم أنّه صدر عنها ذلک اللّازم، و يعود الكلام الأوّل بعينه فيهما. و يلزم إمّا التّسلسل و هو محال[۱۶]، أو الانتهاء إلى جزئين داخلين[۱۷] فى الحقيقة فيعود القسم الأوّل. و إن‌كان الثّالث لزم

۱- لالأمر : الأمر مج. ۲- المتساويين : المتساوى م، مص. : المساوى ط. ۳- و هو محال :- س.
۴- بالنّسبة إليهما ... بهذه الأولويّة : ثابتة على الهامش بعد التّصحيح بقلم جديد م. :+ بطلان ذلک مج.
۵- حقّاً :- س. ۶- عنه : منه ط، م. ۷- فصل واحد :- ط، م. ۸- مفهوم :- س.
۹- مختلفتى : فمختلفتى مص. ۱۰- المفهوم :+ و مص. ۱۱- فمختلفتى : لمختلفى م.
۱۲- أو بالتّفريق :- س، مص. ۱۳- الآخر :- س. ۱۴- التّفسير :+ أقول مص. ۱۵- ذلک : ذاک ط، س.

منه تركّب[١] الماهيّة؛ لأنّ كلّ ماكان لماهيّته[٢] جزء كانت ماهيّته مركبّة؛ و لزم أيضاً أن يكون المعلول واحداً؛ لأنّ الجزء لايكون معلولاً، فيكون المعلول هو[٣] أحدهما لاهما معاً.

فهذه هى الحجّة الأقوى[٤] فى هذه المسئلة، و قد بيّنّا ضعفها فى كتبنا من وجوه كثيرة، و لنقنع[٥] ههنا منها[٦] بنكت قليلة. فنقول: إنّ مفهوم أنّ هذا الشّيء ليس بحجر مغايرٌ لمفهوم أنّه ليس بشجر. فهذان المفهومان إمّا أن يكونا مقوّمين، أو لازمين، أو أحدهما مقوّم و الآخر لازم. و نسوق التّقسيم المذكور بعينه حتّى يلزم أن يقال: البسيط لايسلب عنه إلّا شيء واحد، و ذلك معلوم الفساد بالضّرورة. فلئن[٧] قالوا: المفهومان إنّما اختلفا لتغاير السّلبين[٨]، لالتغاير[٩] المسلوب عنه؛ فنقول: لم[١٠] لايجوز أن يقال ههنا أيضاً المفهومان[١١] إنّما اختلفا لتغاير النّسبتين؟ أعنى نسبة العلّة إلى هذا المعلول و إلى ذلك المعلول[١٢]، و إن كانت ذات العلّة فى نفسها بسيطة أحديّة.

و أيضاً فالمفهوم من كون هذا الرّجل جالساً غيرُ المفهوم من كونه قائماً. و نسوق التّقسيم[١٣] المذكور حتّى يلزم أن يكون الجالس غير القائم، و المتكلّم غير السّاكت بالذّات. و كذلك المفهوم[١٤] من كون الجوهر قابلاً للسّواد غيرُ المفهوم من كونه قابلاً للحركة؛ و نسوق التّقسيم إلى أن يلزم منه أن لايقبل الشّيء الواحد إلّا مقبولاً واحداً، و ذلك باطل[١٥] بالاتّفاق.

و لاعذر عن[١٦] هذه الأشياء إلّا أن يقال: تغاير المفهوم إنّما حصل لاختلاف نسب القابل إلى المقبولات، فأمّا[١٧] الذّات الّتى عرضت لها تلك النّسب فهى واحدة[١٨]. فنقول نحن[١٩] أيضاً ههنا[٢٠]: لم لايجوز أن يكون الأمر واقعاً على هذا الوجه؟ و العجب من الحكماء كيف قنعت نفوسهم فى مثل هذا الأصل الّذى فرّعوا عليه[٢١] شطراً من مباحثهم بهذه الحجّة الضّعيفة و

١- تركّب : تركيب ط. ٢- ما كان لماهيّته: ما لماهيّته م، ط، مج. : ما له مص. ٣- هو :- ط. ٤- الأقوى : القويّة مص.
٥- لنقنع : لينتفع م. ٦- منها :- س. ٧- فلئن : و لئن مج. ٨- السّلبين : النّسبتين مص.
٩- لتغاير : تغاير مص. ١٠- لم : فلم م، مج، مص. ١١- المفهومان : المفهوم مج. : المفهومات م.
١٢- إلى ذلك المعلول : لذلك مج. : إلى ذلك س. ١٣- التّقسيم : القسم ط. ١٤- المفهوم : فالمفهوم ط، مج.
١٥- باطل : محال م. ١٦- عن : من ط. ١٧- فأمّا : و أمّا مص. : و إن س.
١٨- تلك النّسب فهى واحدة : النّسبة واحدة س. ١٩- نحن :- مج. ٢٠- فنقول... ههنا : فنحن أيضاً ههنا نقول س.
٢١- [illegible]

الخيال الواهى[١]؟!

المسئلة العاشرة
فى مذاهب أهل العالم[٢] فى إمكان العالم و حدوثه[٣]

[الفصل الثّانى عشر]

أوهام و تنبيهات : قال قوم: إنّ هذا الشّيء المحسوس موجود لذاته، واجب[٤] لنفسه. لكنّك إذا تذكّرت ما قيل فى شرط واجب الوجود، لم‌تجد هذا[٥] المحسوس واجباً. و تلوت قوله تعالى: «لا أُحِبُّ الآفِلِينَ»[٦]، فإنّ الهُوِيَّ فى حظيرة الإمكان، أُفولٌ ما.

و قال آخرون: بل هذا الموجود[٧] المحسوس معلول. ثمّ افترقوا: فمنهم من زعم أنّ أصله و طينته غير معلولين، لكن صنعته معلولة؛ فهؤلاء قدجعلوا فى الوجود واجبين، و أنت خبير باستحالة ذلك.

و منهم من جعل وجوب الوجود لضدّين أو لعدّة أشياء، و جعل غير ذلك من ذلك[٨]، و هؤلاء فى حكم الّذين من قبلهم.

و منهم من وافق على أنّ واجب الوجود واحد، ثمّ افترقوا فقال فريق منهم: إنّه لم‌يزل، و لاوجود لشيء عنه، ثمّ ابتدأ و أراد وجود شيء عنه. و لولا هذا، لكانت أحوال متجدّدة من أصناف شتّى فى الماضى لانهاية لها موجودة بالفعل؛ لأنّ كلّ واحد منها وجد، فالكلّ وُجد، فيكون لما لانهاية له من أمور[٩] متعاقبة، كلّيّةٌ منحصرة فى الوجود. قالوا: و ذلك محال[١٠]. و إن لم‌تكن كلّيّة حاصرة[١١] لأجزائها معاً، فإنّها فى حكم ذلك. و كيف يمكن أن تكون حال من هذه الأحوال، توصف بأنّها لاتكون إلّا بعد مالانهاية له، فتكون موقوفة على مالانهاية له؟ فيقطع إليها مالانهاية له.

١- الواهى : الوهمى ط، مج. :+ و باللّه التّوفيق س. ٢- العالم : العلم م، مص. :+ فى إمكان العلم مص.
٣- حدوثه :+ فصل واحد مص. ٤- واجب :+ الوجود ط، م. ٥- هذا :+ الشّيء مص.
[٦- لا أحبّ الآفلين: سورة ٦ (الأنعام) آية ٧٦] ٧- الموجود : الوجود م. ٨- من ذلك :- م.

ثمّ كلّ وقت يتجدّد، يزداد عدد تلك الأحوال. و كيف يزداد عدد[1] مالانهاية له؟

و من هؤلاء[2] من قال: إنّ العالم وُجد حين كان أصلح لوجوده.

و منهم من قال: لم يمكن[3] وجوده إلّا حين وُجد.

و منهم من قال: لايتعلّق[4] وجوده بحين، وبشىء[5] آخر، بل بالفاعل. ولايُسْئَلُ عن لِمَ. فهؤلاء هؤلاء.

و بازاء هؤلاء قوم من القائلين بوحدانيّة الأوّل يقولون: إنّ واجب الوجود بذاته واجب الوجود فى جميع صفاته و أحواله الأوّليّة له[6]، و إنّه لن[7] يتميّز فى العدم الصّريح حالٌ، الأولى[8] به فيها أن لايُوجِدَ شيئاً، أو بالأشياء أن لاتُوجَدَ عنه أصلاً، و حالٌ بخلافها.

و لايجوز أن تسنح إرادة متجدّدة إلّا لداع، ولا أن تسنح جزافاً، و كذلك لايجوز أن تسنح طبيعة، أوغير ذلك بلاتجدّد[9] حال. و كيف تسنح إرادة لحال[10] تجدّدت، و حالُ ما يتجدّد كحالِ ما يُمَهِّدُ له التّجدّدُ، فيتجدّد؟ و إذا لم يكن تجدّد كانت حالُ ما لم يتجدّد[11] شىءٌ حالاً واحدة مستمرّة على نهج واحد. و سواء جعلتَ التّجدّد لأمر تيسّر أو لأمر زال، مثلاً لحسن[12] من الفعل وقتاًما تيسّر؛ أو معيّن، أوغير ذلك ممّا عُدّ. أو لقبح[13] كان يكون له، لوكان قد زال، أوعائق أوغير ذلك كان فزال.

قالوا: فإن كان الدّاعى إلى تعطيل واجب الوجود عن إفاضة[14] الخير و الجود هو كون المعلول مسبوق العدم لامحالة، فهذا الدّاعى ضعيف، قدانكشف لذوى الانصاف ضعفه. على أنّه قائم فى كلّ حالٍ ليس فى حالٍ أولىٰ بايجاب السّبق منه فى حال[15].

و أمّاكون المعلول ممكن الوجود فى نفسه، واجب الوجود بغيره[16]، فليس يناقض كونه دائم الوجود بغيره[17]، كمانُبّهتَ عليه.

و أمّاكون غير المتناهى كلّاً موجوداً، لكون كلّ واحد وقتاًما موجوداً، فهو توهّم خطأ. فليس

۱- عدد :-م. ۲- و من هؤلاء : و منهم م. ۳- لم يمكن : لايمكن م، مص. ۴- لايتعلّق : يتعلّق م.

۵- بشىء : لابشىء مص. ۶- له :-س. ۷- لن : لم م. ۸- الأولى : الأوّل م. ۹- بلاتجدّد : لايتجدّد م.

۱۰- لحال : بحال م. ۱۱- لم يتجدّد : يتجدّد م. ۱۲- لحسن : كحسن مص. ۱۳- لقبح : كقبح مص.

۱۴- إفاضة :-م. ۱۵- منه فى حال : من حال + و إمّا منه فى كلّ حال م. ۱۶- بغيره : لغيره مص.

إذا صحّ على كلّ واحد حكم، صحّ على كلّ مُحَصَّل[1]، وإلّا لكان يصحّ أن يقال[2]: الكلّ من غير المتناهى يمكن أن يدخل فى الوجود، لأنّ كلّ واحد يمكن أن يدخل فى الوجود، فيحمل الإمكان على الكلّ كمايحمل[3] على كلّ واحد.

قالوا: و لم يزل غيرالمتناهى من الأحوال الّتى يذكرونها معدوماً، إلّا شيئاً بعد شىء. و غيرالمتناهى المعدوم قديكون فيه أكثر و أقلّ، و لايثلم ذلك كونها غير متناهية[4] فى العدم.

و أمّا توقّف الواحد منها على أن يوجد قبله ما لانهاية له، أو احتياج شىء منها إلى أن يقطع إليه ما لانهاية له[5]، فهو قول كاذب. فإنّ معنى قولنا: توقّف كذا على كذا، هو أنّ الشّيئين وُصِفا معاً بالعدم، و الثّانى لم يكن يصحّ وجوده إلّا بعد وجود المعدوم الأوّل، و كذلك الاحتياج. ثمّ لم يكن ألبتّة ولا فى وقت من الأوقات يصحّ أن يقال: إنّ الآخر كان متوقّفاً على وجود ما لانهاية له، أو محتاجاً إلى أن يقطع إليه ما لانهاية له؛ بل أىّ وقت فرضت، وجدت بينه و بين كون الأخير أشياء متناهية. ففى جميع الأوقات هذه صفته[6]، لاسيّما و الجميعُ، عندكم، وكلُّ واحدٍ واحدٌ. فإن عنيتم بهذا التّوقّف أنّ هذا لم يوجد إلّا بعد وجود أشياء كلّ واحد منها فى وقت آخر، لايمكن أن يُحْصَى عددها، و ذلك محال. فهذا هو[7] نفس المتنازع فيه أنّه[8] ممكن أوغير ممكن؛ فكيف[9] يكون مقدّمة فى إبطال نفسه، أ بأن تغيّر[10] لفظها تغييراً لايتغيّر به المعنى؟

قالوا: فيجب من اعتبار مانبّهنا[11] عليه أن يكون الصّانع الواجب الوجود غير مختلف النّسب إلى الأوقات و الأشياء الكائنة عنه، كوناً أوّليّاً، و ما يلزم[12] ذلك[13] لزوماً ذاتيّاً إلّا مايلزم من اختلافات يلزم عندها[14]، فيتبعها التّغيّر.

فهذه هى المذاهب، و إليك الاختيار بعقلك دون هواك، بعد أن تجعل واجب الوجود واحداً.

التّفسير: أهل العالم فريقان: منهم من أثبت أكثر من واجب وجود واحد، و منهم من لم يقل

۱- محصّل : حصل مص. ۲- يقال : إنّ م. ۳- يحمل :-س، م. ۴- غيرمتناهية : فى غير متناه م.

۵- أو احتياج شىء ... ما لانهاية له : على الهامش م. ۶- صفته : صفة مص. ۷- هو :+ غير م.

۸- أنّه :+ هل هو م. ۹- فكيف : و كيف مص. ۱۰- أ بأن تغيّر : بأن يتغيّر مص. : أفبأن يغيّر م.

إلّا بالواجب الواحد. أمّا الفريق الأوّل فقد تحزّبوا إلى ثلاث فرق: أحدها الّذين زعموا أنّ هذا العالم المحسوس واجب لذاته على ماهو عليه من الشّكل و المقدار و الهيئة. قال الشّيخ: «لكنّك إذا تذكّرت ما قيل فى شرط واجب الوجود، لم تجد هذا المحسوس واجباً. و تلوت[1] قوله تعالى: «لا أُحِبُّ الآفِلِينَ»؛ فإنّ الهُوِىّ فى حظيرة الإمكان أفولٌ ما»؛ و[2] يجب علينا أن نذكر ههنا ما يدلّ[3] على إمكان العالم، فنقول:

الدّليل على أنّ هذا العالم ليس بواجب لذاته: أنّ الجسم مركّب، و كلّ مركّب ممكن.

بيان الصّغرى من ثلاثة أوجه: الأوّل[4]: الجسم مركّب من الهيولى و الصّورة على مامرّ. الثّانى: الأجسام متشاركة فى الجسميّة و متباينة بخصوصيّاتها، و ما به الاشتراك غيرما به الامتياز، فخصوصيّة كلّ واحد[5] منها مركّبة ممّا به الاشتراك و[6] ما به الامتياز. الثّالث: كلّ جسم فإنّا نفرض[7] فيه أجزاء حسّيّة بحسب الانقسامات.

بيان الكبرى: أنّ كلّ مركّب فهو مفتقر إلى كلّ واحد من أجزائه و جزؤه غيره، فكلّ مركّب[8] مفتقر إلى غيره، و كلّ مفتقر إلى الغير[9] ممكن.

لايقال: لم لايجوز أن يقال: الجسم و إن كان ممكناً لذاته، لكنّه واجب لوجوب أجزائه[10].

لأنّا نقول: إنّا بيّنّا تعلّق كلّ واحد[11] من أجزاء الجسم بعضها بالبعض، أمّا فى الهيولى و الصّورة فقدمرّ الكلام فيه، و أمّا فى[12] الأجزاء الجنسيّة و الفصليّة فهذا الكلام فيها ظاهر، و كذا القول فى الأجزاء الحسّيّة[13].

الحجّة الثّانية: الأجسام فيها كثرة، و واجب الوجود ليس إلّا الواحد[14].

الحجّة الثّالثة: الأجسام ماهيّاتها مغايرة لوجوداتها[15]، و كلّ ماكان كذلك كان ممكناً[16].

الحجّة الرّابعة: الأجسام مفتقرة إلى الأعراض، و كلّ ما افتقر إلى الغير فهو ممكن لذاته.

۱- تلوت : يكون مج. ۲- أفول ما و : أفول و الّذى ما م. : أفول ما + يقول مج. : أفول مص.
۳- ههنا ما يدلّ : الدّلالة ههنا س. ۴- الأوّل : فالأوّل مص. : أحدها + أنّ ط. ۵- واحد :+ واحد مص.
۶- و : غير م. ۷- فإنّا نفرض : فإنّه يفرض ط، م، مج. ۸- مركّب :+ فهو مج.
۹- الغير : غيره س. :+ فهو مج. ۱۰- واجب لوجوب أجزائه : واجب الوجود بأجزائه ط، م، مج.
۱۱- واحد : جزء ط. ۱۲- فى :- ط، م، مج. ۱۳- الحسّيّة : الجنسيّة مص. ۱۴- الواحد : واحدا مص.

الحجّة الخامسة: وجود الأجسام زائد على ماهيّاتها، و كلّ ماكان كذلك فهو ممكن.

فهذا[1] مجموع ما يدلّ على أنّ الأجسام ممكنة، و قد عرفت ما فى كلّ واحدة منها و عليها[2].

الفرقة الثّانية زعموا[3] أنّ العالم له ذات و صفات. أمّا الذّات فهى الأجسام و هى واجبة لذواتها. و منهم من قال: الذّات هى الهيولى الّتى هى محل الجسميّة، و هى واجبة لذاتها. و أمّا الصّفات و هى الشّكل و المقدار و التّحيّز[4] و الحركة[5] و السّكون فكلّ ذلك[6] من الممكنات. و هذه المقالة أيضاً باطلة بالأدلّة[7] المذكورة على فساد المقالة[8] الأولى.

الفرقة الثّالثة زعموا[9] أنّ هذا العالم ممكن الوجود بذاته و صفاته[10]، ولكن واجب الوجود مع ذلك أكثر من واحد[11]. ثمّ هؤلاء[12] أيضاً فرق: منهم من أثبت إلٰهين واجبين لذاتيهما[13]: أحدهما خيرّ، والآخر شرير[14]. و منهم من قال بخمسة أشياء واجبة لذاوتها: البارى، و النّفس، و الهيولى، و الدّهر، و الخلاء. و فساد هذه الأقاويل و أشباهها إنّما يظهر بالدّلالة المذكورة[15] علىٰ أنّ واجب الوجود يستحيل أن يكون أكثر من واحد[16].

و أمّا[17] القائلون بأنّ واجب الوجود واحد، فقد اختلفوا على قولين. منهم[18] من قال: إنّه تعالى لم يكن فاعلاً فى الأزل[19]، ثمّ صار فاعلاً فيما لايزال[20]، وهم الملّيّون بأسرهم. و منهم من قال: إنّه[21] كان فى الأزل فاعلاً لهذا العالم، و هم أكثر الفلاسفة.

ثمّ ذكر الشّيخ ههنا[22] من أدلّة القائلين بأنّ للحوادث الماضية بداية[23] ثلاثة أوجه:

أحدها؛ أنّه لو لم يكن للحوادث الماضية بداية، لكان قد دخل ما لانهاية له فى الوجود. و

۱- فهذا : هذا مص. ۲- واحدة منها و عليها : واحد منها و عليه ط، مج، مص.
۳- الفرقة الثّانية زعموا : المقالة الفرقة الثّانية ط. : المقالة الثّالثة م. ۴- التّحيّز : الجسميّة س.
۵- الحركة :- ط. ۶- ذلك : واحد ط. ۷- بالأدلّة : بالدّلالة ط. ۸- المقالة : المقدّمة ط.
۹- الفرقة الثّالثة زعموا : المقالة الثّالثة ط، م. ۱۰- صفاته : بصفاته ط، م، مج. ۱۱- واحد : الواحد مج.
۱۲- هؤلاء : هاهنا ط. ۱۳- لذاتيهما : لذاتيها مص. ۱۴- شرير : شرّ ط، م. ۱۵- المذكورة :- ط.
۱۶- واحد : الواحد ط، م، مج. ۱۷- و أمّا : فأمّا ط، م، مج. ۱۸- منهم : فمنهم ط، مج.
۱۹- فاعلاً فى الأزل : فى الأزل فاعلاً ط، م، مص. ۲۰- فاعلاً فيما لايزال : فيما لايزال فاعلاً ط، م، مص.
۲۱- لم يكن فاعلاً ... منهم من قال إنّه : ثابتة على الهامش س. ۲۲- ههنا :- مص.
۲۳- للحوادث ... بداية : الحوادث ... بذاته مص.

ذلک محال؛ لأنّ[1] کلّ ما دخل فی الوجود فقد حصره الوجود، و ما لایتناهی لایکون محصوراً.

و ثانیها؛ أنّه لو لم‌یکن للحوادث الماضیة أوّل[2] لتوقّف حدوث الحوادث الیومیّة علی انقضاء الحوادث الّتی وجدت قبل ذلک. فإذا[3] کانت الحوادث الّتی انقضت قبل ذلک غیر متناهیة، کان حدوث الحادث الیومیّ[4] متوقّفاً علی انقضاء ما لانهایة له. و ما یتوقّف حدوثه علی انقضاء ما لانهایة له کان محالاً أن یدخل فی الوجود. فوجب أن یکون حدوث الحوادث الیومیّة ممتنعاً. و لمّا[5] لم‌یکن کذلک، علمنا أنّ الحوادث الماضیة متناهیة.

و ثالثها[6]؛ و هو أنّ کلّ وقت یتجدّد فإنّه یزداد فیه عدد الحوادث الماضیة، و کلّ ما یتطرّق إلیه الزّیادة و النّقصان فهو متناه، فالحوادث الماضیة متناهیة.

ثمّ إنّ الشّیخ بعد أن فرغ عن الدّلالة علی أنّ للحوادث بدایة، ذکر أقوال القائلین بحدوث العالم فی[7] أنّ اللّه تعالی لم لم‌یقدّم خلق العالم علی الوقت الّذی خلقه فیه، و لم‌یؤخّره[8] عنه؟ و ذکر من تلک الأقاویل ثلاثة[9]:

أحدها؛ قول المعتزلة الّذین یقولون: العالم وجد[10] حین کان أصلح لوجوده.

و ثانیها؛ قول الکعبی و طائفة أخری: إنّه لم‌یمکن وجوده إلّا حین[11] وجد. و هؤلاء لعلّهم لایقولون: إنّه کان قبل ذلک ممتنعاً لذاته ثمّ انقلب ممکناً[12]؛ بل یقولون: إنّه قبل حدوثه نفی محض، و عدم صرف، و لیس له تخصّص، و لاتمیّز، فیستحیل الحکم علیه بالإمکان و الامتناع.

و ثالثها؛ قول أکثر الفرق و هو أنّه لایتعلّق وجوده بحیّز و بشیء آخر، بل بالفاعل، و لایسئل عن لِمَ[13]. و بیانه هو أنّ اللّه[14] تعالی فاعل مختار، و الفاعل المختار یمکنه ترجیح أحد مقدوریه علی الآخر لالمرجّح. فإنّ الهارب من السّبع الضّاری[15] إذا عنّ[16] له طریقان متساویان فی جمیع الأمور[17] المعتبرة، فإنّه لابدّ و أن یسلک أحدهما لالمرجّح. و کذلک[18] العطشان جدّاً إذا خیّر بین

۱- لأنّ : فإنّ مص.   ۲- أوّل : بدایة ط.   ۳- فإذا : و إذا م.   ۴- الحادث الیومیّ : الحوادث الیومیّة مج، مص.
۵- و لمّا : فلمّا س. : و إذا ط.   ۶- ثالثها : الثّالث س.   ۷- فی : و س.   ۸- لم یؤخّره : لم یؤخّر مج.
۹- ثلاثة :+ أوجه ط .   ۱۰- وجد : أوجد ط، مج.   ۱۱- حین :+ ما ط.   ۱۲- ممکناً :+ لذاته س.
۱۳- عن لم : عمّا یفعل مص.   ۱۴- هو أنّ اللّه : أنّه ط، م، مج.   ۱۵- الضّاری :- س.   ۱۶- عنّ : عیّن م.

قدحین من الماء[1] متساویین من کلّ[2] الوجوه، فإنّه یختار أحدهما لالمرجّح. و کذلک[3] الجائع المخیّر بین[4] رغیفین، إلی غیر ذلک من الصّور. و ههنا لایخلو إمّا أن یمنع من إمکان حصول التّساوی و هو مکابرة[5]، أو یقال عند حصول التّساوی لایختار أحدهما بل یصبر حتّی یموت جوعاً و عطشاً و یفترسه السّبع و هو أیضاً مکابرة.

و لمّا فرغ من شرح مقالة القائلین بالحدوث، قال: «و بإزاء هؤلاء قوم[6] من القائلین بوحدانیّة الأوّل یقولون: إنّ واجب الوجود بذاته واجب الوجود[7] فی جمیع صفاته و أحواله الأوّلیّة»؛ و اعلم أنّ هذا هو العمدة الکبری[8] للقائلین بالقدم و هو: أنّ ما لأجله کان واجب الوجود مؤثّراً فی العالم إمّا أن یکون أزلیّاً، أو لایکون. فإن کان، فإمّا أن یجب ترتّب[9] الأثر علیه، أو لایجب. فإن لم‌یجب کان حصول الأثر مع کلّ تلک الاعتبارات، و لاحصوله ممکناً. و الممکن لابدّ له من مؤثّر، فالمؤثّر مع کلّ تلک[10] الاعتبارات الکافیة فی المؤثّریّة لابدّ له من أمر آخر، فلاتکون الاعتبارات الکافیة[11] کافیةً؛ هذا خلف. و إن وجب ترتّب الأثر علیه[12] لزم من قدم[13] المؤثّر مع[14] قدم جمیع الأمور المعتبرة فی مؤثّریّته[15] قدمُ الأثر.

و أمّا القسم الثّانی و هو أن یقال: الأمور الّتی لأجلها أثّر اللّه فی العالم غیر أزلیّة، فهی حادثة، و الحادث لابدّ له من مؤثّر، و الکلام فیها کالکلام فی الأوّل، و لزم التّسلسل. و ذلک التّسلسل[16] إن کان دفعة فهو محال علی مامرّ فی النّمط الرّابع، و إن کان کلّ واحد منها مسبوقاً بالآخر لا إلی أوّل لزم القول بحوادث لا أوّل لها.

و اعلم أنّه قد دخل[17] فی هذه الحجّة الجواب عن قول من قال: العالم أنّما حدث حین حدث لأنّه أصلح فی ذلک الحین؛ و عن قول من قال: إنّما کان کذلک لأنّه[18] لم‌یکن ممکناً قبل ذلک، لأنّ[19] اختصاص تجدّد تلک الأصلحیّة و ذلک الإمکان بذلک الوقت دون ما قبل و ما بعد لابدّ له

۱- قدحین من الماء : حوضین س.   ۲- کلّ :- مص.   ۳- کذلک : کذا س.   ۴- بین :+ کلّ س.
۵- مکابرة :+ محضة ط.   ۶- قوم : أقوام س.   ۷- الوجود :- مص.   ۸- الکبری :- م.
۹- ترتّب : ترتیب ط.   ۱۰- تلک :- ط، م.   ۱۱- فی المؤثّریّة ... الکافیة : علی الهامش م.
۱۲- ترتّب الأثر علیه : ترتیب الأثر ط.   ۱۳- قدم : تقدّم م.   ۱۴- مع : و س. :- مص.
۱۵- مؤثّریّته : المؤثّریّة مص.   ۱۶- و ذلک التّسلسل : علی الهامش م.
۱۷- أنّه قد دخل : أنّ الشّیخ قد أدخل مص.   ۱۸- لأنّه :+ لو مص.   ۱۹- لأنّ : لکان مص.

من سبب. و أمّا القول الثّالث و هو أنّ القادر كافٍ فی التّرجیح، فالشّیخ قنع فی إبطاله بدعوی الضّرورة فی أنّ كلّ ممكن فلابدّ له من سبب، و الخصوم ینازعون فیه[1] فی الصّور المعدودة.

و اعلم أنّ الجواب عن هذا الكلام أنّه تعالی فاعل مختار، فلاجرم أنّه تعالی[2] أراد إحداث العالم فی الوقت المخصوص دون ما قبله و ما بعده، فلئن[3] قالوا: و لم أراد[4] علیٰ هذا الوجه دون سائر الوجوه؟ فاعلم أنّ لنا فی الجواب عن ذلك وجوهاً و معارضات استقصینا القول فیها[5] فی سائر كتبنا.

و قول الشّیخ: «واجب الوجود بذاته[6] واجب الوجود فی جمیع صفاته و أحواله[7] الأوّلیّة»؛ فیه فائدة؛ لأنّ واجب الوجود بذاته لیس واجب الوجود فی جمیع صفاته علی الإطلاق؛ لأنّ من جملة صفاته الإضافات. فإنّه[8] تعالیٰ[9] تارة یكون قبل، و تارة یكون بعد، و تارة یكون مع. و هذه الصّفات متزایلة، فلایمكن إطلاق القول بأنّ واجب الوجود[10] بذاته واجب الوجود فی جمیع صفاته. بلی[11] إنّه واجب الوجود فی جمیع صفاته الأوّلیّة[12]. و أمّا الإضافات فإنّها لاتكون[13] صفات أوّلیّة، بل هی صفات ثانیّة[14] عارضة للذّات بسبب الصّفات الأول.

و أمّا قوله : «و إنّه لن[15] یتمیّز فی العدم الصّریح حالٌ، الأولی فیها به[16] أن لایوجد شیئاً، أو بالأشیاء أن لاتوجد عنه أصلاً، و حالٌ بخلافها»؛ فاعلم أنّ المراد منه الرّدّ علی من قال: إنّما[17] حدث فی ذلك الوقت لأنّه صار أصلح، أو لأنّه[18] صار ممكناً. و تقریره أنّ العدم الصّرف لاتفاوت فیه[19] و لااختلاف، و إذا كان كذلك استحال اختصاص ذلك الوقت بحصول الإمكان أو[20] الأصلحیّة[21] فیه دون سائر الأوقات. ثمّ إنّه بنی بناء[22] علی هذه المقدّمة[23] أیضاً: أنّه یستحیل اختصاص الوقت المعیّن بإرادة متجدّدة[24]، أو طبیعة متجدّدة، أو زوال قبح، أو زوال امتناع. و بالجملة فلمّا استحال وقوع الاختلاف فی العدم الصّرف استحال أن یختصّ وقت منه بأمر[25] دون سائر الأوقات، سواء

۱- فیه :- ط. ۲- تعالیٰ :+ ما ط. ۳- فلئن : فإن مج. ۴- أراد :+ إحداث العالم م.
۵- استقصینا القول فیها : استقصیناها س. ۶- واجب الوجود بذاته :- م.
۷- صفاته و أحواله : جهاته و صفاته س. ۸- فإنّه : لأنّه مج. ۹- تعالیٰ : یقال ط. ۱۰- الوجود :- م.
۱۱- بلی : بل س. ۱۲- الأوّلیّة :+ فحسب ط. ۱۳- الإضافات فإنّها لاتكون : الأصناف فلایكون م.
۱۴- ثانیّة : ثانویّة مص. ۱۵- لن : لا ط، م، مج، مص. ۱۶- فیها به : به منها م، مج. ۱۷- إنّما : إنّه س.
۱۸- أو لأنّه : أنّه س. ۱۹- فیه :+ أصلاً مص. ۲۰- أو : و مص. ۲۱- الأصلحیّة :المصلحة س.
۲۲- بناء :- مص ۲۳- المقدّمة : المقدّمات س. ۲۴- متجدّدة : متّحدة مص. ۲۵- بأمر :- ط.

كان المختصّ بذلك الوقت حدوث أمرما، كان من إمكان، أو مصلحة، أوإرادة[1]، أو طبیعة، أو زوال[2] قبح، أو امتناع، أوغیرهما.

و لمّافرغ من[3] تقریر الدّلالة عاد إلی الجواب عن أدلّة خصومه، و لهم نوعان من الأدلّة: أحدهما الوجوه الدّالّة علی استحالة حوادث لابدایة لها، و هی الوجوه الثّلاثة الّتی قدّم ذكرها[4]. و ثانیهما أنّ علّة الحاجة إلی الفاعل هی[5] الحدوث فقط[6]، فلوكان العالم قدیماً استحال[7] إسناده[8] إلی الفاعل.

ثمّ إنّ الشّیخ ابتدأ[9] بالجواب عن هذا النّوع من أدلّة خصومه لمّا أنّه تكلّم فی أوّل هذا النّمط علی هذه المقدّمة، و هو[10] من وجهین: أحدهما؛ ما بیّنّا فی أوّل النّمط من[11] فساد قولنا[12]: علّة الحاجةِ الحدوثُ. و الثّانی؛ أنّا و إن[13] سلّمنا ذلك، لكنّا لوقدّرنا حدوث العالم قبل أن حدث فیه[14] بتقدیر[15] یوم أو یومین لماخرج بذلك عن الحدوث، و لمادخل لأجل ذلك فی الأزلیّة[16]. و إذا كان كذلك استحال تعلیل اختصاصه بهذا الوقتِ بوجوب[17] كونه مسبوقاً بالعدم.

ثمّ شرع بعد ذلك فی الجواب عن تلك[18] الأدلّة الثّلاثة، فأجاب عن الحجّة الأولی بأنّه لایلزم من قولنا: إنّ كلّ واحد من الحوادث الّتی لا أوّل لها قددخل فی الوجود، أن نقول: إنّ مجموع تلك الحوادث الّتی لا أوّل لها قددخل فی الوجود؛ لأنّه لیس إذا صدق حكم علی كلّ واحد[19] من مجموعٍ، صدقَ ذلك الحكم علی ذلك المجموع. فإنّ كلّ واحد من مقدورات اللّه تعالیٰ یصحّ دخوله فی الوجود، و لایلزم من صدق هذه المقدّمة صدق قولنا: إنّ جمیع مقدورات اللّه تعالیٰ یصحّ دخوله فی الوجود[20]. فإنّ مقدورات اللّه تعالیٰ غیر متناهیة، و ما لایتناهی لایصحّ دخوله فی الوجود بالاتّفاق.

۱- إرادة : وقت مص. ۲- زوال :+ أمر كان من ط، م. ۳- من : عن م، مص.
۴- قدّم ذكرها : تقدّم ذكرها مص. : ذكرناها س. ۵- هی :- ط، م، مج، مص. ۶- فقط :- ط، م.
۷- استحال : لاستحال ط، م. ۸- إسناده : استناده م، مج. ۹- ابتدأ : بدأ س.
۱۰- لمّا أنّه تكلّم ... و هو :- س. ۱۱- من :- ط، م. ۱۲- قولنا : قوله ط، مص. ۱۳- و إن :- مص.
۱۴- فیه :- س، مج. ۱۵- بتقدیر : بقدر س. ۱۶- الأزلیّة : الأوّلیّة مج. ۱۷- بوجوب : فوجوب مج.
۱۸- تلك :- س. ۱۹- واحد : فرد مج.
۲۰- و لایلزم من ... فی الوجود : و كلّ مقدورات اللّه تعالیٰ لایصحّ دخوله فی الوجود س.

و أجاب بعد ذلك عن الحجّة المبنيّة على الزّيادة و النّقصان، فقال: الحوادث الغير[١] المتناهية أبداً كانت معدومة؛ لأنّه أبداً[٢] لايكون الحاصل الموجود منها إلّا الواحد[٣]، فأمّا المجموع فإنّه قطّ ما كان موجوداً. فإذن غيرالمتناهى كان معدوماً أبداً، و المعدوم قد يتطرّق إليه الزّيادة و النّقصان، و تطرّقهما إليه لايقدح فى كونه غير متناه. كما قلنا: فى الحوادث المستقبلة فإنّها بالاتّفاق غيرمتناهية؛ و[٤] فى الصّحّة الماضية فإنّه لابداية لها و إلّا لزم الانتقال من الامتناع إلى الإمكان؛ و كذا مقدورات اللّه تعالى أقلّ من معلوماته مع أنّه لانهاية لكلّ واحد منهما؛ و كذلك تضعيف الألف مراراً لانهاية لها أقلّ من تضعيف الألفين مراراً لانهاية لها.

ثمّ أجاب عن الحجّة الأخرى و هى أنّه لو لم يكن للحوادث الماضية بداية[٥]، لتوقّف حصول الحادث اليومىّ على انقضاء ما[٦] لانهاية له، فقال: ما المعنى بهذا التّوقّف؟ إن عنيت به أنّه قد كان فيما مضى وقتٌ من الأوقات لم يكن شىء من الحوادث فيه موجوداً، ثمّ أنّه يتوقّف[٧] حصول الحوادث اليوميّة[٨] على أن يبتدىء حدوث الحوادث من ذلك الوقت[٩]، و ينقضى منها[١٠] ما لانهاية له، ثمّ يحدث بعد انقضائها هذا الحادث اليومىّ، فنحن نسلّم أنّ ما توقّف حدوثه على انقضاء ما لانهاية له بهذا التّفسير[١١] محال. لكن[١٢] ذلك إنّما يصحّ لو ثبت أنّه قد انقضى فيما مضى وقتٌ لم يكن شىء من الحوادث فيه موجوداً، و أنّ حدوث الحوادث[١٣] إنّما ابتدأ من ذلك الوقت؛ و هذا هو[١٤] عين المطلوب. فإذن[١٥] تتوقّف صحّة هذه الحجّة على صحّة المطلوب[١٦] نفسه[١٧]. و إن عنيتم بالتّوقّف إنّ هذا الحادث اليومىّ إنّما حصل بعد انقضاء ما لانهاية له، فلم قلتم: إنّ ذلك محال؟ فإنّ النّزاع ما وقع إلّا فيه.

و لمّا أجاب عن استدلالات[١٨] خصومه، عاد[١٩] فقال[٢٠]: «فيجب من اعتبار ما نبّهنا عليه أن يكون الصّانع الواجب الوجود غير مختلف النّسب[٢١] إلى الأوقات و[٢٢] الأشياء الكائنة عنه، كوناً أوّليّاً، و

١- الغير : غير س. ٢- أبداً : - ط. ٣- الواحد : واحداً مص. ٤- و : - مج، مص. ٥- بداية : أوّل س.
٦- ما : زمان ط. ٧- يتوقّف : لايتوقّف ط. ٨- الحوادث اليوميّة : الحادث اليومىّ ط. ٩- الوقت : اليوم س.
١٠- منها : - س. ١١- التّفسير : التّقدير ط، م. ١٢- لكن : لأنّ مص. ١٣- الحوادث : الحادث ط، مج.
١٤- هو : - س. ١٥- فإذن : فإذا + صحّ م. ١٦- المطلوب : + منه م. ١٧- نفسه : فى نفسه س : بعينه ط.
١٨- استدلالات : استدلال س. ١٩- عاد : - س. ٢٠- فقال : قال س. ٢١- النّسب : بالنّسبة ط.
٢٢- إلى الأوقات و : الإضافات أو س.

ما يلزم ذلك لزوماً ذاتيّاً إلّا ما يلزم[١] من اختلافات[٢] يلزم عندها[٣]، فيتبعها التّغيّر[٤]»؛ و معناه أنّ الأشياء الصّادرة عن البارى تعالى تجب أن تكون صادرة عنه أبداً، و أن لايقع التّغيير[٥] فى نسبة ذاته تعالى إلى آثاره و أفعاله إلّا ماقلّ من اختلاف[٦] يلزم عندها[٧]، فيتبعها التّغيّر. و المراد تغيّر الأجسام الفلكيّة فى أوضاعها، و الأجسام العنصريّة فى صورها و كيفيّاتها.

و أمّا قوله : «و إليك الإختيار[٨] بعقلك دون هواك، بعد أن نجعل واجب الوجود واحداً[٩]»؛ فاعلم أنّه إن كان الغرض منه الأمر بالتّصلّب فى مسئلة التّوحيد فقط[١٠] فهو جيّد، و لكنّه يكون كلاماً أجنبيّاً عن مسئلة القدم و الحدوث. و إن كان الغرض منه أنّها هى المقدّمة الّتى منها يظهر الحقّ فى مسئلة القدم و الحدوث فهو ضعيف، لأنّ القول بوحدة واجب الوجود ممّا لاتأثير له فى ذلك أصلاً، لأنّ القائلين بالقدم يقولون: ثبت استناد الممكنات بأسرها إلى الواجب بذاته، فسواء كان الواجب[١١] واحداً أو أكثر[١٢]، لزم من كونه واجباً دوامُ آثاره و أفعاله. و أمّا القائلون بالحدوث فلايتعلّق شىء من أدلّتهم بالتّوحيد و التّثنية[١٣]. فثبت أنّه لاتعلّق[١٤] لمسئلة القدم و الحدوث بمسئلة التّوحيد[١٥].

١- ما يلزم : ماقلّ ط، م، مص. ٢- اختلافات : اختلاف ط، م، مج. ٣- عندها : عنها مج.
٤- التّغيّر : التّعيّن مص. ٥- التّغيير : التّغيّر ط، مج. ٦- اختلاف : اختلافات مج، مص. ٧- عندها : عنها مج.
٨- الاختيار : الاعتبار ط. ٩- بعد أن ... واحداً : - س. ١٠- فقط : - س. ١١- الواجب : + بذاته مج.
١٢- أكثر : + من الواحد م، ط، مص. ١٣- التّثنية : التّنبيه مص. ١٤- لاتعلّق : لايتعلّق م، مص.
١٥- التّوحيد : + و اللّه عزّ و جلّ أعلم. س. : + و باللّه التّوفيق. م، مج. : + و باللّه العون و العصمة و التّوفيق و هذا آخر